المقدمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : الاطار المنهجي

ثانياً : الدراسات السابقة

أولاً : الاطار المنهجي

تمهيد:

في نهاية عقد الثمانينيات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي ونتيجةً للانتقادات التي واجهت تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة بدأ التزايد في الآراء المؤيدة للاتجاة نحو الاعتماد على أساس القيمة العادلة كاساس للافصاح والقياس المحاسبي لكثير من الاصول والالتزامات مثل الادوات المالية بما فيها المشتقات والاستثمارات المالية والاصول غير الملموسة والاصول الحيوية مما ينتج عنها من منتجات عند نقطة الحصاد .

وفي هذا الصياغ فإن معظم دول العالم تبنت المعايير الدولية أي إن القيمة العادلة تصبح أساس الافصاح والقياس المحاسبي لمعظم دول العالم .

ومن الطبيعي أن ينعكس القياس المحاسبي طبقاً للقيمة العادلة على جودة التقارير المالية وعلى الاخص فيما يتعلق بالقوائم المالية التياعدت وفقاً للقيمة العادلة بدلاً من التكلفة التاريخية لان الاخيرة اكثر تحفظاً من الاولى .

مع بداية التسعينات بدأ اتجاه جديد يظهر بشدة ويفرض نفسة وهو نموذج للقيمة العادلة في الافصاح المحاسبي ونظراً لحداثة هذا النموذج وكثرة المشكلات المتعلقة به فقد فضلت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) آنذاك الانتقال التدريجي إلى تطبيق نموذج القيمة العادلة من خلال اصدار معيار يتناول في البداية الافصاح عن القيمة العادلة فقط وخلال فترة زمنية معقولة يتم خلالها ابراز منافع اساس القيمة العادلة واستخدامها في التحليل والمساعدة في اتخاذ القرارات، يتم بعدها اصدار معيار اخر للاثبات والقياس .

وقد ظهرت مجموعة من التحديات التي تواجة المحاسبين بشأن القوائم المالية اعدت على اساس القيمة العادلة وانبثقت هذه التحديات من مصادر متعددة منها ما يرتبط بتنوع مداخل القياس تطبيقاً للقيمة العادلة ومدى توفر ودقة البيانات المستخدمة في هذا القياس وقدرتهم (المحاسبين والادارة) على تطبيق مداخل القيمة العادلة اضافة إلى موضوعية الادارة في عملية القياس ذاتها وهذه التحديات تؤدى حتماً إلى جودة المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية الامر الذي يؤدى إلى جودة التقارير المالية في حال اصدراها بالقيمة العادلة معتمداً على نفس الاساليب المتبعة حال اصدار القوائم المالية بالتكلفة التاريخية ويرجع السبب في زيادة جودة التقارير المالية إلى ان القيمة العادلة تتيح للادارة حالة عدم التلاعب بالارباح وبالتالي فإن حالة الغش والتحريف في القوائم المالية سوف تكون أقل .

مشكلة البحث :

بعد اطلاع الباحث على الدراسات السابقة في البحث توصل إلى المشاكل التالية لجميع الدراسات السابقة مفصلة كالآتي :

قدمت **دراسة: (Dan Mozes 2002)** مشكلة الدراسة في أن المعرفة الملائمة للقيمة التي تتم من خلال الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة والذي نص عليه البيان الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية (رقم 119) SFAS والذي يتطلب عدم الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة. **دراسة: طارق عبد العال حماد، 2003م** تناولت مشكلات تطبيق القيمة في البيئة المصرفية المصرية، تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على النموذج المناسب لقياس الأدوات المالية في البنوك، هل يكون من الأفضل إتباع نموذج التكلفة التاريخية والذي ألغته الأطراف المرتبطة بأعمال البنوك أم يتم تطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية باعتبار أن ذلك يوفر معلومات أكثر ملائمة وشفافية، **دراسة: محمد زيدان إبراهيم ،2003م** تمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من التطورات الاقتصادية الحديثة المتلاحقة والتي ركزت علي أهمية الإستثمارات وحجمها ونوعها في سوق المال إلا أنه لم تصدر حتي الآن معايير مصرية تتماشى مع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية والتي تعمل على تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتمثلت مشكلة الدراسة في مدى الانعكاسات السلبية للأسس التقليدية المتعلقة بالمحاسبة على الإستثمارات المالية ومدى أهمية الاعتماد على بيانات القيمة العادلة للأوراق المالية كأداء لزيادة فعالية قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية . **دراسة: Barth M.E (2004)** تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مصداقية الأدلة التي تثبت أن القيم العادلة للقروض متصلة بصورة كبيرة بقيمها الدفترية ، فيما يتعلق بتفسير أسعار أسهم يثبت أن القيم العادلة للقروض تعكس المعلومات المتعلقة بالتخلف عن الدفع. **دراسة: Dan bolt and Rees, 2004** تتلخص مشكلة الدراسة في إن متغيرات الدخل سوف تكون غير مؤثرة عند حساب قيمة حقوق الملكية بالاعتماد على القيمة العادلة في شركات الاستثمار، واقل تأثيرا في شركات العقارات. كما قدمت **دراسة: احمد عبد العظيم، 2005** ، الدراسة مشكلتها في إن الدراسة عرضت للمتغيرات التي تؤثر في درجة الشفافية والمتغيرات التي تؤثر في درجة الإفصاح من خلال التقارير التي تصدرها المنظمات، تناولت **دراسة: حمدان سعيد سعد الحمدان، 2006م** ، مشكلة الدراسة الأساسية في كيفية تقييم قيمة الإستثمارات المالية بسوق الأسهم السعودي ، وهل تعتبر القيمة العادلة هي القيمة الفعلية التي يجب أن تقييم بها الأسهم أم أن الأنسب قيمة أخرى مثل القيمة الدفترية أو السوقية . **دراسة: محمود محمد ناجي، 2007م،** تركزت مشكلة الدراسة بصفة أساسية في دراسة وتحليل بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية في ضوء المعايير المحاسبية وماهي أهمية تحول المؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية نحو قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة وما هي دلالة هذا التحول ومدى ملائمته بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وهل تختلف ملاءمة المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية للمؤسسات المالية بإختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادية للاستثمارات المالية أم لا، **دراسة: عبد الناصر محمد سيد درويش، 2007م** ، وتمثلت مشكلة الدراسة في انه رغم التأييد الكبير الذي يلقاه بتطبيق القيمة العادلة في إعداد البيانات للوحدة المحاسبية في الآونة الأخيرة

وتصدرها واجهة معظم المعايير المحاسبية إلا إن هذا التطبيق يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل العلمية والعملية سواء في كيفية التوصل إلى تقديرات القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية وانعكاس هذه التقديرات على حقيقة القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية والحفاظ على رأس المال الحقيقي من ناحية أخرى وتحقيق متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية أخرى. **دراسة: احمد محمد حماد أرباب، 2007م** تناولت الدراسة تحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال العام المخصص في السودان دراسة تحليلية وتطبيقية على مدبغة الخرطوم ، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية : ما ابرز المشاكل التي تواجه منشآت قطاع الاعمال العام في السودان، ما هي محاولات إصلاح أو صناعة منشآت قطاع الاعمال العام السوداني، ما هي أسس ومراحل تحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال العام المعروضة للخصخصة، وما هي أهم مبررات وضع إطار علمي لتحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال ، **دراسة: إسماعيل محمود، 2008** تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن هنالك اختلافات أساسية بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية ومتطلبات التشريعات الوطنية ، التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية في كثير من البلدان هذه الاختلافات تؤدي إلى تقديم معلومات غير متوافقة مع بعضها البعض وغير قابلة للمقارنة، **دراسة: هيثم ممدوح العبادي، 2008م** ، تمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على أن هنالك توافق بين مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية ونصوص القانون الضريبي في الأردن. **دراسة: MSV Prasad 2008** تكمن مشكلة الدراسة في ان فاعلية الإفصاح الموجود ضعيفة ولا تلبي كافة متطلبات أصحاب المصالح المتعارضة. **دراسة: خالد محمد احمد محمد صالح، 2009م** ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم توفر نظام رقابة داخلي سليم وبيان الدور الذي يلعبه نظام الرقابة الداخلية في تقليل مخاطر المراجعة في المصارف لضبط الأداء المالي. **دراسة: محمد أحمد إبراهيم خليل 2011م**، تمثلت مشكلة الدراسة في مجال الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت أسواق المال العالمية (2007م-2010م)، إن السبب الرئيسي لظهور الأزمة المالية العالمية هو مشكلة ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وإفلاس وانهيار البنوك والشركات العالمية وأدت الأزمة المالية العالمية إلى جدال قويحول ايجابيات وسلبيات القيمة العادلة ، وهذا الجدال شكل تحدياً كبيراً أمام محاسبة القيمة العادلة. **دراسة محمد آدم محمد هارون، 2013م** ، تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إيجاد نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلية رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة مشكلة الدراسة حيث تكمن في ضعف إهتمام المنشأت في السودان بتطبيق محاسبة القيمة العادلة، علية يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الاتية :

1. هل يتم تطبيق القياس على اساس القيمة العادلة في المنشآت السودانية ؟
2. هل يتم الافصاح على اساس القيمة العادلة فى المنشآت السودانية ؟
3. ماهو اثر القياس على اساس القيمة العادلة فى جودة التقارير المالية فى المنشآت السودانية ؟
4. ماهو اثر الافصاح على اساس القيمة العادلة فى جودة التقارير المالية فى المنشآت السودانية ؟

أهمية البحث :

تتمثل اهمية البحث فى الآتى :

أ/ الاهمية العلمية :

تتمثل الأهمية العلمية للبحث فى قلة الدراسات والبحوث التي تناولت القياس والافصاح المحاسبي على اساس القيمة العادلة حيث يمثل هذا البحث اضافة للمكتبة الحديثة وفتح المجال للباحثين لمزيد من البحث في مجال القياس والافصاح على اساس القيمة العادلة واثره على جودة التقارير المالية

ب/ الاهمية العملية :

تتمثل الاهمية العلمية للبحث في مساعدة مستخدمي التقارير المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة من واقع المعلومات التي اعدت على اساس القيمة العادلة .

اهداف البحث :

يهدف هذا البحث إلى التعرف على (أثر الافصاح والقياس المحاسبي على أساس القيمة العادلة في جودة التقارير المالية) ويمكن تلخيص الاهداف على النحو التالى:

1. التعرف على مفهوم القيمة العادلة .
2. معرفة اثر تطبيق القياس المحاسبي على اساس القيمة العادلة .
3. التعرف على مشاكل تطبيق القيمة العادلة في المنشآت السودانية .
4. تقديم إطار نظري للإجراءات التي يمكن أن تنفذ عن تطبيق محاسبة القيمة العادلة .
5. تقديم توصيات تساعد في زيادة جودة التقارير المالية.

منهج البحث :

لتحقيق هدف الدراسة ولأغراض اختبار الفرضيات اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطى لاستنباط مشكلة البحث كما توجد فى الواقع والمنهج الوصفيلوصف ظواهر البحث وصفاً دقيقاً يوضح خصائصها ويعمل علي تجميع المعلومات المتعلقة بالعناصر الرئيسية للدراسة , والمنهج الاحصائي لتحليل بيانات الدراسة .

فروض البحث :

يسعي البحث لأختبار الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين القياس المحاسبي على اساس القيمة العادلة وجودة التقارير المالية .

الفرضية الثانية : توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الأفصاح على اساس القيمة العادلة وجودة التقارير المالية .

الفرضية الثالثة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية للقياس المحاسبي على اساس القيمة العادلة فى جودة التقارير المالية .

الفرضية الرابعة : توجد علاقة ذات دلالة احصائية للأفصاح على اساس القيمة العادلة فى جودة التقارير المالية.

حدود البحث:

الحدود المكانية: سوق الهرطوم للاوراق المالية.

الحدود الزمانية: 2015م.

هيكل البحث:

تحتوي هذه الدراسة على مقدمة واربعة فصول وخاتمة كالآتي: المقدمة تشتمل على الاطار المنهجي والدراسات السابقة . الفصل الاول: الإطار النظري للقيمة العادلة ، يتناول الباحث في هذا الفصل مفهوم ومزايا وأهداف القيمة العادلة والإفصاح عن القيمة العادلة ، والقياس عن القيمة العادلة وذلك من خلال المباحث التالية: المبحث الأول مفهوم ومزايا وأهداف القيمة العادلة ، المبحث الثاني القياس على اساس القيمة العادلة ، المبحث الثالث الافصاح على اساس القيمة العادلة. الفصل الثاني: جودة التقارير المالية، المبحث الاول مفهوم واهمية واهداف جودة التقارير المالية ، المبحث الثانى القياس والافصاح فى التقاريرالمالية ، المبحث الثالث خصائص جودة التقارير المالية. الفصل الثالث : الدراسة الميدانية ، المبحث الاول نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للاوراق المالية، المبحث الثانى اجراءات الدراسة الميدانية ، المبحث الثالث تحليل واختبار فرضيات الدراسة، ثم الخاتمة وتشتمل على النتائج والتوصيات.

ثانياً: الدراسات السابقة

اطلع الباحث على اعديد من الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وفيما يلي تلخيص اهم هذه الدراسات :

1. دراسة: (Dan Mozes 2002) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن المعرفة الملائمة للقيمة التي تتم من خلال الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة والذي نص عليه البيان الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية (رقم 119) SFAS والذي يتطلب عدم الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة. هدفت دراسته إلى استخدام النموذج الرياضي المتبع في تحديد الدخل المتبقي كإطار أساسي من اجل تحقيق الهدف الأساسي لهذه الدراسة وذلك من خلال الربط ما بين قيمة حقوق الملكية والفرق في قيمة الأدوات المالية عندما يتم الإفصاح عنها بالقيمة الدفترية أو بالقيمة العادلة ، وقد طبق النموذج الرياضي على البيانات المستخرجة من البنوك والوسطاء الماليين. من النتائج التي توصلت إليها الدراسة انه عند استخدام نموذج قياس الدخل المتبقي فان المقدرة ما بين المتغيرات والتي تقيس الفروقات ما بين القيمة الدفترية والقيم العادلة للأدوات المالية سوف تكون مغايرة لما قد يكون متوقعاً لأسعار هذه الأدوات كما أن هذه الفروقات ما بين القيمة العادلة والقيم الدفترية تؤثر على حساب تكلفة رأس المال المستخدم لحساب قيمة الدخل المتبقي ، وان العلاقة ما بين هذه الفروقات والقيمة السوقية لرأس المال هي سلبية ، كما أكدت الدراسةأيضاً على أن ملائمة المعلومات في القيم السوقية العادلة اكبر مما هو عليه مع القيم الدفترية.

ركزت هذه الدراسة على ضرورة المعرفة الملائمة للقيمة التي تتم من خلال الإفصاح عن الأدوات المالية بالقيمة العادلة والذي نص عليه البيان الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية (رقم 119) SFAS أما الدراسة الحالية ركزت على معرفة أثر القياس والإفصاح على عدالة وصدق جودة التقارير المالية وملاءمتها.

2. دراسة: طارق عبد العال حماد ، (2003م) [2]

تناولت الدراسة مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرفية المصرية. وتمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على النموذج المناسب لقياس الأدوات المالية في البنوك، هل يكون من الأفضل إتباع نموذج التكلفة التاريخية والذي ألغته الأطراف المرتبطة بأعمال البنوك أم يتم تطبيق نموذج القيمة العادلة على جميع الأدوات المالية باعتبار أن ذلك يوفر معلومات أكثر ملائمة وشفافية. نبعت أهمية الدراسة من وجود إختلاف بين البنوك التجارية والمنشآت الأخرى سواء من ناحية حجم ووزن وأهمية الأدوات المالية في البنوك من ناحية ، ووجود نوعين من الأنشطة في البنوك التجارية ، فهناك أنشطة مصرفية ذات خصائص معينة وأنشطة تجارية ذات خصائص مختلفة وسوف يؤثر نموذج القياس المستخدم لقياس الأدوات لمالية تبعاً لذلك تأثير كبير على المعلومات ودلالتها والتي توفرها البنوك . هدفت الدراسة إلى تحليل نموذجي للتكلفة التاريخية والقيمة العادلة كأساس لقياس الأدوات المالية في البنوك المصرية وذلك في ضوء خاصيتي الملائمة والموثوقية ، والتعرف على القيمة العادلة بدراسة ميدانية للتعرف على أداء

([1])Dan Mozes, **Relevance of Financial Institutions, Fair Value Disclosures:** A Study in the Difficulty of Linking Unrealized Gain and Losses to Equity Values- 2002-p55-57

([2]) طارق عبد العال حماد ، **مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية بالتطبيق علي البنوك** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2003م).

العاملين بالجهاز المصرفي بخصوص النموذج المناسب للتطبيق. اختبرت الدراسة الفروض التالية، ليس هناك فروق معنوية بين المحاسبين في البنوك ومراقبي حسابات البنوك فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة ، ليس هناك فروق معنوية بين المحاسبين في البنوك ومراقبي حساباتها فيما يتعلق بوجود فروق معنوية بين البنوك والمنشآت الأخرى تؤثر على نموذج القياس والإثبات المستخدم للأدوات المالية، ليس هناك فروق معنوية بين المحاسبين في البنوك ومراقبي حساباتها فيما يتعلق بالمفاضلة بين نموذجي القيمة العادلة والمختلط لقياس الأدوات المالية . توصلت الدراسة إلى نتائج وتوصيات هامة منها : تخوف المراجعين من قيام إدارات البنوك بإساءة إستخدام تقديرات القيمة العادلة في التلاعب في الدخل ، كما أن مراجعة تقديرات القيمة العادلة سوف تلقي بأعباء إضافية على المراجعين.

ركزت هذه الدراسة على مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية وأوضحت وجود اختلاف بين البنوك التجارية والمنشآت الأخرى سواء من ناحية حجم ووزن وأهمية الأدوات المالية في البنوك من ناحية أخرى لذلك لا توجد فروق معنوية بين المحاسبين والمنشآت في البنوك ، اما الدراسة الحالية ركزت على القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة.

3. دراسة : محمد زيدان إبراهيم ، (2003م) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من التطورات الاقتصادية الحديثة المتلاحقة والتي ركزت على أهمية الإستثمارات وحجمها ونوعها في سوق المال إلا أنه لم تصدر حتى الآن معايير مصرية تتماشى مع الاتجاهات الحديثة في المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية والتي تعمل على تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية وتكمن مشكلة الدراسة في مدى الانعكاسات السلبية للأسس التقليدية المتعلقة بالمحاسبة عن الإستثمارات المالية ومدى أهمية الاعتماد على بيانات القيمة العادلة للأوراق المالية كأداة لزيادة فعالية قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية، تناولت الدراسة مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية . ظهرت أهمية الدراسة من إن القياس الملائم للقيمة العادلة للأوراق المالية يؤدي إلى توفير معلومات مناسبة للمستثمرين في سوق الأوراق المالية كما إن الإفصاح الجيد عن القيمة العادلة للأوراق المالية يؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للتقارير المالية المنشورة كما إن الاعتماد على مدخل القيمة العادلة الوارد في المعايير الدولية كأساس للقياس والإفصاح عن الإستثمارات المالية يعمل على تشجيع الجهات المصرية بإصدار المعايير المحاسبية المناسبة للمحاسبة عن الإستثمارات المالية. هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية ، وبيان مدى الاختلافات حول مفهوم القيمة العادلة للاستثمارات المالية ، واختبار مدى التباين حول المعالجة المحاسبية للتغيرات في القيمة العادلة. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، هنالك إختلاف حول مفهوم القيمة العادلة للأوراق المالية

([1]) محمد زيدان إبراهيم، **مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، 2003م)، ص ص 35-39

في سوق الأوراق المالية وخاصة في وجود سوق نشطة، هنالك إختلاف حول طرق المعالجة المحاسبية للأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة. أوصت الدراسة بتوجيه لجنة معايير المحاسبة المصرية إلى ضرورة معالجة القصور المتعلق بالاستثمارات في الأوراق المالية في البيئة المصرية ، وتوجيه اهتمام القائمين على الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية إلى ضرورة إلزام الشركات والبنوك بالإفصاح عن القيمة العادلة للأوراق المالية ضمن القوائم المالية المنشورة وضمن الإيضاحات المتممة لهذه القوائم .

4. دراسة: (Dan bolt and Rees, 2004) [1]

تتلخص مشكلة الدراسة في إن متغيرات الدخل سوف تكون غير مؤثرة عند حساب قيمة حقوق الملكية بالاعتماد على القيمة العادلة في شركات الاستثمار، واقل تأثيراً في شركات العقارات. كما اهتمت دراستهم باختبار ملائمة محاسبة القيمة العادلة على نوعين من الشركات في المملكة المتحدة، وهما كل من شركات العقارات وشركات الاستثمار ، ودراسة العلاقات ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار الأسهم للشركات المذكورة ، كما أن الدراسة قامتباختبار لمقارنة ما بين المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً الصادرة في المملكة المتحدة ، والمعايير المحاسبية الدولية ، والمبادئ المحاسبية المطبقة في المملكة المتحدة ، فيما يتعلق بمسألة القياس المحاسبي للأصول. احتوت عينة الدراسة على 446 شركة عقارات و 915 شركة استثمار. تتضمن منهجية دراستهم بالاعتماد على نموذج رياضي يتضمن العائد على السهم (سعر السهم في الفترة الحالية t مع سعر السهم في الفترة السابقة t-1) كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة المستخدمة فهي:) معدل عائد السهم من صافي الدخل ، القيمة الدفترية للسهم الواحد (كما تم اخذ المتغيرات على النحو التالي: نسبة التغير في سعر السهم السنوي - صافي الدخل المحسوب طبقا لـ GAAPمقسوماً على سعر السهم الافتتاحي (t-1) صافي الدخل المحسوب بالتكلفة التاريخية مقسوما على سعر السهمt-1 ، الدخل الصافي المحسوب بالقيمة العادلة مقسوما على سعر السهم t-1 ، التغيرات في صافي الدخل الحاصل في كل من الطرق الثلاثة السابقة ، التغير الحاصل من عام لآخر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية المحسوب طبقاً للتكلفة التاريخية ، التغير الحاصل من عام لآخر في القيمة الدفترية لحقوق الملكية المحسوب طبقاً لـ GAAP . توصلت دراستهم إلى عدة نتائج بعد دراسة العلاقات السابقة بأسلوب الانحدار منها ، إن محاسبة القيمة العادلة تمثل قيمة أكثر ملائمة من تلك المقدمة في ظل AAP، لكل صنفي الشركات ولكنها أكثر ملائمة في شركات الاستثمار . إن متغيرات الدخل لها تأثير قوي عند التقييم بالقيمة العادلة عند وجود أخبار جيدة حول نشاط الشركات بينما لا تكون كذلك عند وجود أخبار سيئة.

إن هذه الدراسة اهتمت بمحاسبة القيمة العادلة في شركات الاستثمار وان محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة في شركات الاستثمار ، كما أوضحت هذه الدراسة العلاقات ما بين المتغيرات المحاسبية وأسعار

(1) Dan bolt and Rees ، **Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions**، 2004 P:25.

الأسهم للشركات المذكورة وان متغيرات الدخل لها اثر كبير عند تقييم القيمة العادلة ، وهذا هو وجه الاختلاف بين الدراسة الحالية التي اقتصرت على دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة على جودة جودة التقارير المالية.

5. دراسة مأمون مدني سبيل، (2004م) [1]

تتمثل مشكلة الدراسة في اثر فاعلية جودة التقارير المالية المنشورة على قرارات المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية ، حيث تمد التقارير المستثمرين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرار الاستثماري الرشيد ، والتقارير المالية بالرغم من أهميتها فان إعدادها بالمستوى المطلوب يمثل مشكلة حقيقية . تنبع أهمية الدراسة في أنها تبحث في احد عوامل الاستثمارات الخارجية للبلاد ولتهيئة البيئة الملائمة التي تساهم في خلق عوامل تشجع وتجذب الاستثمارات. لابد من توفير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية بصورة واسعة اذ تعتبر القوائم المالية والتقارير المالية المنشورة احد اهم مصادر المعلومات التي يعتمد المستثمرين عليها وغيرهم من المستخدمين عند اتخاذ قرارات الاستثمار والقرارات المالية الاقتصادية الاخري ، حيث تساعد المستثمرين في التعرف على طبيعة النشاط الاقتصادي وتحليل وتقويم حركة الاقتصاد في الدول . وترتكز اهمية الدراسة على فائدة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات الاستثمار الأجنبي في أسواق رأس المال . وبيان اثر المعلومات التي تنتجها التقارير المالية المنشورة في تنشيط ورفع الكفاءة في جذب المستثمرين . اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة الدراسة ومحاورها المختلفة والاستقرائي للوصول للمعلومات وتقييم الأدلة، والمنهج التاريخي في جمع المعلومات في المصادر المختلفة . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، ان طبيعة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها متخذو القرارات الاستثمارية تعتمد على النموذج القراري المستخدم وعليه فان التقارير المالية هي المصدر الرئيسي للحصول على المعلومات وترتكز جودة المعلومات المحاسبية على مدى فائدتها وملائمتها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، ويلعب الإفصاح دوراً هاماً وبارزاً في توفير المعلومات المالية وغير المالية بالكمية والنوعية المطلوبة للمستثمرين وغيرهم بأسواق الأوراق المالية ، ان عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الممارسة العلمية المتعارف عليها علمياً أدى إلى انخفاض مستوى جودة المعلومات المحاسبية ، إذ إن نقص الشفافية في المعلومات وعدم التشدد في القوائم والتقارير المالية تتسبب في تدني مستوى الإفصاح المحاسبي . أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات المسئولة بالدولة بالضغط على شركات المساهمة العامة لتوسع في الإفصاح المحاسبي، والعمل على نشر تقارير مرحلية وقوائم بالتدفقات النقدية وقوائم بالتنبؤات والخطط المستقبلية لإدارات الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية وبتوفير البيانات والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب والمحللين الماليين بأسواق الأوراق المالية .

([1]) مأمون مدني مهدي سبيل ، **دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق الدول النامية** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) .

يرى الباحث ان هذه الدراسة تناولت مدى فائدة المعلومات المحاسبية واثرها على القرارات الاقتصادية، وتعرف المستثمرين على طبيعة الاقتصاد ، وتحليل حركة الاقتصاد في الدول . بينما تناولت دراسة الباحث القياس ولاافصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة واثره في جودة التقارير المالية .

6. دراسة: Elisabeth Combs ، (2004) [1]

هدفت هذه الدراسة الى إبراز وإظهار أهمية القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية والإفصاح عن آثارها في الكشوفات المالية في البنوك الاوروبيه حيث جرت هذه الدراسة على 19بنكاً أوروبياً وقد أظهرت النتائج أن تطبيق أسس ومفاهيم القيمة العادلة أمر مرحب به وان الإطار المعلوماتي الذي توفره القيمة العادلة مهم جداً ويلقى إقبال من الموظفين في البنوك ويرحبون بتطبيق تعليمات القيمة العادلة حسب مقتضيات المعيار المحاسبي الدولي (39) .

يرى الباحث إن هذه الدراسة تطبق في البنوك الأوربية وتستخدم متطلبات المعيارين الدوليين (IAS39,32)تبحث هذه الدراسة في كيفية تعامل البنوك الأوربية مع مفاهيم القياس المحاسبي والإفصاح عن القيمة العادلة في سجلاتها المحاسبية.

7. دراسة : Nilson K., (2004) [2]

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم مصداقية الأدلة التي تثبت أن القيم العادلة للقروض متصلة بصورة كبيرة بقيمها الدفترية ، فيما يتعلق بتفسير أسعار أسهم يثبت أن القيم العادلة للقروض تعكس المعلومات المتعلقة بالتخلف عن الدفع ، كما مثلت أساليب مشابهة من أجل تقييم علاقة القيمة المتزايدة للقيم العادلة للحسابات والتزامات البنك المفصح بموجب SFAS رقم107 على سبيل المثال أوراق الاستثمار المالية، القروض ، الإيداعات ، الديون طويلة الأجل بقيمها الدفترية وتقترح نتائج الدراسة أن يقوم المستثمرون بتخفيض تقديرات القيمة العادلة للقروض من البنوك التي تعاني من الإعسار ، الأمر الذي يتطابق مع المستثمرين القادرين على التمييز من خلال التحفظ عند تقدير القيمة العادلة محاولات مدراء البنوك المعسرة في جعل بنوكهم تبدو أكثر يسرا .

إن هذه الدراسة لم تتعرض لدور معايير جودة التقارير المالية الدولية في العرض والإفصاح ولم تتناول الإفصاح في المؤسسات التي لا تطبق المعايير الإسلامية أما الدراسة الحالية فتناولت أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة على جودة التقارير المالية.

8. دراسة: احمد عبد العظيم ، (2005م) [3]

([1]) Elisabeth, Combes, **Financial Reporting ractices in the European Banking Sector: Financial Instruments and Fair Value**, (2004), from w.bham.ac.uk/EAA/eaa2000/ELISABETH.HTM.

([2]) Nelson .K, **Fair Value Accounting For Commercial Banks : an Empirical Analysis of SAFS**, The Accounting Review, No.107 , 2004, PP. 61-71.

([3]) أحمد عبد العظيم إبراهيم الجزار ، **قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية** ، دراسة تطبيقية في السوق المالية السعودية ، (صنعاء: جامعة صنعاء ، رسالة ماجستير في الإدارة ، 2005م).ص 51.

تمثلت مشكلة الدراسة في تعرضها للمتغيرات التي تؤثر في درجة الشفافية والمتغيرات التي تؤثر في درجة الإفصاح من خلال التقارير التي تصدرها المنظمات وركزت الدراسة على أهم المفاهيم المستخدمة في هذا المجال مثل مفهوم الإفصاح ومستوى الإفصاح ومفهوم الرقم القياسي لتحديد درجة الإفصاح وقد حددت الدراسة ستة فروض يسمح بتحقيقها اختياريا . استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية وقدمت الدراسة عرضاً لكيفية توظيف البيانات التي تم تصنيفها في عملية اختبار الفروض . توصلت الدراسة إلى أن تدني درجة الإفصاح (الشفافية) في التقارير المالية المنشورة ، عدم ثقة المستثمرين في مصادر البيانات والمعلومات المتوفرة مما يدفعهم إلى الاعتماد على الخبرة الشخصية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. أوصت الدراسة بضرورة إلزام الشركات بالإفصاح عن المعلومات الملائمة والكافية لترشيد قرارات الاستثمار في أسواق المال فضلاً عن ضرورة اتساق وتناسق وتجانس التقارير التي تنتج عنها المعلومات في هذه الشركات.

ركزت هذه الدراسة على قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية دون التركيز على متطلبات الشفافية والقياس للأدوات المالية أما الدراسة الحالية ركزت على متغيرات الشفافية والإفصاح والقياس المحاسبي والمشاكل التي تتعرض لها القوائم والتقارير المالية ومدى أسهام معايير جودة التقارير المالية الدولية .

9. دراسة : حمدان سعيد سعد الحمدان (2006م) [1]

تناولت الدراسة المحاسبة عن الاستثمارات باستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وتأثيرها على قرارات المستثمرين وتمثلت مشكلة الدراسة الأساسية في كيفية تقييم قيمة الإستثمارات المالية بسوق الأسهم السعودية ، وهل تعتبر القيمة العادلة هي القيمة الفعلية التي يجب أن تقييم بها الأسهم ام أن الأنسب قيمة أخرى مثل القيمة الدفترية أو السوقية. ظهرت أهمية الدراسة في عدم استقرار البيئة المحيطة مما سيؤثر على انخفاض الثقة في سوق الأسهم السعودي من قبل المستثمرين ، إلزام الجهات المصدرة للمعايير جميع الشركات بتطبيق المعايير الصادرة عنها وذلك لمعرفة تأثير تطبيق المعايير على قرارات المستثمرين، قلة الدراسات التي ناقشت علاقة تطبيق المعايير المحاسبية السعودية بقرارات المستثمرين. هدفت الدراسة إلى استعراض العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والسعودية باستخدام القيمة العادلة، التعرف على طبية ونطاق سوق الأسهم السعودي، إجراء دراسة ميدانية على عينية من المستثمرين في سوق الأسهم السعودي . اختبرت الدراسة الفروض التالية ،لا يوجد تأثير للقيمة العادلة للإستثمارات المالية على أداء الأسهم في السوق السعودي، لا تتماثل المحاسبة عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية مع باقي القيم في التأثير على قرارات المستثمرين في

([1]) حمدان سعيد سعد الحمدان ، **المحاسبة عن الإستثمارات المالية بإستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، مجلة كلية التجارة ، العدد الرابع، رسالة ماجستير في المحاسبية غير منشورة، 2006م) ، ص 18.

سوق الأسهم السعودي ، لا يوجد تأثير على معايير المحاسبة الدولية والسعودية على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها ، وجود علاقة معنوية بين العوامل التي تتأثر بها القيمة العادلة للإستثمارات المالية ومقدار الطلب على الاستثمار محل التقييم ، وجود علاقة معنوية بين عدد من العوامل التي تؤدي إلى تأثير القيمة العادلة للأسهم على قرارات المستثمرين في سوق الأسهم السعودي. أوصلت الدراسة ببناء قواعد بيانات تؤدي إلى تماثل المعلومات الكاملة التي يمكن إن يعتمد عليها أصحاب الخبرة والمبتدئين من المستثمرين في سوق الأسهم السعودي ، توضيح أثر تطبيق القيمة العادلة ومعايير المحاسبة الدولية والسعودية وتنمية وعي المتعاملين في سوق الأسهم السعودي حول القيمة العادلة .

يتضح للباحث أن هذه الدراسة هدفت لاستعراض العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية والسعودية باستخدام القيمة العادلة ومن ذلك نتج عنها وجود علاقة معنوية بين العوامل التي تتأثر بها القيمة العادلة للإستثمارات المالية ومقدار الطلب على الاستثمار محل التقييم.

10. دراسة مصعب بركات احمد ،2007م (تطبيق معايير جودة التقارير المالية الدولية واثرها علي السودان) [1]

تمثلت مشكلة الدراسة بإختلاف الممارسات المحاسبية بالدول المختلفة وذلك بسبب تنوع الثقافات والاوضاع الاقتصادية . وأن بعض الدول تأثرت بالانظمة المحاسبية المطبقة فى دول اخرى , وذلك بسبب الاستعمار والتجارة المشتركة والتكامل الاقتصادى والتداخل السياسي , ولتقليل اثار هذا التنوع فقد تم تطوير الفروض المحاسبية والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وأخيراً المعايير المحاسبية ,إن معايير المحاسبة المحلية ليست هي الحل فى مقابلة متطلبات الاحتياجات الدولية للمعايير المحاسبية , ولكي تكون معايير جودة التقارير المالية مفيدة يجب أن تلبي احتياجات ومتطلبات جميع مستخدمى المعلومات المحاسبية في كل دول العالم , وإن توحيد معايير التقارير الدولية له اثار متعددة على الضرائب والقوانين المالية ذات الصلة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بالقياس والتقويم والعرض والاعتراف اوالافصاح فى الدولة . ظهرت اهمية الدراسة من مراعاة توحيد المعايير المحاسبية او معايير جودة التقارير المالية الدولية لازالة التباين فى الممارسات المحاسبية حيث أن مستخدمى القوائم المالية سوف يستطيعون الاستفادة من تلك المعايير كأداة للقياس والتقويم والتحليل , إن نقطة التحول في التطور المحاسبي هي تطبيق معايير جودة التقارير المالية الدولية بواسطة معظم الدول , وإن الاتجاه السائد هو المشاركة فى تطبيق تلك المعايير الدولية .

11. دراسة: محمود محمد ناجي ، (2007م) (أثر بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية علي ملاءمة المعلومات المحاسبية) [1]

([1]) مصعب بركات أحمد ، **تطبيق جودة التقارير المالية الدولية وأثرها على السودان** ، (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة،2007م).

تناولت الدراسة دوافع البحث المحاسبي في قياس القيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية والإفصاح عنها، حيث تركزت مشكلة الدراسة بصفة أساسية في دراسة وتحليل بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية في ضوء المعايير المحاسبية وماهي أهمية تحول المؤسسات المالية وخاصة البنوك التجارية نحو قياس الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة العادلة وما هي دلالة هذا التحول ومدى ملائمته بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية وهل تختلف ملاءمة المعلومات المحاسبية التي توصلها القوائم المالية للمؤسسات المالية بإختلاف بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادية للاستثمارات المالية أم لا . هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل واختبار بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على ملاءمة المعلومات المحاسبية كما يراها مستخدموا القوائم المالية ، كذلك التوصل إلى أفضل بديل لقياس القيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية من وجه نظر هؤلاء المستخدمين. تتبع أهمية الدراسة السابقة في أنها تحاول نظرياً وعملياً الإجابة على تسأولين أساسين هما ، هل يؤثر قياس استثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية بالقيمة العادلة بالإيجاب على ملاءمة المعلومات التي توفرها القوائم المالية للمؤسسات المالية المصرفية؟ ، هل تعتبر طريقة القياس المتبعة لاستثمارات البنوك التجارية في مصر ملائمة لبيئة عمل هذه المؤسسات؟ . توصلت الدراسة إلى نتائج منها ، القياس المحاسبي لاستثمارات البنوك التجارية المصرفية في الأوراق المالية يؤثر إيجاباً على ملائمة المعلومات المحاسبية ، القياس المحاسبي للقيمة العادلة يؤثر إيجابا على ملائمة المعلومات المحاسبية في بيئة سوق رأس المال المصرفي. أوصت الدراسة بضرورة اكتمال المحتوي المحاسبي من المعلومات بدرجة عالية من الجودة وتمشية مع المتطلبات الواردة بالمعايير الدولية يعتبر اساسياً لبناء قدرة سوق للاورق المالية على تشجيع الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية بالعمل في مصر.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة جعلت وجود العديد من المعايير المتعلقة بالمحاسبة والقياس والإفصاح عن القيمة العادلة يؤدي إلي الكثير من اللبس في التطبيق العملي بينما هدفت الدراسة الحالية إلى النظر في المعايير المتعلقة بالمحاسبة والقياس والافصاح والتنسيق فيما بينها وإزالة أي تعارض إن وجد ، وجمعها في معيار واحد تلتزم به جميع المنشآت الاقتصادية.

12. دراسة:عبد الناصر محمد سيد درويش ، 2007م (تقييم إتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية على الوظيفة المحاسبية) [2]

([1]) محمود محمد ناجي زعطوط، **أثر بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية علي ملاءمة المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ،مجلةالاقتصاد ، العدد الثاني ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) ، ص19-23 .

([2]) عبد الناصر محمد سيد درويش ، **تقييم إتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية علي الوظيفة المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 2007م)، ص42 .

تناولت الدراسة التعرف على إتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في البيانات المالية، وتمثلت الدراسة في انه رغم التأييد الكبير الذي يلقاه بتطبيق القيمة العادلة في أعداد البيانات للوحدة المحاسبية في الآونة الأخيرة وتصدرها واجهة معظم المعايير المحاسبية الا ان هذا التطبيق يواجه العديد من الصعوبات والمشاكل العلمية والعملية سواء في كيفية التوصيل إلي تقديرات القيمة العادلة لعناصر القوائم المالية وانعكاس هذه التقديرات على حقيقة القياس والإفصاح المحاسبي من ناحية والحفاظ على رأس المال الحقيقي من ناحية أخرى ، وتحقيق متطلبات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من ناحية اخرى . تنبعت أهمية الدراسة من أهمية الوظيفة المحاسبية ذاتها في المجتمعات المختلفة ومن ثم أهمية تناول إي إتجاه من إتجاهات تطور الفكر المحاسبي واستخدم القيمة العادلة في المحاسبة يعد نموذجاً من نماذج هذا التطور يؤدي إلي حدوث تغيير جوهري في مقومات الوظيفة المحاسبية ، وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على حقيقة القوائم المالية ،هدفت الدراسة إلي التعرف على إتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبية للقيمة العادلة في أعداد البيانات المالية ضوء الإصدارات الجديدة من المعايير المحاسبية من ناحية وتقييم هذه الإتجاهات في بيئة الأعمال الأردنية . وتوصلت الدراسة إلى نتائج منها ، تعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي كحل لبعض الإنتقاضات التي تعرضت لها المحاسبة في ظل التمسك بالتكلفة التاريخية ، يتأثر القياس المحاسبي بتطيق معايير محاسبة القيمة العادلة خاصة بقياس كلا من الإستثمارات المالية . أوصت الدراسة بالآتي، وضع مقاييس للقيمة العادلة حيادية وموثوق فيها بحيث يتم حتساب القيمة العادلة على نحو عادل وموضوعي، يجب على الشركات تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة لما يتمتع به من درجة عالية في الموثوقية بالإضافة إلي مساهمته في تحقيق أكثر من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

يتضح للباحث أن الدراسة تناولت التعرف على اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في البيانات المالية ، بينما تختلف الدراسة الحالية في أن استخدم القيمة العادلة في المحاسبة يعد نموذجاً من نماذج التطور وقد يؤدي إلي حدوث تغيير جوهري في مقومات الوظيفة المحاسبية وتعد القيمة العادلة من الأساليب الحديثة المتبعة في القياس المحاسبي.

13. دراسة : احمد محمد حماد أرباب ، (2007م) [1]

تناولت الدراسة تحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال العام المخصص في السودان دراسة تحليلية وتطبيقية على مدبغة الخرطوم ، وتمثلت مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية ما ابرز المشاكل التي تواجه منشآت قطاع الاعمال العام في السودان؟، ما هي محاولات إصلاح أو صناعة منشآت قطاع الاعمال العام السوداني؟، ما هي أسس ومراحل تحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال العام المعروضة

([1]) احمد محمد حماد أرباب ، **تحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال العام المخصصة في السودان، دراسة تحليلية وتطبيقية علي مدبغة الخرطوم** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة دكتوراة في ادارة الاعمال ، غير منشورة ، 2007م).

للخصخصة؟، كما ركزت الدراسة على أهم مبررات وضع إطار علمي لتحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال . ظهرت أهمية الدراسة في ان الخصخصة والتيأثارت جدلاً كبيراً على جميع المستويات الأساسية والاقتصادية وما صاحبها من دراسات وندوات دار معظمها حول أسس وطرق تقييم المشروعات، مما يتطلب وضع أحكام علمي بحكم عملية أعادة تقييم قطاع الاعمال المعروضة للخصخصة وتحديد القيمة العادلة لها ، وخاصة انه لا يمكن تطبيق المفهوم على كافة منشآت قطاع الاعمال العام بالسودان في حالة زيادة رأس ماله في المستقبل. هدفت الدراسة إلى إبراز مفهوم ونشاط قطاع الاعمال العام بالسودان واقتراح نموذج مناسب لتحديد القيمة العادلة لمنشآت الاعمال الخصخصة وتطبيق النموذج المقترح لتحديد القيمة العادلة في احدي منشآت قطاع الاعمال . خرجت الدراسة بنتائج منها ، عند تطبيق القيمة العادلة يجب مراعاة جوانب التقييم الاقتصادية والمالية والإدارية ، بني مفهوم حساب القيمة العادلة على أساس الوسط الحسابي المرجح لمختلف أساليب التقييم مع التوجيه بأولوية التركيز على أساليب القيمة السوقية . أوصت الدراسة بضرورة استخدام المؤشرات الاقتصادية والتحليل المالي لأنها تساهم في تقدير الاداء المالي في المستقبل ، يجب عند تطبيق مفهوم القيمة العادلة تقييم الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل.

يري للباحث أن وضع أحكام علمية وعملية لإعادة تقييم قطاع الاعمال المعروضة للخصخصة وتحديد القيمة العادية لها،لا يمكن تطبيق هذا المفهوم على كافة منشآت قطاع الاعمال العام بالسودان.

14. دراسة: إسماعيل محمود ، (2008م) [1]

تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أن هنالك اختلافات أساسية بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية لإعداد القوائم المالية ومتطلبات التشريعات الوطنية ، التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية في كثير من البلدان هذه الاختلافات تؤدي إلى تقديم معلومات غير متوافقة مع بعضها البعض وغير قابلة للمقارنة . هدفت الدراسة إلى تحديد مفهوم القوائم المالية المعدة وفق IFRS وتحديد متطلبات الاستثمار من الناحية المعلوماتية ، وبيان دور القوائم المالية في اتخاذ القرار . توصلت الدراسة إلى أن للقوائم المالية دوراً مهم في توجيه وتشجيع الاستثمار على المستوى المحلي والدولي ، وأن اتخاذ القرارات يعتمد إلى درجة كبيرة على المعلومات والقوائم المالية المتضمنة في القوائم، وتوحيد أسس اعداد القوائم المالية على المستوى الدولي وتوحيد اللغة ، التي يتم استخدامها في إعداد القوائم المالية (إضافة إلى اللغة الوطنية) على المستوى الدولي واستخدام تقنيات الاتصال ، مما يساعد على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من بيانات ومعلومات مالية . أوصت الدراسة بضرورة توحيد معايير المحاسبة على المستوى الدولي وخاصة معايير إعداد التقارير، وأن تتبنى الدول هذه المعايير بما ينسجم وظروفها الوطنية ولكن مع ضرورة

([1]) د. إسماعيل محمود إسماعيل ، **دور القوائم المالية المعدة وفق (IFRS) في توجيه وتشجيع الاستثمارات**، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، ورقة بحثية منشورة ، مجلة الفكر المحاسبي مجلة علمية تصدر عن قسم المحاسبة والمراجعة ، العدد الأول ، السنة الثانية عشر يونيو ، 2008م) ، ص 17-20 .

الافصاح عن نقاط الاختلاف بين المعايير الوطنية والدولية وإظهار كيف سيكون الوضع فيما لو طبقت المعايير الدولية .

إن هذه الدراسة تحدثت عن دور القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير إعداد جودة التقارير المالية الدولية في توجيه وتشجيع الاستثمارات ، ولم تتناول دور هذه القوائم المعدة وفقاً لمعايير جودة التقارير المالية الدولية في الحد من مشاكل القياس والإفصاح في القوائم المالية ، وهذا هو وجه الاختلاف بينها والدراسة الحالية التي اقتصرت على دراسة أثر القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة على خطر المراجعة.

15. دراسة: هيثم ممدوح العبادي ، (2008م) [1]

تناولت الدراسة مدى تقييم انسجام نصوص مواد قانون ضريبة الدخل مع مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية الدولية، وتمثلت مشكلة الدراسة من خلال الإجابة على أن هنالك توافق بين مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية ونصوص القانون الضريبي في الأردن . نبعت أهمية البحث في محاولة تقييم وتحليل مدى تطابق وتوافق المفاهيم المتعلقة بالقيمة العادلة مع نصوص مواد قانون ضريبة الدخل الأردني . هدفت الدراسة إلى تقييم مدى انسجام نصوص قانون ضريبة الدخل مع مفهوم القيمة العادلة في المعايير المحاسبية والدولية ، لم تختبر الدراسة أي فروض. وتوصلت الدراسة الى النتائج منها، الإستثمارات التي تنطبق عليها ضريبة حقوق الملكية بالإضافة الي القانون اخضع إيرادات هذه الاستثمارات للضريبة بنسبة معينة واغفل معالجة الخسارة ، وهذا يؤدي خلق فروق دائمة بين الربح الضريبي والربح المحاسبي ، الاستثمار الذي ينطبق عليه المعيار (39) فيما يخص الشركات التابعة والقابضة من حيث اعداد القوائم المالية الموحدة فإن قانون ضريبة الدخل لم يتطرق إلي القوائم المالية الموحدة وإعتبر الشخصية الاعتبارية للشركة ، وهذا لا يحقق مزايا بين الشركات القابضة والتابعة وهو الهدف في وجود هذا النوع من الشركات . وتوصلت الدراسة إلى التوصية باصدار تعليمات خاصة للمحاسبة من الناحية والضريبة من جهة ومعايير المحاسبة الدولية من جهة أخرى ولضمان عدم ضياع أرباح التقييم التي لم يتم المحاسبة عنها في سنوات تقييمها علماً بأن قانون ضريبة الدخل قد أعفي هذا النوع من الدخول .

يري الباحث إن قانون ضريبة الدخل لم يتطرق إلى القوائم المالية الموحدة وإعتبر الشخصية الاعتبارية للشركة ، وهذا لا يحقق مزايا بين الشركات القابضة والتابعة، لذلك هنالك فروق دائمة بين الربح الضريبي والربح المحاسبي.

16. دراسة: MSV Prasad 2008: [2]

([1]) هيثم ممدوح العبادي، **مفهوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وإنسجامها مع قانون الضريبة في الأردن** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد الثاني ، 2008م) ، ص 33-35 .

([2]) Prosed MSV, **contents of environmental accounting disclosure what users require**, from annual reports Journal of accounting research vel ww-ssm com.

تم مشكلة الدراسة في ان فاعلية الإفصاح الموجود ضعيفة ولا تلبي كافة متطلبات أصحاب المصالح المتعارضة، كما إهتم المستوى الأول بمحتوى التقارير نصف السنوية للشركات موضوع الدراسة حيث اشارت الدراسة لتلك التقارير. أما المستوى الثاني فقد اهتم بالطرق التي بواسطتها تم تبني الأداء ومدى فاعليته بالنسبة للشركات إلى تبنت هذه السياسات. إهتمت هذه الدراسة بمحتويات المعايير المحاسبية التي تتعلق بالافصاح عن الأداء بالمنشأة، حيث أوضحت هذه الدراسة ان هنالك كثير من الدراسات المتعلقة بالإفصاح البيئي سواء كان ذلك في الهند او غيرها من الدول والشركات التي خضعت لهذه الدراسة هي الشركات التي تعني الافصاحات البيئة في قوائها المالية حيث تم استقصاء 500 شخص يمتلكون قطاعات مختلفة من المجتمع المالي حيث شملت القائمة حمله الأسهم والأكاديمي والمعاهد المالية والبنوك والعمال والباحثين. إهتمت هذه الدراسة باختصار على نموذج الاداء السنوي بصورة اختيارية في الشركات الانجليزية الكبرى حيث قام الباحث في هذه الدراسة بالتمييز بين القرارات الي تتخذ لتبني الإفصاح بصورة اختيارية ذات القرارات الي تؤدي الي جودة الافصاحات بصورة إختيارية بين القرارت تحدد بواسطة المنشأة. توصلت الدراسة الى نتائج منها ، أن 66.77 % من عينة الدراسة تعتبر ان هنالك مصداقية من قبل الشركات موضوع الدراسة فيما يتعلق بالأداء البيئي وان 73.27 من عينه الدارسين، عدم جدوى اجراء المقارنات بصورة فاعلة وذلك لاختلاف نوع وطريقة المعلومات التي يفصح عنها، إن أصحاب المكلية في هذه المؤسسات هم الأكثر رغبة في وجود الافصاحات البيئية التي تعتبر ايجابية كلما كان حجم المنشأةكبيراً ، أن هنالك اختلاف يبين اي من القراين المذكورين انفا يتم إتخاذه.

إن هذه الدراسة تناولت الإفصاحات البيئية للمنشأة كما إهتمت بالمستوى الأول والثاني بمحتوي التقارير نصف السنوية للشركات موضوع الدراسة حيث أشارت الدراسة لتلك التقارير ومعوقاتها وبيئات الدول المحلية والمستوى الثاني اهتم بالطرق التي بواسطتها تم تبني الأداء بالنسبة ومدى فاعليته بالنسبة للشركات إلى تبنت هذه السياسات ، أما الدراسة الحالية ركزت على القياس والإفصاح المحاسبي لأساس القيمة العادلة على جودة جودة التقارير المالية.

17. دراسة: هشام حسن عواد ، (2009م) (فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 بالإشارة إلي الأزمة المالية العالمية) [1]

تناولت الدراسة فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 وعلاقته بالأزمة المالية العالمية ، تمثلت مشكلة الدراسة في انه على الرغم من تعدد الدراسات المحاسبية التي تناولت دراسة الأبعاد المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة من جوانب متعددة منها مشاكل القياس والإفصاح في ظل القيمة العادلة وأثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية ، ومزايا تطبيق القيمة العادلة

([1]) هشام حسن عواد، **فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 بالإشارة إلي الأزمة المالية العالمية،** (القاهرة : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبيوت التجارية ، العدد الأول ، 2009م) ، ص 25.

بالمقارنة بالتكلفة التاريخية إلا أن تلك الدراسة لم تتناول تقييم فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار المحاسبي رقم 157. ظهرت أهمية الدراسة من خلال بناء إطار يتضمن نسب ملائمة كمدخلات لقياس القيمة العادلة في ظل التسلسل الهرمي للقيمة العادلة يوفر للجهات القائمة على بناء المعايير المحاسبية التي تستطيع من خلالها تقنية استخدام مدخلات أو إفتراضات قياس القيمة العادلة للأصول والالتزامات. هدفت الدراسة إلى تقييم فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم 157 بالإشارة إلي الأزمة المالية العالمية. توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها ، ليس هنالك إجماع جوهري حول مدخل محدد يمكن استخدامه في تقييم الأدوات المالية على نطاق مجتمع الدراسة ، هنالك اتجاه مجموعة من المحاسبين القانونيين نحو ترجيح مدخل القيمة عند تقييم الأدوات المالية في مصر . أوصت الدراسة بضرورة تطبيق طريقة القيمة العادلة السوقية فيما يتعلق بالبنود المتداولة سريعة التحول إلى نقدية عند تقييم الأدوات المالية ، تطبيق طريقة القيمة السوقية للمشتقات المقتناة بهدف تحقيق الربح وطريقة القيمة التاريخية للمشتقات المقتناه بهدف الحماية .

يري الباحث إن مشاكل القياس والإفصاح في ظل القيمة العادلة تؤثر في تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة جودة التقارير المالية.

18. دراسة:وسن يحي احمد (2010)[1]

تمثلت مشكلة الدراسة في أن إدارة الارباح تؤثر في ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية المقدمة لمستخدمي القوائم المالية , مع ازدياد حالة اتجاه المديرون إلى استعمال ممارسة إدارة الارباح للتأثير في البيانات المنشورة في القوائم المالية ومنها الدخل في الأجل القصير لكي ينعكس ذلك في قيمة الأسهم في سوق الاوراق المالية ومن ثم تحقيق شهرة عوائد للادارة . هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم ودوافع وممارسات المحاسبين لادارة الارباح المفصح عنها بقائمة الدخل وتأثيرها في جودة المعلومات المحاسبية وجودة الارباح , واستنتجت الدراسة أن الارباح تخدم الادارة الداخلية ولا تخدم مستخدمي القوائم المالية وذلك لوجود اهداف محددة مسبقاً .كما استنتجت ايضاً أن ادارة الارباح تمارس في كافة الوحدات الاقتصادية الهادفة إلى الربح في حدود المبادئ المقبولة قبولاً عاماً فقط لتحقيق ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية , حيث ترتبط السياسات المحاسبية لادارة الارباح مع ملائمة وموثوقية المعلومات بعلاقة طردية قوية وبمستوى دلالة معنوية عالية .

اثبتت هذه الدراسة أن ادارة الارباح تخدم مصالح علي حساب مصلحة مستخدمى القوائم المالية وأنها تمارس فى كافة الوحدات الاقتصادية والربحية وارتباط ادارة الارباح بالسياسات المحاسبية لتحقيق ملائمة وموثوقية القوائم المالية .

19. دراسة: عبد الوهاب موسي الجعلي ، (2010م) [1]

([1]) وسن يحي احمد ، **إدارة الارباح وتاثيرها فى جودة المعلومات المحاسبية** ، (بغداد : جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة , 2010م).

تكمن اهمية الدراسة من تطبيق حوكمة الشركات وتطوير الممارسة ومهنة المراجعة من خلال الافصاح المحاسبي وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية . هدفت الدراسة الى التعرف علي دور تحقيق حوكمة الشركات فى الافصاح المحاسبي للشركات فى اسواق الاوراق المالية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية , والتعرف علي مبادئ حوكمة الشركات التى تؤثر علي قدرة السوق فى تحقيق السعر العادل للسهم وتقويم مدى التزام سوق الخرطوم للاوراق المالية بذلك وبيان دور لجنة المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات وزيادة الثقة في جودة التقارير المالية , تمثلت مشلكة الدراسة فى الاستفادة من حوكمة الشركات فى زيادة الافصاح المحاسبي وتحسين جودة المعلومات المحاسبية, ومدى امكانية حوكمة الشركات فى تفادى المشاكل التى تواجة الشركات وتحقيق مصالح الفئات المختلفة من خلال تحقيق المفهوم الشامل للافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية , الدور الذي يمكن أن تلعبة لجان المراجعة فى حوكمة الشركات ومصداقية وشفافية جودة التقارير المالية .

20. دراسة : محمد أحمد ابراهيم خليل ، (2011م) [2]

تناولت الدراسة دور محاسبة القيمة العادلة في الأزمة المالية العالمية وتمثلت مشكلة الدراسة في مجال الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت أسواق المال العالمية (2007م-2010م) ، ان السبب الرئيسي لظهور الأزمة المالية العالمية هو مشكلة ديون الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية وإفلاس وانهيار البنوك والشركات العالمية وأدت الأزمة المالية العالمية الى جدال قوى حول ايجابيات وسلبيات القيمة العادلة ، وهذا الجدال شكل تحديا كبيراً امام محاسبة القيمة العادلة. هدفت الدراسة الي دراسة الدور المحتمل لمحاسبة القيمة العادلة في ظل الأزمة المالية العالمية وتحديد متطلبات الافصاح والقياس المحاسبي عن القيمة العادلة من خلال دراسة المعايير الأمريكية والدولية التي تناولت محاسبة القيمة العادلة . ظهرت أهمية الدراسة في مجال محاسبة القيمة العادلة بغرض الوقوف على مدى التطور الذي وصلت إليه المعايير والإصدارات المحاسبية الدولية فيما يتعلق باستخدام الشركات والمؤسسات المالية لمحاسبة القيمة العادلة في القياس والافصاح عن الأصول والالتزامات التي بحوزتها. توصلت الدراسة الى نتائج منها، إن من مستويات قياس القيمة العادلة على الرغم من إمكانية الاعتماد عليها في تقدير القيمة العادلة في الحالات التي يتوفر فيها السعر السوقي والالتزام والامانه يثير الشكوك بشأن امكانية تلاعب معدي جودة التقارير المالية في تقديراته. أوصت الدراسة بضرورة استخدام القيمة العادلة للتدفقات النقدية المخصومة كأحد بدائل تقدير القيمة العادله في الحالات التي لا يوجد فيها سوق نشط للاوراق المالية أو الإلتزام المراد قياسه بالقيمة العادلة ، ضرورة توفر التأهيل العلمي والعملي للقائمين على اعداد القوائم المالية للتعريف بكيفية قياس القيمة العادله وطرق الافصاح عنها.

([1]) عبدالوهاب موسي الجعلي ,**اثر حوكمة الشركات علي درجة الافصاح فى البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية** ، (الخرطوم ,جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا ,رسالة دكتوراة غير منشورة ,2010م).

([2]) محمد أحمد إبراهيم خليل ، **دور لمدخل مقترح لمحاسبة القيمة العادله في الازمة المالية العالمية** ، (القاهرة: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2011م) .

يرى الباحث أن المعلومات التي توفرها محاسبة القيمة العادلة تؤثر على أسعار الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية ومن ثم يجب الاهتمام بالتنسيق مع معايير المحاسبة التي تتطلب أو تسمح باستخدام محاسبة القيمة العادلة.

21. دراسة: محمد آدم محمد هارون ، (2013م) [1]،

تناولت الدراسة إيجاد نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلية رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة. تمثلت أهمية الدراسة في تعدد نماذج القياس المحاسبي وما يترتب عليها من تباين واختلاف وتعارض في نتائج المقاصه بواسطة تلك النماذج عند قياس القيمة المبدئية العادله لمنشآت قطاع الأعمال ، الأمر الذي يترتب عليه تأثير على جودة المعلومات المحاسبية التي يتم الإعتماد عليها في ترشيد القرارات بإعادة هيكلية رأس المال. نبعت أهمية الدراسة من أن التحليل الترجيحي للقيمة الواحدة من أهم الوسائل والاساليب التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها في علم المحاسبة من اجل التغلب على مشكلة تعدد نماذج أو طرق أو بدائل القياس في الفكر المحاسبي ، وكذلك من اجل التغلب على مشكلة النتائج المختلفة أو المتباينة المترتبة على استخدام تلك النماذج أو الطرق. هدف الدراسة الرئيسي هو محاولة تقديم نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي للقيمة المبدئية العادلة للمنشأة المستمرة في مزاولة انشطتها بعد إعادة هيكيلية رأس مالها ، بحيث يحقق هذا النموذج العلمى البديل مزايا نماذج القياس المحاسبي المختلفة للقيمة العادلة ويتجنب عيوبها قدر الإمكان، كما خرجت الدراسة بتوصيات منها، ان تلتزم منشأة الإعمال بإعادة هيكلية نظمها المحاسبية المحوسبة والمبرمجة على أساس التكلفة التاريخية وبرمجتها على أساس القيمة العادلة، الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي لما لها من قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

يري الباحث انه لابد من الاعتماد على القيمة العادلة في مجال القياس والإفصاح المحاسبي لكي تسهم في ترشيد قرارات إعادة هيكلية رأس المال والالتزام لتطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي.

([1]) محمد آدم محمد هارون ، **نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلية راس المال وأثره علي قياس القيمة العادلة للمنشأة** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2013م) .

الفصل الاول

القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

المبحث الأول : مفهوم وأهمية وأهداف ونشأة مدخل القيمة العادلة

المبحث الثاني : القياس على أساس القيمة العادلة

المبحث الثالث : الإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

ا

مفهوم واهمية واهداف ونشاة مدخل القيمة العادلة

احتل موضوع تقييم أصول والتزامات المنشأةحيزاً كبيراً من اهتمام المفكرين والباحثين ، وظهرت خلال تطور الفكر المحاسبي العديد من المفاهيم في هذا المجال ، وكان مفهوم القياس بالتكلفة التاريخية لفترة طويلة حجر الاساس للقياس المحاسبي في العالم ، وغير ان هذا المفهوم تعرض لانتقادات حادة مما دفع بهؤلاء البحث عن بدائل اخرى للقياس تفي بحاجة مستخدمي القوائم المالية ، وظهرت بدائل متعددة لكل منها مميزاته وعيوبه ، ولكن مع التطورات التي حدثتمؤخراً في اسواق المال العالمية

والتي صاحبها ابتكار ادوات مالية جديدة لا يرتبط قياس قيمتها بتكلفة الشراء الاصلية ، ظهر مفهوم جديد للقياس والافصاح المحاسبي وهو مفهوم القيمة العادلة .

اولاً : نشأة محاسبة القيمة العادلة :

ظهر مفهوم القيمة العادلة لأول مرة في اوائل العشرينات قبل وضع المعايير المحاسبية الالزامية في فترة ما قبل الكساد العظيم (1929م – 1932م) حيث كان لدى الشركات حرية كبيرة في اختيار الممارسات والسياسات المحاسبية الخاصة بها ، وقد كان استخدام "القيمة الحالية" أو "القيمة التقديرية" أو "القيمة السوقية" لتسجيل قيم الاصول والالتزامات باعتبارها "قيمة عادلة" لتلك الاصول والالتزامات وخلال تلك الفترة كان من الشائع إجراء اعادة تقييم تصاعدي لقيم الاصول طويلة الاجل بميزانيات الشركات مثل الممتلكات والآلات والمعدات والاصول غير الملموسة ، حيث شجع الرخاء والتضخم على وضع تقديرات متفائلة لقيم الاصول والالتزامات ، ووكثير منها ارتد للنقيض خلال فترة الكساد العظيم [1].

تم انشاء هيئة سوق الاوراق المالية الامريكية في اعقاب نهاية فترة الكساد العظيم ،تحديداً في العام 1934م بهدف تحديد المعايير المقبولة من اجل اعداد القوائم المالية التي توفر المعلومات المالية المفيدة للمستثمرين والدائنين لاتخاذ القرارات ، وقد تحركت هيئة سوق الارواق المالية الامريكية نحو مزيد من التحفظ في المحاسبة ، وقد شمل هذا التحفظ المحاسبي الابتعاد عن استخدام القيمة العادلة ، او القيمة التقديرية أو القيمة السوقية للاصول طويلة الاجل والاصول غير الملموسة والتوجه نحو استخدام مدخل التكلفة التاريخية المبنية على اساس التكلفة ، والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم او تقلبات الاسعار [2].

بحلول العام 1940م كانت ممارسات اعادة التقييم التصاعدي للاصول طويلة الاجل ، وهي تلك الممارسات التي كانت شائعة في أواخر العشرينات تكاد تكون انقرضت تماماً من جودة التقارير المالية في الولايات المتحدة .

من ناحية اخرى ولأغراض الاشراف والرقابة على المؤسسات المالية كان يشترط على المؤسسات المالية ان تستخدم القيمة السوقية في المحاسبة عن محافظ الأوراق المالية الاستثمارية . ولكن وبسبب مخاوف جدية من جانب كلاً من وزارة الخزانة الامريكية ومنظمات الاشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية حول تأثير استخدام محاسبة القيمة السوقية على الاداء المالي للبنوك والقرارات الاستثمارية للمستثمرين فتخلت وزارة الخزانة الامريكية ومنظمات الاشراف والرقابة على المؤسسات المصرفية عن استخدام محاسبة

([1]) محمد صبحي محمد موسى ، **المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة: جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2010م) ، ص 17.

([2]) **المرجع السابق** ، ص 19.

القيمة السوقية في اغراض الاشراف والرقابة في العام 1934م ، حيث يؤدي استخدامها إلى تقلبات كبيرة في الارباح وفي رأس المال ، وهو ما لا يتناسب مع طبيعة المؤسسات المالية حيث قد يؤدي إلى إنهيار النظام المصرفي كله .

مما سبق يرى الباحث ان نشأة وتطور مفهوم محاسبة القيمة العادلة مر بمجموعة من المراحل حتى وصل بالشكل الذى علية الآن .

ثانياً : مفهوم القيمة العادلة :

حدد مجلس معايير المحاسبة المالية مفهوم القيمة العادلة في اكثر من معيار تحددها في المعيار (107) بانها القيمة التي يمكن بها تبادل الادارة المالية في المعلومات الجارية بين الاطراف الراغبة بخلاف حالات البيع الجبري او التصفية [1]. القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن ان تتم به مبادلة الاصول أو سداد الالتزام بها بين اطراف مطلعة او راغبة في التعامل على أساس تجاري بحت [2]. كما عرف المعيار المصري رقم (20) بعنوان "المحاسبة عن الاستثمارات" القيمة العادلة على أنها القيمة التبادلية لاصل معين في صفقة حرة بين طرفين على بينة من الحقائق وبتعاملات بمحض ارادتهما دون ضغط او تأثير [3]. اما مجلس معايير المحاسبة الدولية فقد عرفها في المعيار رقم (39) الفقرة (8) بانها المبلغ الذي يمكن به تبادل اصل او تسوية التزام بين اطراف مطلعة وراغبة في صفقة تتم على اساس تجاري بحت[4].

كما تم تعريف القيمة العادلة بانها ، المبلغ الذي يتم بموجبه تبادل موجودات او تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة في معاملة مباشرة [5]. يقصد بالقيمة العادلة المبلغ الذي يمكن تحديده لقيمة الاصل في سوق نشط بين اطراف على اطلاع ودراية وراغبة في التعامل ، حيث يتم تحديد القيمة من خلال عملية تتم على أسس تجارية [6]. تعرف بأنها ، القيمة التي يمكن مبادلة الاصل او سداد الالتزامات بها بين اطراف راغبة في اتمام عملية تبادلية حقيقية ذات معرفة معقولة ودون أن يكون بيع جبري[7]. كما تعرف بأنها، القيمة الرأسمالية الحالية للعائد المتوقع من حقوق الملكية او المال المستثمر في المنشأة لعدد من

([1]) أحمد حلمي جمعة ، **المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة** ، (عمان : المجلة الاردنية لادارة الاعمال ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، 2007م) ، ص 7.

([2]) فاتن محمد حمدي ، **اطار مقترح للمحاسبة عن الادوات المالية المشتقة** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2003م) ، ص 62.

([3]) عبد الناصر محمدين درويش ، **تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثاني، 2007م) ، ص 189.

([4]) صافي فلوح ، **محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين** ، (دمشق : جامعة تشرين ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد الأول ، 2000م) ، ص 131.

([5]) رضوان حلوة حنان ، **مدخل نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار الثقافة ، 1998م) ، ص 74 .

([6]) غسان مصطفى أحمد ، **محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام** ، (عمان : المجلة العربية لدراسات الشريعة والقانون ، العدد الأول ، 2014م) ، ص 12 .

([7]) رضا ابراهيم صالح ، **اثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني ، 2009م) ، ص 26 .

السنوات في المستقبل على اعتبار ان المنشأة هي وحدة متكاملة في تاريخ التقييم مع مراجعة الخطر الذي يتعرض له العائد المتوقع في المستقبل [1].

كما ان اشهر تعريف للقيمة العادلة هو التعريف الذي وضعته مصلحة الايرادات الداخلية الامريكية في 1959م والتي تعرف القيمة العادلة بانها ، السعر الذي يجعل الملكية أنها بين مشتري راغب في الشراء، وبائع راغب في البيع حينما لا يكون الأول مكره على الشراء ولا يكون الثاني مكره على البيع وانه يكون لدى كل من الطرفين معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية[2]. كما عرف مجلس المحاسبة المالية الأمريكي القيمة العادلة بانها السعر المتحصل عليه من بيع اصل او سداد خصم من عملية تتم بين مشاركين وذلك في تاريخ القياس[3]. تتعدد مفاهيم القيمة العادلة في الفكر المحاسبي حيث تم تعريفها بانها المبلغ المعبر عنه نقداً، او بما يعادل النقد والذي يتم به انتقال ملكية اصل ما من بائع راغب إلى مشتري راغب، ويتوفر لدى كل منهما معلومات مقبولة عن كافة الحقائق ذات الصلة ، ولا يخضع أي منهما لأي نوع من الاكراه[4].طبقاً لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تم تعريف القيمة العادلة على أنها ، المبلغ الذي سوف يباع به الاصل او يشارى في عملية جارية بين طرفين يرغبان في اتمام العملية ، وبناء عليه فإن القيمة العادلة للالتزام هي ذلك المبلغ الذي يكون عنده الالتزام ثابت في عملية جارية بين طرفين يرغبان في اتمام العملية [5].

مما سبق يتضح جلياً اهتمام المنظمات المعنية سواء على المستوى الدولي او المستوى المحلي باصدار معايير وارشادات تتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة وتتحدد اسس القياس والافصاح تبعاً لذلك ، ومنها اصدارات لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) معيار المحاسبة الدولي رقم (25) (IASNo25) بشأن المحاسبة عن الاستثمارات ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (32) (IASN32) بشأن الادوات المالية ، العرض والافصاح ، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (39) (IASN39) بشأن الادوات المالية الاعتراف والقياس ، وكذلك مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) بالمعيار رقم (107) بعنوان الافصاح عن القيمة العادلة للاداوات المالية سنة 1991م ، ورقم (115) بعنوان الاستثمارات في الديون وحقوق الملكية سنة 1993م ، ورقم (119) بعنوان الافصاح عن المشتقات المالية والقيمة

([1]) عاطف محمد العوام ، **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الاجل** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 1996م) ، ص 1052.

([2]) طارق عبد العال حماد ، **مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2003م) ، ص 521 .

([3]) محمد زكريا زكي ، **اثر استخدام اساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطة المراجعة** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2012م) ،ص 61 .

([4]) جمال سعد خطاب ، **تأثيرات قياس القيمة العادلة للاصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون** ، (القاهرة : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، العدد 33 ، 2004م) ، ص 82.

([5]) قصيم لوندي ، **المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والافصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية** ، (القاهرة : جامعة جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الأول ، 2002م) ، ص 123.

العادلة للادوات المالية سنة 1994م ،ومؤخراً رقم (157) بعنوان مقاييس القيمة العادلة ، ورقم (159) بعنوان خيارات القيمة العادلة سنة 2006م[1].

مما سبق من تعريفات يستنتج الباحث الآتي :

1. وجود تدفق نقدي بين طرفي عملية تبادل حاضرة وليست مؤجلة .
2. اطراف التبادل على علم ودراية بكافة المعلومات المتعلقة بعملية التبادل .
3. عملية التبادل تتم بشكل اختياري ولا توجد ضغوط او قيود عليها .

مما سبق يعرف الباحث القيمة بانها ، المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع اصل ما في ظل وجود رغبة وقدرة مالية للمشتري والبائع من عدم وجود ظروف تمنع عملية البيع والشراء كالتصفية او الافلاس .

ثالثاً : أهمية القيمة العادلة :

هناك العديد من الدراسات التي اظهرت اهمية استخدام مدخل القيمة العادلة كأساس للقياس والافصاح المحاسبيبدلاً من نموذج التكلفة التاريخية سواء على مستوى الباحثين او المنظمات المهنية التي تصدر المعايير المحاسبية في امريكا وانجلترا ، وقد بينت تلك الدراسات اهمية القيمة العادلة في الآتي[2]:

1. إن استخدام نموذج القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يكون أكثر دقة وملاءمة وموثوقية من نموذج التكلفة التاريخية ،ونظراً لأنه يقيس مدى قدرة المنشآت على التخصيص الأمثل لمواردها والمحافظة عليها .
2. إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يعكس التغيرات في الحالة المالية للمنشآت الناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد واسعار الصرف واثرها على اسعار الاسهم ،فضلاً عن انه يوضح مقدار التغيرات في عوائد الأسهم والمخاطر المرتبطة بها .
3. إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يقلل من مشكلة المكاسب المالية الوهمية للاصول المالية ذات الجودة المرتفعة ، والتي تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية ، بينما يحتفظ بالاصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة .
4. إن استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يحسن من جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة للمنشآت .

([1]) محمود محمود ناجي ، **اثر مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الاوراق المالية على ملاءمة المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) ، ص 2.

([2]) محمد زيدان ابراهيم ، **مدى اهمية الافصاح عن معلومات القيمة العادلة للاوراق المالية لاغراض تشجييع الاستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، 2003م) ، ص 14 .

5. إن مفهوم القيمة العادلة يتفق مع المفاهيم الاساسية للمحاسبة الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB) والتابع لمعهد المحاسبين الامريكي (AICAP) وخاصة تلك التي اعدت تطبيقاً للمعيار رقم (115) الخاص بالاعتراف والقياس ببعض الاستثمارات في الأوراق المالية المتمثلة في الديون او حقوق الملكية .
6. استخدام مدخل القيمة العادلة في مجال القياس والافصاح المحاسبي يساعد المستثمرين على تقييم اداء استراتيجيات المنشآت في ادارة استثماراتهم المالية وخاصة فيما يتعلق بقيم وتوقيت ودرجة التأكد الخاصة بصافي التدفقات النقدية المستقبلية .
7. إن ظهور اسواق رأس المال العالمية ساهمت في تقدم نظرية التحويل والممارسة الخاصة بتسعير الاصول الرأسمالية والخصوم والمخاطر المرتبطة بهما ،فضلاً عن التطورات في اسواق رأس المال أظهرت ادوات مالية جديدة (المشتقات المالية)، وقد اجبرت هذه التطورات واضعي المعايير المحاسبية على التكيف معها واعادة تطوير مداخل القياس والاعتراف المحاسبي التي اثبتت عدم كفايتها في التعامل مع هذه الظواهر .

كما يرى آخرون أن من اهم الاسباب التي ادت إلى اهمية مدخل القيمة العادلة في مجال القياس المحاسبي هو ان هذا المدخل يقدم معلومات مهمة وملاءمة للمستثمرين ، وخير مثال لذلك في عام 2006م كانت الشركات العامة والمسجلة في بورصة نيويورك قيمتها السوقية هي خمسة اضعاف قيمتها الدفترية ، وهذا ما دفع بالحاجة إلى محاسبة تعمل على اظهار هذا الفرق ، وكان ذلكواضحاً في حديث رئيس الاحتياطي الفيدرالي الامريكي (البنك المركزي) ألان عرينسان عن تصدع القيمة المسجلة بالدفاتر حين قال : "في الواقع ان الشيء الذي لا يمكن تصوره قبل قرن من الزمان كان هذا المدى من المفاهيم والافكار التي ستكونبدلاً عن الموارد المادية والبشرية في انتاج السلع والخدمات"[1].

يبدو جلياً من حديث رئيس الاحتياطي الفيدرالي انه يركز على استخدام القيمة العادلة في مجال القياس بدلاً عن نموذج التكلفة التاريخية ، وذلك ما لحق بأصول المنشآت خلال الخمسين سنة الماضية نتيجة التغير الذي حدث في مستوى اسعار الاصول خلال تلك المدة.

إن الاقتصاد اصبح اكثر ديناميكية من ذي قبل خاصة مع تطور الاسواق وصعوبة التنبؤ بظروفها المستقبلية ومع زيادة حاجة المستثمر لمعرفة الثروة الكامنة في الموجودات الخاصة بالشركات التي تم الاستثمار فيها ، وبالتالي فإن ذلك مدعاة لتطبيق قياس القيمة العادلة إلى جانب ذلك هناك بعض المبررات الموضوعية الاخرى التي زادت من الحاجة إلى تطبيق القيمة العادلة منها انهيار بعض الشركات العملاقة في الولايات المتحدة واوربا مع بدايات القرن الواحد وعشرين ، ويرجع ذلك إلى اساس تقييم اصول

([1]) محمد آدم هارون ، **نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات اعادة هيكلة رأس المال وأثره على قياس القيمة العادلة للمنشأة** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2013م) ، ص 114.

تلك الشركات الذي لم يأخذ بمبدأ القيمة العادلة ، وبالتالي ادى إلى حدوث خسائر وافلاس المستثمرين ، بالاضافة إلى عوامل اخرى متعلقة بالافصاح والشفافية ، وقد ادى كل ذلك إلى مهاجمة المحاسبة وواضعي المعايير في الولايات المتحدة ، على اثر تلك الانهيارات صادق الكونقرس الامريكي في العام 2002م على قانون (سربان أوكسلي) الشهير المتعلق بحوكمة الشركات في اطار الاصلاح المحاسبي وحماية المستثمرين وبذلك وجدت القيمة العادلة طريقها إلى المبادئ المحاسبية المقبولةقبولاً عاماً في الولايات المتحدة الامريكية ، فمنذ ديسمبر 2001م صدر حوالي (44)معياراً محاسبياً من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي تحتوي على قياس القيمة العادلة ، إلى جانب أكثر من خمسين اجتماعاً لمجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي خصصت للتداول حول القيمة العادلة[1].

كما ان هناك جهوداً مشتركة لكل من مجلس معايير المحاسبة الامريكي الذي انشأ مجموعة مصادر التقييم في يوليو 2003م كجهة مختصة بشأن التقييم والقيمة العادلة ، ومجلس معايير المحاسبة الكندي وذلك في مجال تطبيق مفاهيم القيمة العادلة ، كما تم تشكيل مجلس معايير المحاسبة الامريكي ، علماً بان مجلس معايير المحاسبة الدولية كان قد اصدر تعديلات جوهرية على المعايير المحاسبية يبدأ سريانها منذ العام 2009م.

إلى جانب ذلك هناك قانون وضع في بداية العام 2008م في الولايات المتحدة الامريكية يقضي بأن تقوم البورصة بالتشاور مع مجلس محافظي الاحتياطي الفيدرالي الامريكي ووزارة المالية الامريكية بدراسة معايير القيمة العادلة ، وقدمت البورصةتقريراً اوصت فيه الكونقرس الامريكي بعدم وقف العمل بمعايير القيمة العادلة ، وقالت أن البورصة من الافضل اجراء تحسينات على الممارسات الحالية، والتي تنطوي على اعادة النظر في محاسبة التدني في قيمة الموجودات وتطوير ادلة اضافية لتحديد القيمة العادلة للاستثمار في الاسواق غير النشطة ،فضلاً عن زيادة متطلبات العرض والافصاح.

هذا وقد ورد بتقرير البورصة المشار إليه اعلاه بعض النقاط المهمة حول محاسبة القيمة العادلة والتي تتمثل في [2]:

1. يعتقد المستثمرين بشكل عام أن محاسبة القيمة العادلة تزيد من شفافية الافصاح المالي وتسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية .
2. ليس لمحاسبة القيمة العادلة دور في الفشل الذي اصاب الاوضاع المالية للبنوك الامريكية خلال العام 2008م.
3. إن فشل البنوك في الولايات المتحدة كان نتيجة خسائر متراكمة للتسهيلات الائتمانية ويتعلق بنوعية الموجودات .

([1]) الهادي آدم محمد ابراهيم ، **تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة سوهاج ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الثاني ، 2008م) ، ص 17.

([2]) نعيم سابا فوزي ، **الازمة العالمية صمود محاسبة القيمة العادلة** ، (عمان : دار الاشعاع ، 2009م) ، ص 33.

مما تقدم يرى الباحث ان أهمية مدخل القيمة العادلة يظهر في تقييم الموجودات سواء كانت مالية او غير مالية بصورة عامة سواء كانت لها اسواق نشطة أم لم تكن لها اسواق نشطة ،فضلاً عن مدخل القيمة العادلة .

رابعاً : أهداف القيمة العادلة :

إن مستخدمي البيانات المالية يحتاجون إلى معلومات ملاءمة وموثوقة وقابلة للمقارنة لتقييم المركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها وذلك لتكون هذه المعلومات مفيدة لهم لاتخاذ القرارات الاقتصادية ، ونجد أن معلومات القيمة العادلة واسعة الاستخدام ولها المزايا الاتية[1] :

1. إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الاقرب إلى الواقع في تاريخ اعداد ميزانية المركز المالي ، بحيث يعترف بالدخل إما بعد الحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين في المنشأة او بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة وان مفهوم القيمة العادلة يكون مبنياً على اساس أن المنشأة مستمرة في اعمالها لأجل غير محدود .
2. إذا تم تقييم الاصول والالتزامات على أساس القيمة العادلة فإنها تعبر عن المركز الاقتصادي لأنه أخذ الاسعار السوقية بعين الاعتبار .
3. يتفق تطبيق القيمة العادلة مع مفهوم المحافظة على رأس المالي .
4. تساعد معلومات القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المنشآت المتشابهة والتي تستعمل القيمة العادلة .
5. إن القيمة العادلة لها القدرة التنبؤية اكبر لأنها تعكس التأثيرات الاقتصادية الجارية.
6. إن واضعي المعايير المحاسبية يدعون ان التقدم الحديث في التكنولوجيا والخبرة الواسعة تسمح لكثير من القيم العادلة أن يتم تقديرها بموثوقية باستخدام تقنيات تدمج مبادئ تسعير سوق رأس المال مع المعلومات حول ظروف السوق الجارية .
7. تمكين المنشأة من قياس ادواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من اجل :
   أ. صنع القرارات الاستثمارية والتجارية المناسبة .
   ب. إدارة وقياس المخاطر .
   ج. تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الاعمال المتنوعة .

كما يرى الباحث أن هنالك اهداف اخرى لتطبيق القيمة العادلة من قبل الشركات مثل :

1. اضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات .
2. التوجه إلى علاج أي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية .

([1]) د. ابراهيم عيد موسى السعير ، زيد عائد مردان ، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية** ، (الكوفة : الكلية التقنية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة ، العدد الخامس والعشرون ، د.ت) ، ص 229 .

خامساً : مبررات تطبيق مدخل القيمة العادلة:

تشير الاطراف المؤيدة للمحاسبة عن القيمة العادلة إلى ضرورة التحول في المحاسبة إلى القيمة العادلة، حيث انها توفر مقاييس للأصول والالتزامات اكثر ملاءمة من تلك التي توفرها محاسبة التكلفة التاريخية ، والجدير بالذكر ان استخدام القيمة العادلة لتقييم الاصول والالتزامات اكثر تميزاً خاصة في ظل الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم باتامراً ضرورياً ، ويؤكد ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (29) بعنوان "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع" وهذا ما جعل المحاسبين والمستخدمين والباحثين في مجال النظرية المحاسبية يدركون ان الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يقدم معلومات مضللة بعيدة عن الواقع العملي الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على ما يمكن ان تفسره القوائم المالية المعدةاستناداً على ذلك المبدأ ، وذلك لاختلاف دلالات البيانات التي يمكن استنتاجها من تلك القوائم مع واقعها ، ومن وحي الظروف الاقتصادية التي شهدها ويشهدها العالم برزت الافكار التي تشكل في التطبيقات التقليدية للمحاسبة والقائمة على أساس التكلفة التاريخية برز استخدام القمية العادلة [1].

كما توجد مبررات اخرى لتطبيق القيمة العادلة في المحاسبة منها [2]:

1. تركز القيمة العادلة على وضع اهمية اكبر على ملاءمة المعلومات المحاسبية بهدف مساعدة الاطراف على اتخاذ قرارات سليمة في الوقت المناسب .
2. يرتبط مفهوم القيمة العادلة في المحاسبة بمفهوم المحافظة على رأس المال العيني والذي يعكس الصورة الفعلية لاداء المنشأة .
3. تساعد القيمة العادلة في تحسين عملية التحليل المالي بتوفير نسب ومؤشرات تقيس الواقع الفعلي لاداء المنشأة .
4. تمكن القيمة العادلة في كثير من الاحيان تقدير الاسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة للادوات المالية .
5. تساعد معلومات القيمة العادلة في اجراء مقارنات بين ادوات مالية لها نفس الخصائص الاقتصادية.

مما سبق يلاحظ الباحث ان المبررات السابقة لاستخدام القيمة تعتبر هامة ويجب مراعاتها عند تطبيق مدخل القيمة العادلة .

سادساً : تقدير القيمة العادلة :

([1]) علي العموري ، **محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابق في الفترة من 13 – 14 سبتمبر 2006م) ،ص 10.

([2]) نعيم دهمش ، عفاف ابو ذر ، **موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وامكانية تطبيقها** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنية ، بحث مقدم إلى المؤتمر المهني الدولي السابع ، في الفترة من 13 - 14 سبتمبر ، 2006م) ، ص 21 .

تناولت دراسات عديدة تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية استناداً إلى عوامل مختلفة ، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتيجة هامة مؤداها أن تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية يستند إلى مبدأين أساسيين هما[1] :

الأول : تقدير القيمة العادلة يتم مباشرة من خلال أسعار السوق المعلنة بأسواق الأوراق المالية وفي تلك الحالة لا يتم اللجوء إلى اساليب أخرى .

الثاني : في حالة عدم إمكانية تقدير القيمة العادلة مباشرة من خلال اسعار السوق ، فإنه يمكن اللجوء إلى استخدام أفضل الاساليب المتاحة لتقدير القيمة العادلة ، وتتمثل هذه الاساليب في القيمة السوقية (الجارية) ، التكلفة التاريخية أو المعدلة باسعار السوق ، صافي القيمة البيعية ، معدل العائد الخالي من المخاطرة ، أو مصفوفة التسعير ويتضمن المعيار رقم 107 مجموعة من العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في تقدير القيمة العادلة للاستثمارات المالية ، وهذه العوامل هي :

1. أسعار السوق المعروضة للأوراق المالية تعتبر أفضل مقياس للقيمة العادلة لهذه الأوراق .
2. في حالة عدم إتاحة اسعار السوق تقوم الادارة بتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية باحدى وسيلتين هما :
   أ. أسعار السوق المعروضة المالية المشابهة تعتبر مقياس ملائم لتقدير القيمة العادلة للأوراق المالية التي لا يوجد لها قيمة سوقية .
   ب. استخدام أسس للتقييم مثل التدفقات النقدية المخصومة او نماذج التسعير المختلفة أو نماذج مصفوفة التسعير .
3. القيمة العادلة للالتزامات غير محددة للمدة تقدر على أساس التكلفة التاريخية لها .
4. الأصول غير الملموسة التي ليست أدوات مالية لا تدخل ضمن تقديرات القيمة العادلة ويجب فصلها في القوائم المالية . وقد انتقد أحد الكتاب الاساليب السابقة لتقدير القيمة العادلة على اعتبار انها تتضمن بعض اخطاء التقدير مما يؤدي إلى عدم الوصول إلى القيمة الحقيقية للأوراق المالية، لذلك يرى أنه يجب استخدام اسس موضوعية عند تقدير القيمة العادلةبدلاً من الاساليب المستخدمة حتى يمكن تفادي أخطار التقدير أو تقليلها عند ادنى حد ممكن في ضوء مجموعة من الضوابط اهمها:
   أ. ضرورة ان تعكس القيمة العادلة حقيقة المركز المالي للمنشأة متضمنة الأوراق المالية .
   ب. ضرورة ان تعكس القيمة العادلة العائد المنتظر من الأوراق المالية سواء في صورة توزيعات او عوائد رأسمالية في صورة ارتفاع قيمة هذه الأوراق.

([1]) جون وآخرون ، **تقدير القيمة العادلة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2003م) ، ص 24 .

ج. أن تستند القيمة العادلة إلى عوامل قابلة للقياس بحيث يسهل حسابها دورياً .

د. ضرورة أن تعكس القيمة العادلة للمتغيرات الاقتصادية المؤثرة على قيمة وعوائد هذا النوع من الاستثمارات .

وقد رأى مجلس معايير المحاسبة الامريكي من خلال المعيار (SFAS.140.2001) أن تقديرات القيمة العادلة تتم من خلال التدرج وضوابط معينة اهمها :

1. تعتبر الأسعار المتاحة للأوراق المالية في سوق نشطة هي الافضل لتقدير القيمة العادلة لهذه الاوراق . أما في حالة عدم توافر سوق نشطة ، فإن تقدير القيمة العادلة للأوراق المالية يتوقف على أفضل المعلومات المتاحة عن الاصول والالتزامات الممثلة في هذه الظروف اعتماداً على أفضل اساليب التقييم التي تتمثل في القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية ، نماذج تسعير الخيارات Option Pricing، واسعار المصفوفة Matrix Pricing، والتحليل الاساسي Fundamental Analysis.
2. ضرورة أن يتم تدرج التحليل من تحليل الظروف الاقتصادية الخارجية والداخلية إلى تحليل ظروف الصناعة ثم تحليل ظروف وأوضاع الشركة .
3. ضرورة ان تكون اساليب التقييم المفترض استخدامها متفقة مع أهداف قياس القيمة العادلة من حيث الافتراضات الموضوعة من قبل القائمين بالتقييم وإدارة الشركة وكذلك الادلة المتاحة لتحقيق هذا القياس .

قد اقر المجلس في الفقرة 38 من بيان المفاهيم رقم (7) بان تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة للشركة يمكن ان تكون افضل المعلومات المتاحة في حالة قياس القيمة العادلة ، حيث يضع بيان المفاهيم رقم (7) هدفاً هو تقدير القيمة العادلة باستخدام افضل الادوات المتاحة في ظل الظروف القائمة . ويرى (حماد ، 2002) انه عندما تستخدم الشركة التدفقات النقدية المتوقعة في القياس المحاسبي غالباً ما يكون لديها معلومات قليلة او ليس لديها معلومات على الاطلاق عن بعض او كل الافتراضات التي يستخدمها المشاركون في السوق في تقييم القيمة العادلة للأوراق المالية ، عندئذ يجب على الشركة استخدام هذه المعلومات دون تكلفة او جهد في وضع تقديرات التدفقات النقدية، لأغراض قياس القيمة العادلة للأوراق المالية طالما انه لا يوجد بيانات عكسية تشير إلى أن المشاركين في السوق يستخدمون افتراضات مختلفة .

المبحث الثاني

القياس على أساس القيمة العادلة

يعتبر القياس المحاسبي المحور الاساسي الذي ترتكز عليه الانشطة المحاسبية بشكل عام في انتاج المعلومات المحاسبية ، وتتوقف عليه دقة تلك المعلومات ومدى ملاءمتها وموثوقيتها ، وبهذا الشكل

يكتسب القياس المحاسبي قدرة كبيرة ومؤثرة في عملية اتخاذ القرار ، لذلك تكمن معظم المشاكل المحاسبية التي تعاني منها المحاسبة في القياس المحاسبي ، ويتناول الباحث قضية القياس المحاسبي للقيمة العادلة كالآتي :

أولاً : مفهوم القياس المحاسبي :

القياس في اللغة من الفعل "قاس" كما يعرفه احد الكتاب هو "المقدار" فيقال قيس الشيء أي قاسه وقدره على مثاله ، والمقياس ، ما قيس به [1].

وبذلك فإن القياس يعبر عن الشيء الذي يكون قابلاً للقياس من شكل حجم ، أو كمية ، أو مقدار ، أو رقم ، أو قيمة من شيء آخر يمكن التحقق منه وفق معايير متعارف عليها محددة ومعلومة .

وفقاً لهذا المفهوم يمكن تناول مفهوم القياس في المحاسبة كما عرضه الاطار الفكري للجنة معايير المحاسبة الدولية (IASCF) في الفقرة رقم (99) بانه "عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية ، والتقرير عنها في قائمة المركز المالي او قائمة الدخل "[2].

كما يقصد بالقياس المحاسبي تحديد القيم النقدية للاشياء او الاحداث الخاصة بالمنشأة ، ويتم التحديد لهذه القيم بطريقة تجعلها ملاءمة للتجميع (مثل مجموع قيمة الاصول) او التجزئة حينما تتطلب إليهما ظروف معينة[3].

كما تم تعريف القياس بانه التعبير بالارقام عن الاشياء او الظواهر او الخصائص او الاحداث موضوع القياس ، وذلك طبقاً لنظام معين يتم بمقتضاه ايجاد وحدة قياس ثابتة متفق عليها وتشترك مع موضوع القياس في صفات معينة تستخدم في تحديد مقدار معين من الشيء او الخاصية او تحديد مركز تجاه غيره من الاشياء أو الخصائص [4].

مما سبق يستنتج الباحث الآتي :

1. يتم قياس الاشياء والظواهر والاحداث .
2. يتم القياس باستخدام النظام الرقمي او العددي .
3. إن قواعد القياس هي التي تربط القياس والنظام الرقمي .

مما سبق يعرف الباحث القياس المحاسبي على انه التعبير عن الاشياء والظواهر بالارقام التي تمثل عناصر او صفات لعناصر نظام معين.

ثانياً : أسس ومقومات قياس القيمة العادلة :

حدد معيار المحاسبة الدولي رقم (16) (IAS16) اعتبارات قياس القيمة العادلة للاصول الثابتةوطبقاً لهذا المعيار فإنه يحق للمنشأة ان تختار ما بين اسلوب التكلفة او اعادة التقييم كسياسة محاسبية يمكن

([1]) ابن منظور ، **لسان العرب** ، (بيروت : دار صادر ، 1998م) ، ص 187 .

([2]) كمال خليفة أبوزيد ، **نظرية المحاسبة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1990م) ، ص 130.

([3]) مصطفى الباز ، **معيار محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن القيمة العادلة لمنشآت الاعمال المستثمرة** ، (القاهرة : جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 1993م) ، ص 41 .

([4]) محمد امين ، **نظرية القياس في المحاسبة** ، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة ، 2006م) ، ص 20 .

تطبيقها على كل بنود الاصول الثابتة ، وتعكس قيمة اعادة التقييم القيمة العادلة للاصل في تاريخ اعادة التقييممطروحاً منها مجمع الاهلاك اللاحق واية خسائر مجمعة او لاحقة ناتج عن الهبوط في القيمة ، على ان يتم اعادة التقييم على فترات منتظمة وكافية للتاكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية والقيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية .

كما حدد المعيار ان القيمة العادلة للاصول الثابتة تخبر عن القيمة السوقية والتي تقدر عادة بمعرفة الخبراء والمختصين في التقييم والتثمين ، وفي حالة عدم وجود دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المتخصصة للاصل ، او بسبب ندرة تداوله إلا كجزء من نشاط مستمر ، يتم التقييم على أساس العائد او التكلفة الاستبدالية بعد خصم مجمع الاهلاك [1].

كما حدد المعيار ايضاً ان تكرار اعادة التقييم تعتمد على حدوث تغير في القيمة العادلة لبنود الاصول الثابتة المعاد تقييمها بحيث يصبح الاختلاف بين القيمة الدفترية والقيمة العادلةجوهرياً ، وبالتالي يتم اعادة التقييمسنوياً للاصول التي تتسم بحدوث تغيرات هامة وسريعة في قيمتهاسنوياً ، اما باقي الاصول المتباينة الاخرى فمن الضروري اعادة تقييمها مرة واحدة كل ثلاثة او خمس سنوات ، وانه إذا تم اعادة تقييم احد البنود في مجموعة الاصول الثابتة فإنه يجب اعادة التقييم لكل بنود المجموعة فقد حدد المعيار انه يجب اضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن اعادة التقييم إلى حقوق المساهمين تحت مسمى فائض اعادة التقييم .

ثالثاً : المدخلات المستخدمة في قياس القيمة العادلة :

طبقاً لما جاء في المعيار الامريكي رقم (157) فإن مدخلات القياس المحاسبي للقيمة العادلة تتمثل في الافتراضات التي يستخدمها المشاركين في السوق في تسعير الأصول والالتزامات المختلفة ، كما يجب تصنيف الاصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة في ثلاث مستويات هرمية متدرجة على حسب طبيعة المدخلات المستخدمة في بناء الافتراضات التي يتم الاستناد إليها في عملية القياس ، وما إذا كانت مدخلات يمكن مشاهدتها وملاحظتها مباشرة من السوق وينبغي العمل على تعظيم استخدامها او مدخلات لا يمكن ملاحظتها من السوق ويجب العمل على تدنية استخدامها وذلك على النحو التالي[2]:

المستوى الأول : يمثل الأولوية الأولى في الهيكل الهرمي لقياس القيمة العادلة ، حيث تصنف الأصول والالتزامات إلى انها من المستوى الاول إذا كان قياسها يستند إلى مدخلات يمكن ملاحظتها في السوق النشطة ، وتتمثل هذه المدخلات في اسعار السوق المعلنة للاصول والالتزامات محل القياس والتي لم تخضع لأي تعديل او تسوية .

([1]) احمد زكريا زكي ، **اثر استخدام اساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة** ،(القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الأول ، 2012م) ، ص 65 .

([2]) أحمد محمد جمعة ، **دور آليات الحوكمة في تحسين ملاءمة هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة** ، (الرياض ، مجلة الادارة العامة، العدد الثالث ، 2002م) ، ص 419.

المستوى الثاني : يتم تصنيف الاصول والالتزامات إذا كانت اسعار السوق النشطة لهذه الاصول والالتزامات غير متاحة ، حيث يتم الاستناد إلى مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة او غير مباشرة من السوق وتتمثل في :

1. اسعار السوق المعلنة في سوق نشطة لأصل او التزام مشابه للاصل او الالتزام محل التقييم .
2. اسعار السوق المعلنة في سوق غير نشطة للاصل او التزام مشابه للاصل او الالتزام محل التقييم.
3. مدخلات اخرى يمكن مشاهدتها بخلاف الاسعار المعلنة مثل اسعار الفائدة ومخاطر الائتمان وغيرها .

المستوى الثالث : يتم تصنيف الاصول والالتزامات على انها ضمن مستوى الاولوية الأخير في حالة عدم توافر مدخلات يمكن مشاهدتها من السوق كافتراضات لأسلوب القياس ، حيث انها لا توجد اسعار معلنة للاصول والالتزامات محل القياس ، او لاصول والتزامات مماثلة او مشابهة يمكن الاستناد إليها في تقدير القيمة العادلة ، وهي في هذه الحالة يتم تقدير القيمة العادلة بالاعتماد على تقديرات على مدخلات تعكس افتراضات وتوقعات الادارة بخصوص افتراضات المشاركين في السوق عن الاصل او الالتزام محل التقييم ، على ان تستخدم الادارة افضل المعلومات المتاحة لديها في تكوين الافتراضات والتوقعات ، ويتم استخدام الاساليب الفنية مثل نماذج تسعير الخيارات ونماذج خصم التدفقات النقدية وغيرها ، في تقدير القيمة العادلة الاصول والالتزامات محل التقييم .

مما سبق يرى الباحث ان مستوى القياس الاول الذي يعتمد على الاسعار المعلنة في الاسواق النشطة للاصل او الالتزام محل التقييم اكثر المستويات موثوقية لأنه يعتمد على اسعار السوق المعلنة .

رابعاً : اساليب قياس القيمة العادلة :

في ظل الاسواق المتغيرة المتقلبة فإن مقاييس القيمة العادلة تزود بكثير من الشفافية مستخدمي القوائم المالية ، وذلك مقارنة بمقاييس التكلفة التاريخية بالاضافة إلى ملاءمة القيمة العادلة للقياس في ظل الظروف الاقتصادية والمالية المتغيرة فإن الاعتمادية تكون مهمةأيضاً قبل الملاءمة ، لأن معلومات الملاءمة والتي تتسم بعدم الاعتمادية تصبح بالا فائدة لدى المستخدم، اما عن كيفية قياس القيمة العادلة فقد بين مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي انه ممكن قياس القيمة العادلة كما يلي [1]:

1. يعتبر السعر المحدد في سوق نشط افضل مقياس للقيمة العادلة .
2. إذا ما لم يتوفر ذلك ، يتم تقدير ما إذا كانت القيمة الدفترية قريبة من القيمة العادلة، خاصة للبنود مثل الذمم المدينة والدائنين والادوات المالية ذات معدل الفائدة المتغير.
3. كما قد تستخدم الطرق التالية لقياس القيمة العادلة :
   أ. الاسعار السوقية المحددة للادوات المالية المشابهة .

([1]) رضا ابراهيم صالح ، **اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعه الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية ، العدد 46 ، 2009م) ، ص 54.

ب. خدمات التسعير من جهة خارجية .

ج. نماذج التسعير الداخلية ؟

د. التدفقات النقدية المخصوصة .

قد حدد المعيار الامريكي رقم (157) ثلاث اساليب لقياس القيمةوفقاً لمدخل السوق ومدخل القيمة الحالية بالاضافة إلى مدخل التكلفة وذلك كالاتي [1]:

1. مدخل السوق :

يعتمد مدخل السوق على القيمة السوقية للبند او العنصر محل التقييم بشرط ان يكون لهذا البند او العنصر سوق مالي نشط وكفؤ ، وتعد مصفوفة التسعير من اهم اساليب التقييم التي تستخدم في مدخل السوق ، وهي اسلوب رياضي يستخدماساساً لتقييم البند دون الاعتماد فقط على الاسعار المعلنة في سوق الاوراق المالية ، وانما بالاعتماد على علاقة البند او العنصر بالرقم القياسي التابع له ، وفي حالة عدم توفر السوق النشط فإن هذا المعيار يتبنى احد الموقعين التاليين دون تفصيل احدهما على الآخر.

2. مدخل القيمة الحالية :

يعتمد على ايجاد القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة من البنود او العناصر محل التقييم خلال عمره عن طريق تحويل المصالح المستقبلية مثل التدفقات النقدية او الارباح إلى مبلغ واحد مخصوم ، وتعد اساليب القيمة الحالية مثل نماذج تسعير الخيارات من اهم اساليب التقييموفقاً لهذا المدخل .

3. مدخل التكلفة :

وهو يمكن تسميته مدخل التكلفة المعدلة ، او مدخل تكلفة الاحلال ، حيث يمكن تحديد القيمة العادلة للبند المالي في عدد الوحدات النقدية المطلوبة لاحلال بند مالي له نفس خصائص البند المالي محل التقييم ، ولم يحدد المعيار اسلوب التقييم وانما حدد مواصفات اسلوب التقييم المناسب ، حيث اوجب ان يكون مدخل التقييم الذي سيتم استخدامه في قياس القيمة العادلةملائماً للظروف وتتوافر عنه معلومات كافية ومتاحة .

كما توجد مجموعة من المدخلات او الافتراضات سيتم استخدامها من قبل المشاركين في السوق غير قياس القيمة العادلة للاصول والالتزامات يتضمنهايضاً افتراضات المخاطر وتشمل تلك الافتراضات او المدخلات ما يلي [2]:

([1]) عماد سعد محمد الصائغ ، **محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالازمة المالية العالمية** ، (الاسكندرية : جامعه الاسكندرية ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 2011م) ، ص 65.

([2]) عماد سعد محمد الصباغ ، **المرجع السابق** ، ص 66 .

أ. المدخلات القابلة للملاحظة : وهي المدخلات التي تعكس افتراضات المشاركين في السوق والتي يتم استخدامها من قبل المشاركين في السوق تسعير الاصل او الالتزام والتي تعتمد على بيانات السوق التي يتم الحصول عليها من مصادر مستقلة عن الوحدة الاقتصادية التي تعد القوائم المالية.

ب. المدخلات غير القابلة للملاحظة : وهي المدخلات التي تعكس افتراضات الوحدة الاقتصادية المعدة للتقارير المالية نفسها عن افتراضات المشاركة في السوق التي يجب استخدامها في تسعير الاصل او الالتزام بناء على افضل معلومات متاحة في تلك الظروف وبفضل استخدام اساليب قياس محاسبة القيمة العادلة ان تكون في اضيق نطاق ممكن .

خامساً :المفاضلة بين بدائل القياس المحاسبي:

تسعى الوحدات الاقتصادية لاختيار اساس القياس المحاسبي المناسب لاستخدامه عند إعداد وعرض القوائم المالية ، إلا أن المتتبع للفكر المحاسبي يمكن ان يلحظ وجود بدائل عديدة للقياس والافصاح المحاسبي ، وهذا التعدد يمثل محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية اكدت التطور المهني للمحاسبة ومن ثم يصعب تحيد وجه واحد لهذا التعدد .

رغم تعدد البدائل المحاسبية إلا انه وفي اكتوبر 2004م وافق كلاً من مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASP) ومجلس معايير جودة التقارير المالية الدولية (IASB) على اضافة مشروع اطار مفاهيمي مشترك بهدف تحقيق التقارب بين الاطر المفاهيمية القائمة لكلاً من المجلسين ، مما يسهل من امكانية المقارنة بين المعلومات المالية وتبسيط تقنين ادبيات المحاسبة والقضاء على الاختلافات فيما بينها والتي قد تضيف المزيد من التعقيد على تطبيق المعايير المحاسبية ، وهو ما يصب في النهاية لفائدة المستثمرين في كافة انحاء العالم ، وخاصة في تزايد الطابع العلمي لأسواق رأس المال. وقد اقترح اعضاء المجلسين – في اطار المشروع المفاهيمي المشترك عدد من اسس القياس المقترحة – التي تلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية وذلك في ضوء تعلقيات ومداخلات اخرى مستمرة من الاقتراحات التي ابداها اعضاء المجلسين والمشاركين في اجتماعات المائدة المستديرة، الشكل رقم (1/2/1) أسس القياس التسعة المقترحة التي حددها موظفو المجلسين في اطار عملهم في هذا المشروع.

شكل رقم (1/2/1)

اسس القياس المقترحة من جانب مجلسي FASB – IASB وفقاً للاطار الزمني

الاساس المستخدم	الاطار الزمني		
سعر الدخول	الماضي	الحاضر	المستقبل

سعر الخروج	سعر الدخول التاريخي	سعر الدخول الحالي	سعر الدخول المستقبلي
أسس أخرى : - في الممارسة العملية الحالية - اساس قياس بديل	سعر الدخول التاريخي المعدل	قيمة الاستخدام وصافي القيمة الحالية	
		السعر التوازني الحالي	

المصدر : الاطار المفاهيمى المشترك لكلا من ISAB-FASB

يلاحظ الباحث من الشكل اعلاة ان اسس القياس المحاسبي المخترحة لكل من معايير المحاسبة الامريكى ولجنة معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة .

وفقاً للشكل السابق فقد قام موظف المجلسين بتصنيف اساس القياس المقترحة وفقاً لأسعار الدخول والخروج ضمن الاطار الزمني (الماضي ، الحاضر ، المستقبل) بالاضافة إلى ثلاث أسس اخرى تستخدم في الواقع العملي وهي سعر الدخول التاريخي المعدل ، السعر التوازني الحالي ، وقيمة الاستخدام (صافي القيمة الحالية) ويلاحظ ان مصطلحي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ، قد تغيبا بصورة ملحوظة من قائمة اسس القياس المقترحة أو كان السبب المعلن من قبل المحللين لعدم وجودهما هو ان هنالك القليل من الفهم المشترك لهذه المصطلحات ، حيث ان نفس المصطلح العام يمكن أن يشير إلى عدد من اسس القياس المختلفة ، وكذلك إلى عدد من التطبيقات المحتملة داخل اساس القياس الواحد، وتبعاً لذلك فإن استخدام تلك المصطلحات العامة يمكن ان يؤدي إلى سوء الفهم او سوء توصيل المعنى بين المتحدث والمستمع إذ لم يكن مدركاً للحاجة إلى التمييز بين المعاني المختلفة[1].

كما أن الكثير من المعلقين حول ورقة المناقشات حول قياسات القيمة العادلة اعتبروا ان القيمة العادلة مكونة من مجموعة اسس للقياس ، وعلى هذا الاساس يجب الاستعاضة عن مصطلح القيمة العادلة بالمزيد من المصطلحات الوصفية الدقيقة مثل سعر الخروج الحالي وسعر الدخول الحالي [2].

على هذا فإن المفهوم العام للتكلفة التاريخية يمثله اسس القياس المحاسبي المتعلقة بالماضي (سعر الدخول التاريخي) سعر الخروج التاريخي (سعر الدخول التاريخي المعدل) بالمثل فإن المفهوم العام للقيمة العادلة يمثله اسس القياس المختلفة بالقيمة الحالية وهي (سعر الدخول المستقبلي – سعر الخروج المستقبلي) بشكل عام يمكن القول من الناحية النظرية فإن الفكر المحاسبي قد استقر على نموذجين رئيسيين للقياس هما : نموذج التكلفة التاريخي، ونموذج محاسبة القيمة العادلة ، حينها يطلق مصطلح (محاسبة التكلفة التاريخية) على المحاسبة المالية المبنية على التكلفة الاصلية والتي تتجاهل الزيادات الناتجة عن التضخم وتقلبات الاسعار ويتوافق هذا النموذج مع مدخل المحافظة على رأس المال في

([1]) طارق عبد العال حماد ، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2003م) ، ص 512 .

([2]) AISB-FASB **Joint Conceptual Frame Work Project**, Phase (Measurement) Summary Report of the Conceptual Frame work Measurement Roundtables, Hong Kong, 16-17 January, 2007.

صورته النقدية ، بينما يشير مصطلح القيمة العادلة إلى معايير او سعر السوق العادل للاصل او الاصول المماثلة ويتوافق هذا النموذج مع مدخل المحافظة على رأس المال في صورته المادية.

بغض النظر عن مشكلات التطبيق العملي المرتبطة بالقياس لكل نموذج منهما فإن نموذج محاسبة التكلفة التاريخية من شانه ان يزود الميزانية العمومية بالقيم التاريخية لجميع الاصول والالتزامات ، في حين أن نموذج محاسبة القيمة العادلة من شانه ان يزود الميزانية العمومية بالقيم الحالية لجميع الاصول والالتزامات .

وفقاً لنموذج محاسبة القيمة العادلة الميزانية العمومية الوسيلة الاساسية لنقل المعلومات عن القيمة الحالية للشركة والمساهمين ، وبذلك فإن نموذج القيمة العادلة يتفق مع الاهداف المعلنة لإعداد التقارير المالية التي نوقشت في البيان المفاهيمي رقم (1) ، أهداف التقرير المالي في المؤسسات الهادفة للربح وهي توفير المعلومات عن الموارد الاقتصادية المتاحة للشركة والالتزامات المرتبطة بتلك الموارد (سواء الالتزامات على المؤسسات لنقل الموارد الاقتصادية إلى المنشآت الأخرى أو المساهمين) والآثار المترتبة على المعاملات والاحداث والظروف التي تغير الموارد والالتزامات المرتبطة بتلك الموارد[1].

بينما تمثل قائمة الدخل – في اطار نموذج القيمة العادلة – الدخل الاقتصادي والذي يشتمل على التغيرات (ارباح أو خسائر حيازة) غير المحققة في القيم الحالية للاصول والالتزامات الواردة بالميزانية العمومية .

هذا ويواجه نموذج محاسبة القيمة العادلة مشكلات التطبيق العملي والتي تتمثل في الحصول على نموذج مناسب لقياس القيمة العادلة لبنود الميزانية العمومية ، بما في ذلك مشاكل التقييم والحكم المتعدد، وخاصة بالنسبة لاصول طويلة الاجل (الاصول الثابتة) حيث لا يكون هناك سوق نشطة موجودة كما أن عملية البيع تكون غير متوقعة على سبيل المثال الاصول الثابتة كالآلات والمعدات. بينما وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية ستكون قائمة الدخل هي الوسيلة الرئيسية لنقل المعلومات عن الدخل المحقق إلى المساهمين ، ويمثل الدخل المحقق لمساهمين القيمة المضافة عن طريق شراء المدخلات من الموردين ، وتحويلها وفقاً لنموذج أعمال الشركة ، وبيع النواتج الناجمة عن ذلك لعملائها . يواجه نموذج التكلفة التاريخية مشكلات التطبيق والتنبؤ ، وتقدير العائد اللازم لخصم الدخل في المستقبل ، كما أن مشكلات التقييم والحكم المتعددة منها على سبيل المثال الاعتراف بالايرادات والمستحقات والترحيل والمخصصات وكذلك تقدير الاحتياطات من خسائر القروض بالنسبة للمؤسسات المالية.

سادساً : المفاضلة بين نموذجي القيمة العادلة والتكلفة التاريخية :

يؤسس مؤيدو نموذج التكلفة التاريخية فائدته العملية على ثلاثة خصائص رئيسية يتميز بها النموذج هي[2]:

([1]) FASB, Concepts Statement No.1, **Objective of Financial Reporting by Business Enterprises**, Paragraph 9 November 1978.

([2]) عباس مهدي الشيرازي، **مرجع سابق** ، ص 467 .

1. الموضوعية في القياس ، وبالتالي قابلية الارقام المحاسبية للمراجعة والتثبت من ملاءمتها ، وهو ما يحقق موثوقية المعلومات المحاسبية .
2. التحفظ في القياس وبالتالي تجنب مستخدمي القوائم الماليةكثيراً من مخاطر عملية اتخاذ القرارات.
3. الملاءمة لأغراض المساءلة واخلاء مسئولية الادارة كوكيل تجاه اصحاب الحقوق في الوحدة المحاسبية .

على الرغم من ذلك إلا أنه يلاحظ أن القياس وفقاً لنموذج التكلفة التاريخية يعتبر أكثر المبادئ المحاسبية آثارة للانتقادات سواء من جانب مستخدمي القوائم المالية ، أو من جانب المحاسبين انفسهم ، ويمكن اجمال هذه الانتقادات في :

1. الاعتماد على اساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى قياس غير سليم للربح الدوري وذلك لـ:

أ. مقابلة الايرادات (التي تمثل القيمة الجارية للناتج) ، بالمصروفات (المقومة على اساس التكلفة التاريخية) سوف يؤدي إلى اندماج (ناتج النشاط التجاري) مع (ناتج المضاربة على اسعار الاصول) .

ب. تأجيل الاعتراف بالتغيرات في قيم الاصول والالتزامات (ارباح أو خسائر أو الحيازة غير المحققة) حتى يتم تبادل حقيقي مع طرف آخر سوف يؤدي إلى تداخل نتائج الفترات المحاسبية المحققة ، سوف يعكس نتائج الاحداث الاقتصادية التي حدثت في فترات محاسبية سابقة لم تتحقق إلا من خلال هذه الفترة .

2. الاعتماد على اساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى تجاهل التغير في قيمة وحدة النقد الاصلية وبالتالي يتجاهل التغيرات في المستوى العام للاسعار ، وهو ما يجعل القيم الواردة في القوائم المالية غير قابلة للتجميع أو التلخيص.
3. الاعتماد على اساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى اسقاط كثير من العناصر غير الملموسة من القوائم المالية ، مثل الشهرة ، المزايا الاحتكارية ، الادوات المالية المركبة .
4. الاعتماد على اساس التكلفة التاريخية - بخاصة في حالات التغيرات الكبيرة في الاسعار الخاصة بعناصر المركز المالي – يؤدي إلى جعل الارقام المحاسبية بعيدة كل البعد عن التعبير عن القيم الجارية لهذه العناصر .

بهذا فقد تحدد الهدف طويل الاجل لكلا من IASB – FASB بالنسبة للاصول والالتزامات المالية هو ان يتم التقرير عن جميع الاصول والالتزامات المالية في قائمة المركز المالي باستخدام القيمة العادلة بدلاً من استخدام محاسبة التكلفة التاريخية وذلك لسببين[1] :

([1]) علي المعموري ، **محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة الصادقة** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنية ، المؤتمر العلمي المعني الدولي السابع ، 16 – 17 فبراير ، 2006م) ، ص 10 .

1. ان القيمة العادلة توفر معلومات اكثر ملاءمة من الاصول والالتزامات المالية بالمقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية .
2. نموذج القياس متعدد الخصائص الذي يتم فيه قياس بعض الاصول المالية بالقيمة العادلة ، بينما يقاس البعض الآخر بالاضافة لمعظم الالتزامات المالية بالتكلفة التاريخية ، لن يستطيع مسايرة الادوات المالية المعقدة واستراتيجيات ادارة المخاطر الموجودة اليوم ، وانه حان الوقت لايجاد نموذج افضل .
3. جدير بالذكر ان استخدام القيمة العادلة لقياس الاصول والالتزامات خاصة في ظل الاقتصاديات التي تعاني من ارتفاع مستمر في معدلات التضخم بات أمراً ضرورياً وهو ما جعل الباحثين في مجال نظرية المحاسبة يدركون أن الاعتماد على مبدأ التكلفة التاريخية يقدم معلومات مضللة بعيدة عن الواقع الفعلي الامر الذي يؤدي إلى صعوبة الاعتماد على ما يمكن استنتاجه من تلك القوائم عن واقعها .

سابعاً : قياس القيمة العادلة في المعايير الدولية :

تناولت معايير المحاسبة الدولية طرق ومداخل قياس القيمة العادلة في اكثر من معيار محاسبي فيما يلي يتناول الباحث هذه المعايير كالآتي :

1. المعير المحاسبي الدولي رقم (29) (IAS 29) :

صدر المعيار الدولي المحاسبي رقم (29) في 1989م واعيد صايغته في 1994م سمح بتطبيقه على البيانات المعدة في 1990/1/1م وما بعدها وذلك تحت عنوان "التقرير المالي في الاقتصاديات ذات معدل التضخم المرتفع" ويطبق المعيار على البيانات المالية الاساسية والموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعمله اقتصاد ومعدل تضخم مرتفع ، ومن مؤشرات الاقتصاد ذو التضخم المرتفع ان يكون معدل التضخم المتراكم لثلاث سنوات يقارب ما يزيد على 100% .

آليات القياس لبنود القوائم المالية :

يتم تعديل جميع بنود القوائم المالية (قائمتي الدخل والمركز المالي) بوحدة قياس جارية في تاريخ الميزانية باستخدام مؤشر اسعار عام باستثناء البنود النقدية لأنها اصلاً معبر عنها بوحدة نقد جارية بتاريخ الميزانية ، وهي اموال محتفظ بها وسيتم استخدامها ودفعها نقداً ، وبالنسبة لمعالجة المحاسبين لمكاسب واعادة التقييم يتم ادراجها بقائمة الدخل والافصاح عنها بشكل مستقل بعد اجراء مقاصة بين المكاسب والخسائر في صافي المركز النقدي واجراء التعديلات باستخدام وحدة القياس الجارية للمؤشر العام للاسعار [1].

2. معيار المحاسبة الدولي رقم (25) (IAS25) :

([1]) حازم الخطيب ، **طاهرة القرشي ، أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد ،** (عمان : جامعة الزيتونة ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، 2004م) ، ص 213.

صدر هذا المعيار عن لجنة معايير المحاسبة الدولية في 1986م ، ويطبق هذا المعيار على الاستثمارات المالية سواء ان كانت في سندات الديون او اوراق حقوق الملكية فيما عدا الاستثمارات في شركات زميلة او تابعة ، سواء ان كانت هذه الاستثمارات متداولة (قصيرة الاجل) او استثمارات طويلة الاجل كما يطبق المعيار على الاستثمارات العقارية.

يفرق المعيار بين القيمة العادلة والقيمة السوقية ، حيث يعرف القيمة العادلة بانها القيمة التي يمكن ان يتم على أساسها استبدال اصل بين مشتري يتوافر له الدراية والرغبة في الشراء ، وبائع يتوافر له الدراية والرغبة في البيع في معاملة متكافئة بينهما ، بينما عرف القيمة السوقية بانها القيمة التي يمكن الحصول عليها من بيع استثمار معين في سوق نشط[1] .

اعتبر المعيار انه بالنسبة للاستثمارات المتداولة في سوق نشط يمكن من خلاله تحديد قيمة تلك الاستثمارات فإنه في هذه الحالة تمثل القيمة السوقية مكاسب جيدة للقيمة العادلة وفي حالة عدم توفر سوق نشطة لهذه الاستثمارات ، فإنه يجب استخدام اساليب أخرى لتحديد القيمة العادلة إلا ان المعيار لم يحدد ماهية هذه الاساليب او كيفية تحديد القيمة العادلة في السوق غير النشطة .

3. المعيار المحاسبي الدولي رقم (32) (IASNo32):

صدر هذا المعيار في العام 1995م تحت عنوان الادوات المالية والعرض والافصاح ، وتضمنه بعض اسس قياس القيمة العادلة كالآتي [2]:

أ. إذا كانت الاداة المالية المتداولة في سوق نشطة وذات سيولة فإن سعر السوق المعروض للادارة هو افضل دليل على القيمة العادلة .

ب. إذا كانت الاداة المالية متداولة في سوق نشط او غير منظم بشكل جيد ، أو كان حجم التداول قليل نسبة إلى عدد الوحدات من الادوات المالية المراد تقييمها ، او في حالة عدم وجود سعر سوق معروض فيمكن اللجوء إلى وسائل تقدير لتحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية ، ومن هذه الوسائل:

i. القيمة السوقية الجارية لاداة مالية مشابهةجوهرياً للاداة المراد تقييمها .

ii. تحديد خصم التدفقات النقدية باستخدام سعر خصم مساو لمعدل الفائدة السائد في سوق لأدوات مالية لها - بشكل جوهري – نفس الشروط والخصائص .

iii. استخدام نماذج تسعير الخيارات .

([1]) عماد حسني محمد زهران ، **مشكلات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية** ، (الاسكندرية: جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني، 2001م) ، ص 47.

([2]) رضا ابراهيم صالح ، **مرجع سابق** ، ص 26 .

ج. إذا كانت الاداة غير متداولة في سوق مالي منظم ، فإنه يفضل عدم تحديد مبلغ معين لقياس القيمة العادلة ، وإنما تحديد مدى معين يعتقد وبشكل معقول ان تقع القيمة العادلة ضمنه .

د. عند عدم القدرة على تحديد القيمة العادلة بموثوقية كافية لأي سبب ، فإنه يتم تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات حول الخصائص الاساسية للادوات المالية المراد تقييمها ، بما في ذلك الشروط والاحكام ذات الاهمية التي قد تؤثر على مبلغ التدفقات النقدية المستقبلية ودرجة التاكد منها ، وذلك لمساعدتهم على عمل تقديراتهم الخاصة بتحديد القيمة العادلة .

4. المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) (IASNO39) :

صدر المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) في 1998م تحت عنوان الادوات المالية الاعتراف والقياس وصدر هذا المعيار ليكمل مع المعيار رقم (32) كل ما يتعلق بالادوات المالية[1] .

ويبين المعيار رقم (39) أن القيمة العادلة للادوات المالية تكون قابلة للقياس بشكل موثوق إذا كان :

أ. الاختلاف بين تقديرات القيمة العادلة ليس كبيراً .

ب. إمكانية تقييم مختلف التقديرات بشكل معقول وقبولاً للقيمة العادلة ،وكثيراً ما يكون المشروع قادراً على اجراء تقدير للقيمة العادلة للادوات المالية ، بحيث يمكن الاعتماد على استخدام هذه القيمة بشكل موثوق في البيانات المالية .

ووفقاً للمعيار رقم (39) يتم تصنيف الاستثمارات إلى فئات مختلفة وتكلفة قياس الاستثمارات المالية معتمداً على هذا التصنيف ، وهذه الفئات هي :

أ. اصول مالية مقيمة بالقيمة العادلة وتعالج في قائمة الدخل .

ب. القروض والذمم المدينة .

ج. استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق .

د. استثمارات متاحة للبيع .

كما اوضح المعيار عدة مقاييس للقيمة العادلة على النحو التالي :

أ. الاسعار المتداولة لسوق نشط للادوات المالية وهي افضل مقياس للقيمة العادلة .

ب. اداة الدين التي تصنف من قبل وكالة تصنيف مستقلة ، وان يكون لهذه الاداة تدفقات نقدية يمكن تقديرها بشكل معقول .

ج. الاداة المالية التي لها نموذج تقييم مناسب ، وتعتمد مدخلات هذا النموذج على بيانات من السوق النشطة .

5. معيار التقرير المالي الدولي رقم (9) (IFRSNo9) :

([1]) محمد محمد عبد الغني ، **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في البنوك التجارية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ، 2004م) ، ص 27 .

صدر معيار التقدير المالي الدولي رقم (9) تحت عنوان الادوات المالية كبديل للمعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بسبب التعقيدات الصادرة فيه فيما يتعلق بالاعتراف والقياس للادوات المالية ومحاسبة التحوط واصدر هذا المعيار على ثلاث مراحل[1] :

المرحلة الأولى : تصنيف وقياس الادوات المالية (نوفمبر 2009م) .

المرحلة الثانية : المحاسبة عن الاضمحلال في القيمة والغاء الاعتراف بالادوات المالية (اكتوبر 2010).

المرحلة الثالثة : محاسبة التحوط (يونيو 2011م) .

وقد اعتمد المعيار على قياس القيمة العادلة كالاتي :

القياس المبدئي : يتم القياس طبق للقيمة العادلة زائد او ناقص تكاليف المعاملات .

القياس اللاحق : يتم القياس اللاحق للادوات المالية أما بالتكلفة المستهدفة (الصافي بعد خصم الاضمحلال في القيمة)، او بالقيمة العادلة وذلك حسب نوع الادوات المالية كما يلي:

أ. ادوات الدين كالسندات ويتم القياس الالحق لها أن كانت تستوفي شروط الاختبارين التاليين :

الاختبار الأول : نموذج الاعمال وهو يعني صدق الاحتفاظ بالادوات المالية والاصول المالية يرجع إلى التدفقات النقدية التعاقدية .

الاختبار الثاني: خصائص التدفقات النقدية وهو يعني شروط التعاقد للاصول المالية التي تحقق للمنشأة توليد تدفقات نقدية في تواريخ محددة كسداد الاصول الدين والفائدة المستحقة عليه .

إذا لم تحقق الادارة استيفاء شروط الاختبارين تقاس ادوات الدين بالقيمة العادلة والاعتراف بتغيرات القيمة في الارباح والخسائر .

ب. ادوات حقوق الملكية (كالاسهم العادية) : يتم القياس اللاحق لها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الدخل الشامل او الارباح والخسائر على ان يتم تثبيت ذلك فيما بعد.

ج. المشتقات المالية (ادوات التحوط) : يتم القياس اللاحق بها بالقيمة العادلة مع الاعتراف بتغيرات القيمة العادلة في الارباح والخسائر باستثناء المشتقات المالية التي تمثل اداة تغطية مخصصة وفعالة أو عقد ضمان مالي ما جاء في المعيار الدولي رقم (39).

يستخلص الباحث مما سبق من تناوله للمعايير الدولية في قياس القيمة العادلة انها تناولت القياس اما بالشكل كامل لكل بنود القوائم المالية كما في المعيار (29) . او لغالبية البنود (5) كما تناولت بعض المعايير استخدام القيمة العادلة للاصول والالتزامات المالية وما يرتبط بها من ادوات التحوط كما في العيار (32) ، وقد اجمعت تلك المعايير ان افضل قياس للقيمة العادلة هو السعر الجاري في سوق نشطة.

ثامناً : قياس القيمة العادلة في المعايير الامريكية :

([1]) محمد محمد عبد الغني ، **المرجع السابق** ، ص 27 .

اصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكي سلسلة من الاصدارات المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة يتناولها الباحث كالاتي [1]:

1. المعيار الامريكي رقم (133) :

قام مجلس معايير المحاسبة الامريكي المعيار رقم 133 في يونيو 1998م بتنويرين للاصدارات السابقة لمجلس معايير المحاسبة المالية ، والذي وضع اسس المحاسبة عن الادوات المالية المشتقة ، ويتطلب هذا المعيار الاعتراف بالمكاسب او الخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للادوات المشتقة المخصصة لاغراض المضاربة ، كجزء من دخل العمليات المستمرة في قائمة الدخل ، بينما الادوات المشتقة المخصصة لاغراض التحوط ، فإن المحاسبة عن التغيرات في القيمة العادلة للادوات المشتقة تعتمد على نوع التحوط وتوجد ثلاث حالات تحوط.

أ. تحوطات القيمة العادية .

ب. تحوطات التدفقات النقدية .

ج. تحوطات الصرف الاجنبي .

2. المعيار الامريكي رقم (157) :

في سبتمبر 2006م اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي المعيار رقم (157) بعنوان قياس القيمة العادلة " والذي وضع ثلاث مستويات لتحديد القيمة العادلة للاداة المالية ، يعتمد المستوى الاول منها على اسعار السوق المعلنة في الاسواق النشطة للاصول والالتزامات بينما يعتمد المستوى الثاني على اسعار السوق للاصول والالتزامات المماثلة في سوق نشط ، اما المستوى الثالث ، فيعتمد على نماذج التسعير المختلفة في ضوء أفضل المعلومات المتاحة لتسعير الاصل او الالتزام ، كما حدد المعيار ثلاث مداخل لتحديد القيمة العادلة هي : مدخل السوق ، مدخل التكلفة ومدخل الدخل [2].

3. المعيار رقم (159) :

اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي في فبراير 2007م المعيار رقم (159) بعنوان "اختبار القيمة العادلة" ليقوم على استخدام اداة باداة والذي على اساسه يمكن للشركات من تختار تطبيق القيمة العادلة على بعض البنود وان تستبعد البنود الاخرى التي لها نفس الخصائص من تطبيق القيمة العادلة ، إلا انه إذا تم تطبيق اختيار القيمة العادلة فإنه لا يمكن الغاؤه بعد ذلك ، كما انه لا يمكن للشركات ان تطبق اختبار القيمة العادلة بعد الاعتراف الاولي للبنود[3].

([1]) أحمد حسن علي عامر ، **مشكلات القياس والافصاح المحاسبي لادوات التحوط في الانشطة المصرفية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2001م) ، ص 195.

([2]) عماد حسني محمد زهران ، **مرجع سابق** ، ص 49.

([3]) Financial Accounting Standard Board No 157, **Fair Value Measurement**, New York, 2006.

مما سبق يستخلص الباحث بناء على معايير القياس السابقة انه بالنسبة للمعيار (132) انه تم توحيد اساس القياس المحاسبي لكل اداة والتحوط والبند التحوط به ، واستخدام اساس القيمة العادلة لقياس مكون عملية التحوط ، اما المعيار (157) فقد ركز على ما يجب قياسه في القيمة العادلة .

تاسعاً : صعوبات قياس القيمة العادلة :

يمكن القول أن الفكر المحاسبي قد انقسم إلى مؤيد ومعارض لاستخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي عن الاصول والالتزامات ، وذلك بسبب الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواجب توافرها في القوائم المالية مثل الملاءمة والموثوقية (الاعتمادية) ، القابلية للفهم ، حيث ظهرت العديد من الآراء التي تطالب بالاعتماد على محاسبة القيمة العادلة ، واخذت تعدد من المزايا الناتجة من استخدامه .

على النقيض من ذلك ظهرت اراء لوقف التعامل بمحاسبة القيمة العادلة بسبب سلبياتها المتعددة ، ويرى احد الكتاب ان معلومات التكلفة التاريخية اكثر موثوقية من معلومات القيمة العادلة وخاصة في الحالات التي لا توجد فيها سوق نشطة لاصول والالتزامات المراد قياسها باستخدام القيمة العادلة ، في حين ينظر إلى محاسبة القيمة العادلة على انها تقدم معلومات أكثر ملاءمة في ضوء الظروف الاقتصادية[1].

اتفق كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي ومجلس معايير جودة التقارير المالية الدولية على ان يتم التقرير في قائمة المركز المالي باستخدام محاسبة القيمة العادلة لأنها توفر معلومات اكثر مقارنة بمعلومات التكلفة التاريخية ولأن نموذج القياس متعدد الخصائص يتم فيه قياس بعض الاصول بالقيمة العادلة ، بينما يقاس البعض الآخر بالتكلفة التاريخية لن يستطيع مسايرة الادوات المالية الجديدة واستراتيجيات ادارة المخاطر الموجودة اليوم .

عليه فإن صعوبات تطبيق القيمة العادلة تبين في [2]:

1. المشكلات المصاحبة لمحاسبة القيمة العادلة عندما يكون سوق العمل غير كامل : بدراسة حالة شركة انرون تبين ان التناقض في محاسبة السوق لكونها اكثر دقة في الحالات التي تكون فيها اقل‌نفعاً او في حالات السوق الكامل ولأن المعلومات المحاسبية في تلك الحالة توصف بعدم التاكد لأنها تعطي اتصال مزعج ، وقد يفوق ذلك الازعاج محتوى المعلومات لأن المشكلة في شركة انرون لم تتمثل في استخدام لمحاسبة السوق. ولكن في حوجتها إلى مهندس مالي ليعنون آثار محاسبة السوق ، وظهور ذلك في أن قاضي الافلاس في تلك القضية لم ينتقد محاسبة السوق بل في كيفية استخدام الشركة لها .

2. تكون القيمة العادلة عبر القائمة على اسعار السوق مكلفة في تحديدها والتحقق منها: حيث انه في حالة عدم توفر اسعار السوق المعنية والحقيقية تبين القيم على الاسعار الخيالية، وذلك لأنها تتضمن افتراضات عن المشترين والبائعين والمقرضين تكون عادة غير موجودة، وفي مثل هذه الحالات يجب على

([1]) طارق عبد العال حماد ، مرجع سابق ، ص 21.

([2]) محمد زيدان ابراهيم ، **المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في اطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، 2008م) ، ص 142 .

المديرين ان يحددوا والمراجعين ان يحققوا أعلى وأفضل استخدام ، ويجب ان يوضع فيها الاصل او مجموعة الاصول المقدمة لتقدير القيمة العادلة .

3. يتم تحديد القيم العادلة من خلال استخدام قي المدخلات بالمخالفة للمعيار (157) الذي يتطلب استخدام القيم المحدودة للمخرجات : هذا التضارب وعدم الثبات في التطبيق للمعيار يتأثر بمرور الزمن بعاملين الاول ان هذا السعر ربما تدفعه الشركة لأخرى للاصل تعتمد على قيمة الاصل لهذه الشركة، أي قيمته في الاستخدام والثاني ، ربما في حالة الاعتراف بانه عندما لا يوجد المستثمر المحتمل ، فالقيمة الخارجية تكونصفراً او حتى سالبة إذا كانت الشركة تريد البيع للتخلص من الاصل عندئذ فالميزانية العمومية لن تتضرر .

4. إمكانية التلاعب في قياس القيمة العادلة وصعوبة التحقق من ذلك : في حالة قياس القيم العادلة لاصول والتزامات لا تتم في سوق نشطة ، حيث يمكن بسهولة التلاعب فيها من المديرين التنفيذيين المتلاعبين ومنتهزي الفرص ، وتكون مكلفة وصعبة على المراجعين للتحقق منها والاعتراض عليها .

5. مشكلة الموثوقية تعد من اهم الصعوبات في قياس القيمة العادلة : كما ان الانتقال إلى محاسبة القيمة العادلة سوف يؤدي إلى جعل القوائم المالية اصعب في الفهم كما سيقلل من إمكانية المقارنة بين القوائم المالية .

6. ان محاسبة القيمة العادلة من المحتمل ان تكون غير موثوق فيها في غياب السوق النشطة والاسعار المعلنة ، وهو ما يؤدي إلى تأثير سلبي على القوائم المالية .

7. اتباع محاسبة القيمة من شانه ان يؤدي إلى زيادة حدة التقلبات في الدخل وبالتالي التأثير على اسعار الاوراق المالية وعلى المقاييس المستخدمة في التعبير عن مخاطر السوق .

8. محاسبة القيمة العادلة قد تعطي قيمة اقل من القيمة الاقتصادية الحقيقية للاصول والادوات والوحدات الاقتصادية عندما تمر الاسواق بضائقة مالية مما يعني مساهمة محاسبة القيمة العادلة في زيادة البعد الداعم للتقلبات الاقتصادية الدورية .

مما سبق يرى الباحث بناء على تحليل الابعاد المختلفة المرتبطة بمحاسبة القيمة العادلة ان استخدام القيمة العادلة اصبحضرورياً في الوقت الحالي بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة والاسواق المتقلبة وظهور بعض الادوات المالية الجديدة.

المبحث الثالث

الافصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة

يعتبر صياغة مفهوم الافصاح في المحاسبة بقدر عال من الوضوح أو التحديد هو أحد المتطلبات الاساسية الواجب توفرها ، فالافصاح في المحاسبة لا يعد عملية مجردة تستخدم لذاتها ، ولكنه يرتبط بمنهجية تسعى لتوفير معلومات مفيدة للأطراف اصحاب المصلحة لتحقيق اهداف معينة سواء كانت هذه الاطراف داخلية أم خارجية باعتمادها على المعلومات للتأثير في سلوك مستخدميها فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرارات المرتبطة بكافة الاحداث والمعاملات الاقتصادية المختلفة .

ينصرف مفهوم الافصاح من منظور اللغة إلى التعبير عن تصرف أو اجراء معين لواقعة معينة أو وضعية معينة يراد كشفها وبيانها وظهورها للعيان بوضوح بتسليط الضو عليها بهدف الاعلان عنها[1].

يمثل المفهوم العام للافصاح في اللغة حجر الاساس ونقطة البداية الهامة أو احد الركائز الاساسية التي يجب الاستناد إليها عند صياغة مفهوم واضح ومحدد للافصاح في المحاسبة، ومن هذا المنظور العام يعبر الافصاح في المحاسبة عن الشيء القابل او الخاضع للكشف أو البيان في شكل محتوى من المعلومات المحاسبية يراد الافصاح عنها ، والمفردات من المعلومات التي يجب أن تدخل في بناء المحتوى من المعلومات المحاسبية[2].

أولاً : مفهوم الافصاح :

تعريف الافصاح لغة سلامة الألفاظ من الابهام وسوء التكلف ، وكلام فصيح يقصد منه كلام سليم وواضح يدرك السمع حسنه والعقل رقته . يعرف الافصاح لغة بأنه إظهار شيء غامض [3].

يكشف التعريف السابق عن شقين رئيسيين للافصاح :

الشق الأول : بمعنى أن يتم التعبير عن المحتوى من المعلومات المحاسبين استناداً إلى مدى مساهمته في تحقيق القدرة الاخبارية من منظور المستخدمين بتوفير معلومات تفصيلية عن كافة الاحداث والمعاملات الاقتصادية .

الشق الثاني: يندرج هذا الشق في القاعدة من مفردات المعلومات المحاسبية التي ينطوي عليها بناء المحتوى من المعلومات والتقرير عنها في شكل محتوى رقمي بقيم مالية ، ومحتوى وصفي بقيم غير مالية .

فيما يتعلق بالشق الاول وهو المحتوى من المعلومات اللازمة لتحقيق القدرة الاخبارية للمعلومات المحاسبية من منظور المستخدمين ومدى مساهمته في بناء المحتوى الكامل من المعلومات أو الحيز الذي يشغل المحتوى من المعلومات المحاسبية داخل المحتوى الكامل من المعلومات الذي يجب على منظمات الاعمال توفيره لمستخدمين ، فيجب اولاً التعرف اولاً على احتياجات المستخدمين من المعلومات ، أو اهداف مستخدمي المعلومات ، إذ يجمع المتخصصون اولاً على تعدد الفئات أو الاطراف المستخدمة

([1]) ابن منظور ، **لسان العرب** ، ج1 ، (بيروت : دار صادر ، 2003م) ، ص 544 .

([2]) عصافت محمد عاشور ، **دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث ، 2002م) ، ص 12 .

([3]) ابراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، ج2 ، (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1961م) ، ص 197 .

للمعلومات الذين لهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في منظمات الاعمال ، ويعتمدون على هذه المعلومات المستخدمة عند اتخاذ قراراتهم [1].

فيما يتعلق بالشق الثاني ، وهو القاعدة من المفردات التي يجب تضمينها ضمن المستوى من المعلومات المحاسبية ، يمكن تقسيم هذا المحتوى وفقاً لطبيعة المعلومات التي يتكون منها ، إلى محتوى رقمي يتعليق بالقيم المالية التي تنطوي عليها القوائم والتاقرير المالية ، ومحتوى وصفي يتعلق باستخدام التعبير الانشائي في وصف السياسات والمبادئ المحاسبية المستخدمة في اعداد المحتوى الرقمي ، ومن ناحية أخرى فإن هذا الشق ينطوي على مفردات المعلومات المحاسبية التي يجب أن يستند عليها المحتوى الكامل من المعلومات وفقاً لنوع الاخبار التي تحملها تلك المعلومات إلى المستخدمين ، وبالرغم من أن الشق السالب قد كشف أن المحتوى من المعلومات المحاسبية يشغل حيزاً كبيراً داخل قاعدة المعلومات (المحتوى الكامل) التي يعتمد عليها مستخدمو القوائم والتقارير المالية في دراسة وتقييم أداء المنظمة وتقييم النتائج المتوقعة للتدفقات النقدية والمقدرة الكسبية لها ، إلا أن الذات الفكري يذخر بالكثر من الجدل والاختلاف حول المفردات التي يجب ان تستخدم في بناء المحتوى من المعلومات المحاسبية مما يقف عقبة أمام تحقيق افضل درجات الاكتمال في المحتوى من المعلومات المحاسبية [2].

اهتمت العديد من الدوائر الاكاديمية بالكتابة عن موضوع الافصاح ومازال الكثير من الكتاب المحاسبين يبحثون في موضوع الافصاحنظراً لأنه من الموضوعات الحديثة والمهمة في مجال نظرية الاعلام والاتصال المحاسبي .

والافصاح في افضل معانيه هو العلانية والنشر لبيانات ومعلومات تساعد على فهم القوائم المالية وما تحويه من أرقام ومعالجات[3].

والواقع ان الافصاح المحاسبي مفهوم نسبي له وسائل متنوعة وطرق متعددة وتختلف من دولة لأخرى، بل ربما يختلف في المنشآت المختلفة للدولة الواحدة ، وقد يستقى من مخرجات نظم المحاسبة والتدقيق او المراجعة وذلك هو الافصاح المحاسبي كما ويستقى الافصاح من مخرجات انظمة التقارير الادارية ويراها من التقارير المنشورة والمصاحبة عادة للقوائم المالية .

ينقسم إلى نوعين من الافصاح :

1. إفصاح محاسبي يرتبط بالقوائم المالية التي يتم إعدادها على أساس التكلفة التاريخية او الفعلية .
2. إفصاح غير محاسبي يعتمد على التقارير الإدارية المصاحبة للقوائم المالية ، ويشمل النوع الأول معلومات مالية وقد يشمل النوع الثاني معلومات مالية وغير مالية .

([1]) طارق عبد العال حماد ، **مرجع سابق** ، ص 23 .

([2]) عبد الناصر محمدين درويش، **تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في اعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة المنصورة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 2007م) ، ص 203.

([3]) عبد المنعم عوض الله وآخرون ، **نقد وتحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1993م) ، ص 35 .

ويعرف البعض الافصاح بانه الكشف عن البيانات الخاصة بالتقرير السنوي كقائمة الميزانية والدخل وقائمة الاستخدامات ومصادر الأموال بالاضافة إلى :

1. خطاب مجلس الإدارة والذي يشتمل على الاحداث التي تؤثر مستقبلاً على الشركة او المنشأة .
2. وصف للسلعة او الخدمة التي تنتجها الشركة والاسواق التي توزع فيها السلعة أو الخدمة والتسهيلات التي تقدمها والشركات المنافسة .
3. وصف مختصر للعمليات التي تمت في الماضي .
4. السياسات المحاسبية التي اتبعت .
5. الملاحظات في أسفل القوائم المالية .

قد عرف البعض الافصاح من خلال عنصري العرض والافصاح على النحو التالي :

يشير مفهوم العرض إلى الطريقة او الاسلوب او الشكل الذي يتم به تنظيم او إظهار المعلومات المحاسبية المتعلقة بنتائج نشاط المنشأة ومركزها المالي من القوائم المالية ، بما يسهل مهمة مستخدمي هذه القوائم عند تقويم أداء المنشأة واتخاذ القرارات العديدة المتعلقة بها.

ويشير مفهوم الافصاح في هذا الشأن إلى إرفاق ايضاحات بالقوائم المالية تتناول ايضاح او تفصيل المعلومات الخاصة بالبنود الواردة في صلب القوائم المالية وخارجها ، وذلك بهدف أن لا تكون القوائم المالية للمنشأة مضللة ويمكن ان تشمل هذه التقارير الطرق المحاسبية المستخدمة الاحداث اللاحقة لتاريخ القوائم وتحليلات الادارة للاحداث الماضية وتنبؤاتها والقوائم الاضافية والملحقة وتشمل التعاريف قطاعات المستفيدين من القوائم المالية وهم المستثمرون الحاليون والمرتقبون ، المقرضون الحاليون والمرتقبون ، الموردون والعملاء والموظفين ، الدوائر الحكومية ، واوضح الكاتب تنوع المستفيدين من التقارير المالية وتباين البيانات والمعلومات اللازمة لهم الأمر الذي أدى إلى ظهور منهجين للافصاح في الفكر المحاسبي:

1. منهج التقرير بالقوائم ذات الرضى العام .
2. منهج التوسع في البيانات والمعلومات التي يتم التقرير عنها .

بالنسبة لطبيعة الافصاح يقول الاستاذ هندرستون أن الافصاح في الاعلام المالي هو عرض المعلومات الضرورية للتشغيل الأمثل للاسواق المالية الكفأة ، وقد اقترح الكاتب ثلاثة مفاهيم للافصاح بشكل عام[1] .

ثانياً : أنواع الافصاح :

حددت انواع الافصاح في الآتي[2] :

1. الافصاح الكامل :

([1]) د. حسني دهمش ، **القوائم المالية والقوائم المحاسبية** ، (عمان : مطبعة الاردنية ، 1995م) ، ص 46 .

([2]) عصافت محمد عاشور ، **مرجع سابق** ، ص 15 .

يعني ضرورة أن تعرض المنشأة القوائم المالية كافة المعلومات التفصيلية الملائمة والتي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدميها ، وبذلك فإن مستوى الافصاح الكامل يشير إلى ضرورة شمول القوائم المالية لكافة المعلومات والايضاحات التي يفترض ان تكون حساسة لمن يريد ان يقرأ تلك القوائم المالية مع مراعاة الاهمية النسبية بحيث يمكن ادراك احتمالية عدم ادراج معلومة ما بشكل تفصيلي معين قد يضر ضرراً بليغاً بمن يعتمد على هذه القوائم في صنع القرار واتخاذه.

2. الافصاح العادل :

هو الذي يحمل مدلولاً اخلاقياً يهدف إلى معاملة كافة مستخدمي القوائم المالية بشكل متساوي دون تمييز، وبناء على ذلك يشير هذا المفهوم إلى أن المعلومات المفصح عنها يجب ان تراعي جميع الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية ، وان لا تكون المعلومات المفصح عنها في صالح مجموعة معينة من الفئات المستخدمة للمعلومات على حساب غيرهم بمعنى آخرى يستوجب الافصاح العادل اصدار المعلومات الجوهرية لكافة المستخدمين من الاطراف اصحاب المصلحة دون ان يكون هناك تحيز نحو افراد مختارين، أو لفئة على حساب الأخرى.

3. الافصاح الكافي

يطلق عليه الافصاح الشامل ايضاً ويشير هذا المفهوم إلى الحد الادنى من المعلومات الذي يلزم الافصاح عنها لكي تكون القوائم المالية غير مضللة ويهتم هذا النوع من الافصاح بالمعلومات الهامة التي تتعلق بالحالة المالية ونتائج العمليات للمنشأة التي ينبغي أن تصل للمستخدمين، ويتم ذلك عن طريق القوائم المالية أو الملاحظات المتممة لها .

الافصاح التام :

هو تزويد جيمع الفئات بالمعلومات التي تعتبر مفيدة لاتخاذ القرارات الرشيدة ، ولكي يكون الافصاح ذا تأثير مهم وفعال في عملية اتخاذ القرار يجب ان تقوم الشركة بنشر معلومات تتوافر فيها المفاهيم الثلاثة وهي الافصاح المناسب والعادل والتام واكثر هذه المصطلحات استعمالاً بشكل عام هو الافصاح المناسب لما يجب ان تتوفر الصفات النوعية المحاسبية المالية من المعلومات المعروضة في القوائم المالية وهي الملائمة والبعد عن التحيز أي الحياد وقابلية الفهم والتحقق والمقارنة وتدقيق المعلومات والشمولية [1].

يمكن تعريف الافصاح المحاسبي بانه إعلام مالي لتوجيه وتنمية الموارد الاقتصادية في المنشآت او الشركات ومن اهم وسائل الافصاح القوائم والتقارير المالية التي يتم نشرها لخدمة الطوائف المختلفة التي لها مصلحة في المشروع والافصاح مبدأ محاسبة كافية لمستخدمي القوائم المالية والتي تمكنه من

([1]) **المرجع السابق** ، ص 46.

اتخاذ قرارته المختلفةتدعيماً لوظيفة الاعلام المحاسبي كما يقضي مبدأ الافصاح الشامل بضرورة شمول التقارير المالية اوضح الكاتب أن الافصاح الشامل يعتمد على أربعة فروض رئيسية هي [1]:

1. أن احتياجات المستخدمين الخارجيين للمعلومات المحاسبية يمكن مقابلتها بمجموعة من القوائم ذات الفرض العام .
2. ان هنالك احتياجات مشتركة للاطراف الخارجية يمكن مقابلتها إذا ما اشتملت التقارير ذات الفرض العام على معلومات ملائمة عن الدخل والثروة .
3. إن الفرض والدور المحاسبي في الافصاح عن المعلومات الملائمة للاحتياجات الخارجية يتحدد في إعداد وعرض القوائم التالية كحد ادنى:
   أ. قائمة المركز المالي (الميزانية) .
   ب. قائمة الدخل (الحسابات الختامية).
   ج. قائمة التقرير في حقوق الملكية .
   د. قائمة التدفق النقدي .
4. المعلومات التي يمكن إثباتها من صلب القوائم المالية يجب أن تخضع لمعايير التعرف ، الملائمة، القابلية للقياس ، الثقة .

بالاضافة إلى القوائم المالية الاساسية يتسع نطاق التقرير ليشمل معلومات كمية ووصفية يتم الافصاح عنها بالاساليب الآتية :

1. الملاحظة الهامشية القوائم المالية الاضافية والكشوف الملحقة .
2. تقرير الادارة ويشتمل :
   أ. خطاب مجلس الادارة المساهمين .
   ب. تحليلات وتوقيعات الادارة عن المستقبل .
3. تقرير مراجعة الحسابات .

ان المعلومات التي يتم الافصاح عنها خارج نطاق القوائم المالية هي تلك التي لا يمكن إخضاعها لمعايير الاثبات المحاسبي ويعني الكاتب بذلك المعلومات الكمية والوصفية التي قد يتضمنها خطاب مجلس الادارة وتقرير مراقب الحسابات . وأشار الكاتب إلى مصادر اخرى قد يستقى منها الافصاح من الاوضاع الاقتصادية العامة وأوضاع قطاع الصناعة التي تنتمي إليها الابحاث الاقتصادية والوسطاء والمجلات العلمية ووسائل الاعلام بصفة عامة .

يقسم الافصاح إلى نوعين :

النوع الأول : الافصاح الوقائي :

([1]) د. عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990م) ، ص 324.

يعبر عن الاتجاه التقليدي للافصاح المحاسبي ويهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية ويتطلب الافصاح الوقائي الكشف عن الامور والسياسات المحاسبية ، التغيرات في السياسة المحاسبية ، التغير في التطبيقات المحاسبية ، تصحيح الاخطاء في القوائم المالية ، التغير في طبيعة الاحداث اللاحقة[1].

النوع الثاني : الافصاح التثقيفي:

يعكس الاتجاه المعاصر للافصاح المحاسبي او ما يسمى بالافصاح الاعلامي وقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة ازدياد اهمية الملائمة باعتبارها احدى الخصائص الرئيسية للمعلومات المحاسبية ونتيجة لهذه الخاصية كان تحول المطالبة بالافصاح عن المعلومات الملائمة لاغراض اتخاذ القرارات ومن امثلة ذلك المعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الاسعار واعداد التقارير المرحلية والافصاح عن التنبؤات المالية والفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية والتقارير القطاعية على أساس خطوط الانتاج وعلى أساس المناطق الجغرافية . والافصاح عن خطط الادارة واهدافها في المستقل ، ولا شك ان التوسع في الافصاح على هذا النحو من شأنه الحد من اهمية اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على معلومات إضافية بالطرق غير الرسمية والتي يترتب عليها تحقيق مكاسب لبعض الفئات على حساب الفئات الأخرى ويشير الكاتب إلى تعريف الافصاح الكافي بانه الحد الادنى من المعلومات الواجب اشهاره ، أما الافصاح العادي فيهتم بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الاطراف المعنية اما الافصاح الكامل فيشير إلى مدى شمولية التقارير واهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ والحقيقة انه ليس هناك تعارض بين المفاهيم الثلاثة الخاصة بنطاق الافصاح .

الافصاح عن القيمة العادلة في المعايير الامريكية :

في إطار المرحلة الأولى من مشروع مجلس معايير المحاسبين الامريكي حول الادوات والتحويل خارج الميزانية طرح عدد من المعايير لهدف تحسين الافصاح عن المعلومات حول الادوات المالية. وقد استهدف مشروع المعايير وصف كلاً من العناصر المعترف بها وغير المعترف بها بالميزانية ، فيما يلي يمكن عرض هذه المعايير كالآتي[2] :

1. معيار المحاسبة المالية رقم (105):

في مارس 1990م اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي المعيار رقم (105) بعنوان "الافصاح عن معلومات حول الادوات المالية مع مخاطر التمويل خارج الميزانية مع التركيز على مخاطر الائتمان ، ويتطلب هذا المعيار من الشركات التي تمتلك او تستخدم الادوات المالية الافصاح عن ما يلي :

([1]) **المرجع السابق** ، ص 330.

([2]) Financial Accounting Standards Board(FASB), No.105, D**iscolsure of Information about Financial Instruments with off Balace Shoot Risk,** New York, 1990.

أ. القيمة السوقية او التعاقدية للادارة المالية .

ب. طبيعة وشروط الادوات المالية وبيان مخاطر الائتمان المتعلقة بها .

ج. السياسة المحاسبية المتعلقة بالادوات المالية .

د. الخسائر المحاسبية التي تتحملها الشركة في حالة فشل أي طرف في تنفيذ العقد . قد استهدف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي من خلال هذا المعيار توجيه أنظار الشركات لأهمية الافصاح عن المعلومات المتعلقة بالادوات المالية وترك للشركات حرية اخذ الافصاح سواء في صورة معلومات محاسبية في صلب القوائم المالية او في الايضاحات المتممة للقوائم المالية .

2. الافصاح وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (107):

ركز المعيار رقم (107) والصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي في ديسمبر 1990م، وعنوانه "الافصاح عن الادوات المالية بقيمها العادلة" على مناقشة احدى القضايا المتعلقة بالادوات المالية والمتمثلة في ضرورة ان تكون المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي من خلال تطبيق مدخل القيمة العادلة . وقدم هذا المعيار تعريف للقيمة العادلة بأنها قيمة المبلغ أو الصفقة التي تمكن من معادلة الاداة المالية بين طرفين لهما الرغبة والقبول في اقتنائها في الفترة الجارية دون ان يكون هناك اجبار على البيع بغرض التصفية وتحقيق السيولةووفقاً لهذا المعيار يجب على المنشأة ضرورة الافصاح عنها[1].

أ. القيمة العادلة لعقود المشتقات المالية في صلب القوائم المالية او ضمن الايضاحات المتممة لها ، بشرط إمكانية تقدير القيمة العادلة بطريقة علمية ، ويقصد بذلك إمكانية تقدير القيمة العادلة دون أن تتحمل المنشآت التكاليف المرتفعة والباحثين لكافة عقود المشتقات المالية .

ب. الطرق او الفروض الأساسية المستخدمة في تقدير القيمة العادلة والتوصل إليها ، مع مراعاة ان القيمة السوقية المعلنة في الاسواق المنظمة في أفضل مؤشر لتقدير القيمة العادلة ، ولكن في الاسواق غير المنظمة يصعب تحديد القيمة السوقية ، ويتم تقديرها بناء على القيم السوقية لأدوات مالية مشابه أو أي اسلوب ملائم .

ج. إذا كانت القيمة العادلة غير ممكنة من الناحية العملية يجب على المنشآت الافصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في تقدير هذه القيمة للادوات المالية مثل القيمة المستحقة ، تواريخ الاستحقاق ، كما يجب على المنشآت الافصاح عن الاسباب التي جعلت القيمة العادلة غير ممكنة من الناحية العملية .

3. الافصاح وفقاً للمعيار رقم (119):

نتيجة للنمو المتزايد على التعامل في الادوات المالية وللحصول على معلومات اكثر شفافية من خلال تحسين وتطوير وفاعلية الافصاح المحاسبي أصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكي المعيار رقم (119)

([1]) Financial Accounting Standard Bard (FASB) No. 107, **Disclsure about Value Financial Instrument**, New York, 1991.

وعنوانه "الافصاح عن الادوات المالية والقمية العادلة للادوات المالية" استجابة لرغبة المتعاملين في هذه الادوات ، خاصة مستخدمي المعلومات الناتجة عنها عند اتخاذ القرارات الادارية .

يستوجب هذا المعيار تصنيف عقودة المشتقات المالية بحسب الغرض من حيازتها إلى فئتين: الادوات المالية المستخدمة لأغراض المضاربة ، ولأغراض الحماية او التغطية ، وتناول المعيار متطلبات الافصاح كالآتي[1] :

الفئة الأولى : الادوات المالية المستخدمة لأغراض المضاربة حيث يتم الافصاح عن :

أ. متوسط القيمة العادلة والتي تمثل القيمة العادلة خلال الفترة مع القيمة العادلة نهاية الفترة ، مع التفرقة بين الادوات التي تمثل اصول الادوات التي تمثل التزامات .

ب. حساب الخسائر او الارباح الناتج عن التعامل في الادوات المالية مع تقسيمها بحسب الأنواع والانشطة بما يتوافق مع طبيعة المخاطر وبشكل منفصل عن الادوات المالية الأخرى .

الفئة الثانية : تتمثل في الادوات المالية المستخدمة لأغراض الحماية والتحوط ، ويجب الافصاح عن التالي :

أ. وصف الهدف من حيازة الادوات المالية والايضاح اللازم لشرح هذه الاهداف وفهمها.

ب. وصف لكيفية الافصاح عن الادوات المالية والافصاح عن كل اداة مالية مشاقة في القوائم المالية مع وصف السياسات المحاسبية للاعتراف بها (او اسباب عدم الاعتراف بها) وكيفية قياسها ، وإذا ما تم الافصاح عن الارباح والخسائر الناتجة عنها في القوائم المالية بالاضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الافصاح عن الادوات المالية المستخدمة في حماية العمليات المتوقعة من المخاطر ، فإنه يجب الافصاح عن التالي :

- طبيعة هذه العمليات المتوقعة بما في ذلك تحديد الفترة المتوقعة لحدوثها واسباب الاعتراض بذلك.
- انواع عقود المشتقات المستخدمة في تغطية العمليات المتوقعة .
- المخاطر المطلوب تغطيتها .
- الارباح أو الخسائر المؤجلة من هذه العمليات .

كما شجع هذا المعيار دون الزام على الافصاح عن :

أ. المعلومات الكمية على اسعار العائد ، اسعار الصرف ، اسعار الاصول ، والمخاطر السوقية المرتبطة بالتعامل في الادوات المالية .

ب. المعلومات الكمية الموضحة لأثر التغيرات المترتبة على الدخل السنوي عند تغير اسعار السوق على حساب الارباح والخسائر عن الفترة الممنوح فيها الاحتفاظ بالادوات المالية .

يلاحظ على هذا المعيار أن معلومات القيمة العادلة للادوات المالية قد تم تقديمها بصورة منفصلة عن الادوات المالية الاخرى وكذلك تناول هذا المعيار التفرقة بين الادوات المالية التي يتم حيازتها لأغراض

([1]) Financial Accounting Standard Board No. 119, New York, 1994.

المتاجرة والادوات المالية المستخدمة لأغراض اخرى كالتغطية او الحماية من المخاطر لذا فإن خسائر القيمة العادلة يمكن تصنيفها إلى :

أ. مكاسب او خسائر القيمة العادلة الناتجة من حيازة الادوات المالية بهدف المتاجرة او المضاربة.

ب. مكاسب او خسائر القيمة العادلة الناتجة من استخدام المشتقات المالية بغرض الحماية او التغطية.

في ضوء ما سبق يستخلص الباحث ان هذا المعيار (119) والمعياران السابقان (105 ، 107) قد شكلا أولى مراحل التغيير الفعلية والحقيقية نحو التحسين والتطوير لتكوين اطار فكري عن الافصاح عن الادوات المالية .

المعايير الدولية للافصاح عن القيمة العادلة:

يتناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة المعايير الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة كالاتي :

1. المعيار الدولي رقم (16) (IAS 16):

صدر هذا المعيار في العام 1982م وتم إجراء تعديلات عليه في 1993م – 1998م واصبح واجب التطبيق على البيانات المالية الصادرة في 1999م ، وبالنسبة لهم متطلبات الافصاح التي تناولها هذا المعيار كالآتي [1]:

يتم الافصاح فيما يتعلق بالقيمة العادلة كما يلي :

أ. التاريخ الفعلي لاعادة التقييم .

ب. مدى مشاركة ثمن مستقل في مجال التقييم .

ج. الطرق والافتراضات الهامة المستخدمة في التقييم .

2. المعيار المحاسبي الدولي رقم (32):

صدر هذا المعيار في العام 1995م تحت عنوان "الادوات المالية العرض والافصاح".

بالنسبة لأهم متطلبات الافصاح عن بيانات القيمة العادلة كما يلي [2]:

أ. بيان كل من فئات الاصول والالتزامات المالية وادوات حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرتبطة بكل نوع في كل فئة .

ب. تحديد السياسات المحاسبية التي تشمل الاعتراف واسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة لكل بند من الاصول والالتزامات المالية .

ج. وصف شامل لسياسات ادارة المخاطر المرتبطة بكل من الادوات المالية واسس قياسها وتقييمها .

د. الافصاح عن الاصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة واسباب عدم تقييمها بالقيمة العادلة .

([1]) رضا ابراهيم صالح ، **مرجع سابق** ، ص 68.

([2]) عاصم محمد احمد سرور ، **دراسة تحليلية للمعيار (IFRS) (113) قياسات القيمة العادلة** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثاني ، 2012م) ، ص 251 .

ه. الافصاح عن عمليات التوريق او اتفاقيات اعادة الشراء من حيث طبيعة ومقدار الصفقات واسس تقديمها بالقيمة العادلة .

3. معيار جودة التقارير المالية الدولية رقم (7) (IFRSN7):

صدر هذا المعيار في سبتمبر 2005م ليصبح نافذ المفعول على البيانات المالية الصادرة بعد يناير 2007م ، وقد اصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية هذا المعيار لتحسين مستوى الافصاح في المعيار الدولي رقم (35) من خلال ازالة الافصاحات وتبسيط الافصاح عن المخاطر للادوات المالية (مخاطر الائتمان او السيولة او السوق) .

بتطبيق المعيار على جميع الادوات المالية والمخاطر المرتبطة بها في جميع المنشآت بما فيها من تمتلك ادوات مالية مثل حسابات القبض او الدفع .

يهدف المعيار إلى توفير افصاحات لمستخدمي القوائم المالية لتقييم[1] :

أ. أهمية وتاثير الادوات المالية والوضع المالية للمنشأة .

ب. طبيعة وحجم المخاطر المرتبطة بالادوات المالية ومدى نجاح الادارة في ادارتها .

بالنسبة للافصاحات المرتبطة بتأثير الادوات المالية على الأداء والوضع المالي للمنشأة:

أ. في قائمة المركز المالي : مبالغ كل تصنيف من تصنيفات الادوات المالية سواء اصول او التزامات طبقاً للمعيار الدولي رقم (39) (IASNo39) .

ب. اسلوب خصم التدفقات النقدية باستخدام معدل خصم مساو لسعر الفائد لأدوات مماثلة في سوق نشط .

ج. نماذج تسعير الخيارات المالية مع عدم ضرورة الالتزام بالافصاح عن القيمة العادلة في حالتي:

- ادوات مالية قيمتها الدفترية قريبة من القيمة العادلة (مثل اوراق القبض او الدفع قصيرة الاجل).
- ادوات مالية من الصعب تحديد قيمتها العادلة بدرجة موثوق بها لحد ما بشكل عملي .

بالنسبة للافصاحات المرتبطة بحجم ومخاطر الادوات المالية ومدى نجاح الادارة في ادارتها فإنه يتم الافصاح عن : أي معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المنشأة للمخاطر والحد الادنى المقبول لها ، وتنوع تلك المخاطر ما بين مخاطر السوق ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة .

4. المعيار 13(ifrs13)

صدر هذا المعيار في أيار 2011 نظراً للاتجاة والاهتمام المتزايد نحو مفهوم القيمة العادلة وقبل اصدار هذا المعيار كانت المعايير الدولية لاعداد جودة التقارير المالية، معايير المحاسبة الدولية تحتوى على متطلبات تحديد وقياس القيمة العادلة والافصاح عنها بما ان تلك المعايير صدرت فى فترات زمنية مختلفة فقد كانت تحتوى على متطلبات غير متسقة لقياس القيمة العادلة مما يؤثر سلباً على قابلية القوائم المالية

([1]) عاصم محمد احمد سرور ، **المرجع السابق** ، ص 252 .

للمقارنة . وقد نتج المعيار كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASP) ومجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى(FASP) لتطوير متطلبات عامة فى قياس القيمة العادلة والافصاح عن المعلومات المتعلقة بقياس القيمة العادلة.ويعتبر هذا المعيار سارى المفعول اعتباراً من 2013.

هدف المعيار الى :

1. تعريف القيمة العادلة.
2. وضع اطار لقياس القيمة العادلة فى معيار واحد.
3. تحديد متطلبات الافصاح لقياس القيمة العادلة.

نطاق المعيار:

ينطبق هذا المعيار عندما يتطلب معيار دولي آخر لاعداد التقارير المالية او يسمح بقياس او افصاحات حول قياسات القيمة العادلة للاصول والالتزامات (متضمنة قياسات معتمدة على القيمة العادلة مثل، القيمة العادلة مطروح منها تكاليف البيع ، والافصاحات حول تلك القياسات).

الفصل الثاني

جودة التقارير المالية

المبحث الأول : مفهوم واهمية واهداف جودة التقارير المالية

المبحث الثاني : القياس والافصاح عن جودة التقارير المالية

المبحث الثالث: خصائص جودة التقارير المالية

الـ ث ...

مفهوم واهمية واـ.ـ بـ.ـ التقارير المالية

تعد التقارير المالية وسيلة فاعلة في تحديد وظيفة الاتصال في المحاسبة فعن طريقها يمكن اشباع حاجات المستفيد منها ، وتعتبر نظام للانذار الذي يسعى إلى التنبية في الشركة لفشلها او نجاحها . فجودة التقارير المالية ليست غاية في حد ذاتها ولكن تقدم معلومات تفيد في اتخاذ القرارات .

أولاً : مفهوم جودة التقارير المالية :

هناك من اعتبر جودة التقارير المالية وسيلة اساسية في توصيل المعلومات للاطراف الخارجية وتقدم تاريخاً مستمراً ومعبراً عنه بوحدات نقدية ، ولكن بعض المعلومات المالية يكون من الافضل تقديمها عن طريق وسائل التقديرات المالية الاخرى [1].

كما عرفت جودة التقارير المالية بانها قوائم للوحدة او الشركة أو القطاع يوضح مخرجاته وتتم مقارنته بالتقارير الاخرى من نفس الشركة او القطاع على اسس محاسبية متعارف عليهادولياً وقومياً كما لو انها في اي منظمة او مشروع او وحدة تعمل بتقارير مالية محاسبيةوفقاً لاصول محاسبية [2].

كما تعتبر جودة التقارير المالية مخرجات ينبع الطلب عليها من حاجة صانعي القرارات الاقتصادية المختلفة وتتضمن هذه المخرجات معلومات عن المركز المالي ونتائج العمليات التشغيلية للوحدات التي تقع في اهتماماتهم[3].

كما تم تعريف جودة التقارير المالية بانها ، الوسيلة التي تستخدم لابلاغ الاطراف الخارجية بالمعلومات التي يتم اعدادها وتجميعها في الحسابات المالية بصورة منتظمة[4].

كما يقصد بجودة التقارير المالية ، الوسيلة الملخصة او التفصيلية لنقل البيانات والمعلومات المتعلقة بنشاط الوحدة الاقتصادية إلى الجهات العليا لمساعدتها في الرقابة واتخاذ القرار ، وهي وسيلة اتصال إلى الجهات العليا لمساعدتها في الرقابة واتخاذ القرار ، وهي وسيله اتصال إلى الجهات الاخرى تساعد في تحقيق التنسيق داخل المنشأة كما أنها نتاج نظام المعلومات في المنشأة حيث تمثل نقطة التواصل بين مستخدمي النظام ونظام المعلومات إلى صيغ يمكن فهمها بسهولة من قبل المتلقي[5] .

وتم تعريف جودة التقارير المالية باعتبارها ، أداة لتوصيل المعلومات المحاسبية إلى الاطراف المستخدمة لهذه المعلومات والمعنية باعمال الشركة ونشاطها [6].

كما عرفت معايير المحاسبة الدولية المعيار الدولى رقم (13) جودة التقارير المالية بانها ، تقرير مالي يحتوي على مجموعة من البيانات المالية كما هو مبين في معيار المحاسبة الدولي رقم (1) او حسب ما جاء في المعيار رقم (34) فإن الفترة تكون أقل من سنة مالية وعرفت بانها فترة تعني انسياب المعلومات من الشركة إلى الاطراف المهتمة بها لفترة عادة ربع سنوية.

كما يمكن اطلاق كلمة تقارير مرحليةبدلاً من تقارير دورية تلبية لحاجات المستخدمين إلى معلومات ملائمة وسميت تقارير مؤقتة وتغطى فترات تقل عن سنة ورغم المشاكل التي تواجه حاجات المشروع

([1]) طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية : اسس الافصاح والعرض** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 37 .

([2]) دونالد كيسو ، **المحاسبة المتوسطة** ، تعريب : أحمد حامد حجاج ، (الرياض : دار المريخ ، 2007م) ، ص 22 .

([3]) حكمت أحمد الراوي ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : دار حنين ، 1995م) ، ص 191.

([4]) محمد سامي راضي ، **المحاسبة المتوسطة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 155.

([5]) طارق عبد العال حماد ، **شرح معايير المحاسبة فقط الدولية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م) ، ص 325 .

([6]) محمود حسن قاقيش ، **العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية** ، (عمان : المجلة العربية للمحاسبة ، العدد الأول ، 2009م) ، ص 20.

إلى فترات دورية تتطلب الاعتبارات العملية واحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية والاستمرار في فرض الدورية [1].

كما عرف التقرير المالي بانه ، وثيقة فيها مجموعة من الحقائق والمعلومات لشخص معين او مجموعة محددة من الاشخاص للوصول إلى هدف او اهداف ذات اهمية خاصة للمنشأة[2].

يستخلص الباحث مما سبق الاتي :

1. القوائم المالية جزء رئيسي من جودة التقارير المالية الناتجة عن المحاسبة المالية .
2. يخضع إعدادها لمبادئ ومعايير محاسبية متعارف عليها تحدد المعلومات التي يفترض ان تشملها هذه القوائم .
3. تحكم عمليات تنظيمها وقياسها وتجميعها وتعديلها وعرضها بما يساعد على توحيد الفهم من كافة المستخدمين .

مما سبق يعرف الباحث جودة التقارير المالية بانها ، اعداد تقارير محاسبية ذات هدف عام تصلح للمستخدمين المختلفين للتقارير المحاسبية.

ثانياً : اهمية جودة التقارير المالية

إن مخرجات المحاسبة المالية ليست مقتصرة فقط على المعلومات المعروضة في القوائم المالية ، فجودة التقارير المالية مصطلح واسع يتضمن ليس فقط القوائم المالية ، ولكن كل وسائل توصيل المعلومات المتعلقة بشكل مباشر او غير مباشر بالمحاسبة ، في التقارير السنوية المقدمة إلى حملة الاسهم مثلاً لا تتضمن فقط القوائم المالية ، وإنما انواع اخرى من معلومات المحاسبة المالية مثل بعض المعلومات الهامة وملخصات الارقام المالية المهمة لسنوات عديدة ، وهذه التقارير يمكن ان تتضمن ايضاً انواع مختلفة لمعلومات غير مالية ، مثل وصف المنتجات الرئيسية ، فجودة التقارير المالية توفر جزء رئيسياً من المعلومات التي يحتاجها المستخدمون الخارجيون للمعلومات لاغراض الاستثمار ومنح الائتمان وغيرها[3].

تنبع اهمية جودة التقارير المالية من الآتي [4]:

1. الموظفين والعمال :

ينصب اهتمام الموظفين والعمال في التقارير والقوائم المالية الدالة على مدى استمرار المؤسسة التي يعملون بها ، إذ انها تمثل مصدر امدادهم بالنقد المتمثل في الرواتب والاجور ، مقابل ما يؤدونه من عمل ، وتظهر اهمية التقارير والقوائم المالية بالنسبة لهم لما تقدمه من معلومات دالة على سبيل المؤسسة ومدى امكانياتها على سداد اجورهم ومرتباتهم ومدى استيعابهم لها لاطول فترة ممكنة ، إلا

([1]) رضوان حلوة حنان ، **المحاسبة الادارية** ، (عمان : دار الثقافة ، 2000م) ، ص 357 .

([2]) وصفي عبد الفتاح ابوالعطاس ، دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية ، (الاسكندرية : دار الجامعة ، 2009م) ، ص 783.

([3]) فداغ الفداع ، المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والاصول ، (عمان : دار الوراق ، 22003م) ، ص 25.

([4]) طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية أسس الاعداد والعرض** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 41.

أن هناك بعض الشكاوى من نقابة العمال من ضعف المعلومات المالية المنشورة بحيث لا تستطيع تلك النقابات الحكم على مدى ارتباط مستويات الاجور بمستويات الاداء .

2. الادارة :

تهتم الادارة بالتدفقات النقدية للمؤسسة وذلك لما يمكن ان تتعرض له من مساءلة امام ملاكها ، لذا فهي تقوم بوضع السياسات الماليةوفقاً لمتطلبات واهداف الملاك كما تقوم بالاعمال الرقابية وتتناول المعلومات الواردة في التقارير المالية لتحديد الموقف المالي للمشروع ، وتحديد مواضع الضعف والقوة في المركز المالي ، وكذلك تحديد الحجم الانتاجي كما تستخدمها في تحديد مستويات الاداء واتخاذ القرارات الادارية والمالية المتعلقة بوضع الخطط المستقبلية والموازنات التقديرية على أساس سليم [1].

3.ملاك المؤسسة

ملاك المؤسسة هم المساهمون او المؤسسون الذين يمتلكون راس المال ويستخدمون المعلومات المالية المنشورة في التقارير والقوائم المالية التي تقوم بتحديد اسعار الاسهم في سوق المال ، لذلك فإن المعلومات المالية التي تحويها التقارير والقوائم المالية المعدة لفترة مالية للملاك في توفير المعلومات اللازمة عند توضيح المركز المالي ومدى نجاح العملية الاستثمارية [2].

اهمية جودة التقارير المالية للمستخدمين الخارجيين

تعتبر جودة التقارير المالية ذات اهمية كبيرة للمستخدمين الخارجيين وهم :

1. الجهات الحكومية

نسبة لازدياد حركة النشاط الاقتصادي في دول العالم ونسبة لظهور حالات التضخم والكساد اتجهت الجهات الحكومية في جميع دول العالم للتقارير المالية للاستفادة من المعلومات التي تحتويها، وتتمتع الجهات الحكومية بقدرتها على الحصول للمعلومات التي تحتاجها إذ يخول لها حق طلب اي معلومات تحتاج إليها من المؤسسات ، وذلك للقيام بمهامها . ومن امثلة تلك الجهات السلطات الضريبية ، والجهات الاشرافية ، والجهات التي تضع المعايير ، وتستخدم هذه الجهات المعلومات الورادة في التقارير المالية لمعرفة مدى التزام المؤسسات بالسياسات والخطط والبرامج المرسومة لمنع التلاعب والغش .

2. المستثمرون الحاليون والمرتقبون

يستخدم المستثمرون فيما يختص بالمؤسسة من بيع حق من حقوق الملكية او الاستمرار في حيازته او شرائه ، لذا فان المستثمرون الحاليون او المرتقبون يستخدمون المعلومات المالية الواردة في تقارير قوائم المؤسسة واي مؤسسة اخرى حتى يحصلوا على النتائج التي تلبي طموحاتهم .

3. الدائنون الحاليون والمرتقبون

([1]) محمد محمد خليل ، **المراجعة والرقابة المحاسبية** ، (القاهرة : دار الجامعات ، 1998م) ، ص 75.
([2]) طارق عبد العال حماد ، **مرجع سابق** ، ص 40 .

يهتم الدائنون الحاليون والمرتقبون بالمعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية وذلك كي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الائتمانية بصورة سليمة ، فعبر تلك المعلومات يمكنهم تحديد الموقف المالي للمؤسسة ومدى التزامها بسداد مستحقاتهم .

4. المستشارون

يحتاج المستشار المالي للمعلومات المالية التي تخص المركز المالي ونتائج الاعمال للمنشأة بصورة دورية لكي يقوم بالدور المطلوب بصورة سليمة ، لذا تعتبر التقارير المالية الدورية من اهم وسائل المعلومات التي يعتمد عليها المستشارون .

5. اتحادات العمال

يهتم العمال بالمعلومات المالية التي ترد في التقارير المالية التي تتعلق بالمنشأة ، وكذلك تركز اهتماماتها على الاجور والمكافآت التي تمنح للعاملين . لذلك تعتبر التقارير المالية موصل جيد للمعلومات [1].

6. المحللون الماليون

المحلل المالي هو الذي يقوم بتحليل القوائم المالية وتوضيح مصداقية البيانات الواردة فيها ويعتمد في ذلك على التقارير ، فعلى سبيل المثال يقوم بخدمة الادارة لمعرفة وفهم مدى الكفاءة الادارية للمؤسسة وتقييم الكفاءة الادارية للاقسام المختلفة ، كما يساعدون اصحاب المؤسسة على فهم وتحليل البيانات الاستثمارية والتمويلية وبالتالي الاطمئنان على سلامة استثماراتهم ، كما يخدمون الدائنون بتوفير بيانات عن معدل العائد على الاستثمار وموقف راس المال العامل ، وتحديد مدى التزام المؤسسة على سداد التزاماتها والفوائد المستحقة في تاريخ استحقاقها [2].

7. المراجعة الخارجية

المراجع الخارجي هو مراجع مستقل عن المؤسسة يتم تعيينه من قبل الدولة لفحص البيانات المالية الواردة في القوائم الماليةفحصاً دقيقاً حتى يستطيع تقديم معلومات ذات درجة عالية من المصداقية والثقة يمكن الاعتماد عليها ، ومهمته تقديم تقرير مرفق مع القوائم المالية يوضح مدى صحتها ومطابقتها لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها ، وابداء رأي فني محايد وعليه ان يرفق معها ادلة الاثبات التي قام بجمعها اثناء قيامه بعمله .

مما سبق يرى الباحث انه ترجع اهمية التقارير المالية باعتبارها مصدر للمعلومات والنتائج التي يعتمد عليها متخذي القرارات الاقتصادية والمستثمرين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية .

([1]) عبد المجيد عبد الرحيم علي ، **دور التقارير المالية الدورية في تنشيط سوق الاوراق المالية** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2004م) ، ص 47.

([2]) حسن محمد حسن ابو زيد ، **دراسات في المحاسبة الادارية ، تحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : دار الثقافة ، 2000م) ، ص 20.

كما ان اهمية التقارير المالية تنبع من اهمية المعلومات المحاسبية المفصح عنها في صلبها التي تعد من اهم مصادر المعلومات للمستخدمين الخارجيين ، ويمكن اظهار اهمية جودة التقارير المالية في الاتي[1] :

1. تعد من مصادر المعلومات الاساسية لاتخاذ القرارات الرشيدة ، فكلما قامت الشركة بتوفير حجم اكبر من المعلومات المحاسبية ، قلت الاشاعات والمعلومات الخاطئة التي يتم تداولها في السوق المالية .
2. تجعل التعامل في السوق المالي اكثر عدالة لانها توفر فرص متكافئة في الحصول على المعلومات، وكذلك تخضع لفحص من قبل مدقق الحسابات مما يزيد من درجة عدالتها ومصداقيتها .
3. تتصف بتنوع المعلومات التي توضح انشطة الشركة المتنوعة .
4. تعد من العوامل الاساسية في تحديد اتجاه السوق المالي .
5. توفر مناخاً استثمارياً ملائماً وتزيد من فرص نمو السوق المالي وازدهاره ، واستمراره الذي بدوره يؤثر على ازدهار الاقتصاد وانتعاشه .

يرى الباحث ان اهمية التقارير السابقة تبرز باعتبارها مصدر للمعلومات والنتائج التى يعتمد عليها متخذى القرارات وغيرهم من مستخدمى التقارير المالية بحيث تمكنهم من اتخاذ قراراتهم بصورة رشيدة

ثالثاً : اهداف جودة التقارير المالية :

تقدم المحاسبة المعلومات من خلال القوائم المالية التي تعتبر مخرجات المحاسبة وبالتالي فالقوائم والتقارير المالية تعتبر رسالة المنشأة الرسمية والدورية والتي يتم من خلالها توصيل المعلومات على الاطراف المعنية ، هكذا تلخص التقارير والقوائم المالية وضع المنشأة وادائها خلال فترة زمنية من خلال اظهار البيانات والمؤشرات التي تساعد مستخدميها على فهم وضع المنشأة ، وفيما يلي يستعرض الباحث اهداف جودة التقارير المالية التي تتمثل في [2]:

1. تقييم المنشأة ومدى تحقيقها لاهدافها على مستوى الادارة .
2. تقييم الاداء للادارة وكفاءتها والتحقق من امكانيات وخبرات المديرين .
3. استخلاص بعض المقاييس المحاسبية التي تعبر عن درجة المخاطر من خلال المعلومات المحاسبية لعدة فترات مقارنة .

([1]) لطفي منير ، محمد أبو نصار ، **العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاردنية** ، (مجلة دراسات العلوم الانسانية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، د.ت) ، ص 387.

([2]) اسماعيل محمد اسماعيل ، **دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الاستثمارات** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول ، 2008م) ، ص 87.

4. تقدير درجة السيولة التي تتمتع بها المنشأةحالياً ومستقبلاً واحتياجاتها للاموال وقدرتها على الاقتراض .
5. القدرة على التنبؤ باحتمالات نجاح المنشأة ومدى قدرتها على اجراء التوزيعات للارباح والتنبؤ بحجم الاستثمارات والانتاج والعمالة .
6. اشتمال التقارير المالية المنشورة على معلومات مفيدة عن درجة المخاطرة لمتخذي القرارات الاستثمارية .

من المؤشرات والتغيرات الاقتصادية والمالية الاسس التي اعدت على اساسها القوائم المالية او التقارير المالية ومعلومات عن التدفقات النقدية ومعلومات عن الانفاق الاستثماري المستقبلي ومعلومات تفيد في تقييم الاوراق المالية للمنشأة والمطروح اوراقها في السوق [1].

إن الهدف الاساسي للتقارير المالية هو توصيل معلومات محاسبية مفيدة لمن يحتاجها من مستخدمي التقارير والقوائم المالية ، عليه يضيف الباحث الآتي :

1. تقديم معلومات للمستثمرين من اجل اتخاذ قرارات رشيدة .
2. مساعدة المستثمرين الحاليين والدائنين في تقييم المبالغ والتوقيت .
3. توفير معلومات مفيدة عن اصول الشركة .

كما تقوم التقارير المالية بتوفير المعلومات اللازمة للمستثمرين والدائنين تمكنهم من التعرف على انشطة المنشأة المالية التي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بطريقة سليمة وتوجد ثلاث اهداف رئيسية للتقارير المالية يمكن تناولها كالآتي [2]:

1. امداد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والاطراف الاخرى المهتمة بالمنشأة بالمعلومات لاتخاذ القرارات الاستثمارية وقرارات منح القروض .
2. امداد المستثمرين الحاليين منهم والمرتقبين بالمعلومات المفيدة التي تمكنهم من التعرف على التدفقات النقدية وتوقيتها سواء التي تدفع كمصروفات أو توزيعات او فوائد والتي تحصل من المبيعات او القروض او اصدار الاسهم .
3. الامداد بالمعلومات عن الموارد الاقتصادية للمنشأة وطريقة الحصول على هذه الموارد وكيفية استخدامها واثر العمليات والاحداث الاقتصادية على حقوق الملكية وحقوق الغير .

كما قام مجلس معايير المحاسبة الامريكي بتحديد اهداف التقارير والقوائم المالية بنشر اصدارين الأول في نوفمبر 1978م باهداف التقارير والقوائم المالية في المشروعات التجارية ، والثاني في ديسمبر 1980م ويختص بتحديد اهداف جودة التقارير المالية في المشروعات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح ، كما حدد

([1]) مصطفى نبيل على الشامي ، **دراسة تحليلية نفعيه المعلومات كمحتوى اعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية في سوق الاعمال والاستثمار** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الاول ، 2003م) ، ص 158.

([2]) طارق عبد العال حماد ، **دليل المستثمر إلى بورصة الاوراق المالية** ، (الاسكندرية : ايتراك ، 1998م) ، ص 83.

المجلس مجموعة من الاهداف العامة التي يجب توافرها في التقارير والقوائم المالية في المشروعات وذلك على النحو التالي [1]:

الاهداف العامة :

1. توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية فإن المعلومات التي يحتويها التقرير المالي يستفيد منها المستثمرين والمقرضين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية والائتمانية .
2. توفير المعلومات اللازمة لتقرير التدفقات النقدية المستقبلية ، لان المستثمرين والمقرضين وغيرهم ممن يقومون باتخاذ قرارات اقتصادية تتعلق بالمنشأة عادة ما يستفيدون من المعلومات الواردة في التقارير المالية في المفاضلة ما بين التدفقات الحالية والمستقبلية ، وتشمل هذه التدفقات بالنسبة للمستثمرين والدائنين على الارباح الموزعة والفوائد على السندات وناتج التصرف في الاوراق المالية بالاسعار التي ينتظر ان تسود في وقت البيع ، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يتمثل في توفير المعلومات التي تمكن المستخدم من تقدير حجم التدفقات النقدية التي تتوقع المنشأة تحقيقها .
3. توفير المعلومات اللازمة بتحديد موارد المنشأة والالتزامات التي عليها ، وكذلك تحديد التغيرات الطارئة على تلك الموارد ، هذه المعلومات ممكن ان تساعد المستثمرين والدائنين وغيرهم على تحديد الاهداف التفصيلية في [2]:

1. توفير المعلومات اللازمة لتقييم اداء المنشأة وتحديد ارباحها ، فإن المستثمرين والمقرضن يستخدمون المعلومات الواردة في التقارير فيما يختص بتوقع اداء المنشأة في المستقبل في اتخاذ قراراتهم ، وأهم ما يساعدهم في ذلك المعلومات الخاصة بمقاييس الربح الدوري الوارد في التقارير المالية .
2. توفير المعلومات اللازمة لتحديد درجة السيولة والاعسار والتدفقات النقدية والتي تفيد المستخدمين من التقرير في معرفة المصادر التي تتحصل منها المنشأة على الاموال ومعرفة امكانية التصرف في تلك الموارد .
3. توفير المعلومات المتعلقة بالملاحظات والاستفسارات التي تشير إليها الادارة فإن مستخدمي التقارير المالية يستفيدون من تلك الملاحظات والاستفسارات في اتخاذ القرارات .

مما سبق يرى الباحث ان المستثمرين والمقرضين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية يقومون باتخاذ قراراتهم الاقتصادية بناء على المعلومات التي تقدمها التقارير والقوائم المالية.

يرى الباحث ان الهدف العام من جودة التقارير المالية ان المستثمرين والمغرضين وغيرهم من مستخدمي التقارير المالية يقومون باتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناء على المعلومات التى تقدمها لهم

([1]) FASB: Financial Accounting Standard Board, **Objective of Financial Reporting Business**, Enter Prices Concept, New York, Nov. 1975, P.3.

([2]) عباس مهدي الشيرازي ، **مرجع سابق** ، ص 173 .

رابعاً : انواع جودة التقارير المالية :

للتقارير المالية انواع مختلفة لما لها من مهام واسعة في اتخاذ القرارات المختلفة لكل منشأة تتمثل هذه الانواع في الآتي[1] :

1. تقارير مالية دورية .
2. تقارير قطاعية .
3. قائمة القيمة المضافة .
4. قائمة المصادر واستخداماتها.

هناك تقسيمات اخرى للتقارير المالية [2]:

1. من حيث الفترة الدورية :
   أ. تقارير دورية منتظمة وتقدم على فترات منتظمة وثابتة .
   ب. تقارير غير دورية اي حيثما تظهر ضرورة لها تغطيها من حيث الفترة الزمنية التي تعد فيها او تغطيها .
   ج. تقارير تاريخية .
   د. تقارير تنبؤية .
   ه. تقارير جارية .
2. من حيث المستوى :
   أ. تقارير الادارة العليا .
   ب. تقارير الادارة التنفيذية .
   ج. تقارير الادارة الوسطى .
3. من حيث مستخدمي التقارير :
   أ. تقارير داخلية .
   ب. تقارير خارجية .
4. من حيث الالزامية :

أ. تقارير الزامية أي بنص القانون باعدادها ، ويكون الالزام بموجب قانون ولائحة قطاعية أو داخليه كما في البنوك التجارية ، فهي ملزمة بإعداد مركز مالي شهري وبيان بعض العملات الاجنبية التي تعامل فيها البنك من بيع وشراء .

([1]) طارق عبد العال حماد ، **دليل المستثمر ، مرجع سابق** ، ص 83 .

([2]) عادل طه فايد ، **نظم المعلومات المحاسبية والماليه**، (القاهرة : كلية التجارة ، 2000م) ، ص 43 .

ب. تقارير اختيارية .

5. من حيث الوظائف :

أ. تقارير خاصة بالرقابة .

ب. تقارير خاصة باتخاذ القرارات .

ج. تقارير خاصة بالتخطيط .

د. تقارير خاصة بتقييم الاداء .

كما قسمت التقارير الداخلية التي تستخدم داخل المنشأة إلى [1]:

1. التقارير التخطيطية : وتعد من الموازنات التقديرية التي تعطي المشروع صورة عن النتائج والبيانات الكمية والمالية ، ومن امثلتها الموازنة النقدية التي توضح التدفقات الخارجة والداخلة بتاريخ مستقبلي.
2. التقارير الرقابية : والهدف منها التأكد من ان تنفيذ العمليات يتم بأفضل كفاءة أي التنفيذ الذي يحقق الاهداف باقل التكاليف .
3. التقارير التشغيلية : بمعنى أنها تعكس الوضع الحالي للمنظمة ، فهناك تقارير تهتم المستثمرين الخارجيين .

في نهاية كل فترة مالية محاسبية تعمل الوحدة الاقتصادية على اصدار قوائم مالية منها [2]:

1. قائمة الدخل : وهي قائمة للارباح والخسائر خلال فترة التشغيل .
2. قائمة المركز المالي : وهي قائمة توضح اصول وخصوم المنشأة .
3. قائمة التدفقات النقدية : وتبين التدفقات النقدية بانواعها أي تحددها في النقدية .

كما ان هناك انواع اخرى من جودة التقارير المالية مثل :

1. تقرير مراقب الحسابات الذي يعبر عن صحة القوائم المالية ودقة المركز المالي .
2. التقارير عن الانشطة المستقلة .
3. التقارير المالية التقليدية لخدمة المساهمين والمقرضين .

هناك عدة تصنيفات للتقارير منها [3]:

1. التصنيف الوظيفي : يمثل إما بنقل معلومات في التقرير وتحليل البيانات مثل السندات البحثية .
2. التصنيف حول محتوى التقارير : مثل التقرير حول المبيعات ، الضرائب ، المالية.
3. التصنيف حسب الوقت الذي يكتب فيه التقرير : فتقارير التخطيط تكتب في المراحل الاولى من الخطة وتقارير الرقابة تكتب في فترة محددة ، والتقارير النهائية تلخص نتائج الخطة عندما تكتمل.
4. التصنيف حسب الصيغة : قد تكون بصورة رسالة أو صيغة مختصرة .

([1]) محمد العظمة ، **المحاسبة المالية** ، (الكويت : الكويت ، 1996م) ، ص 730.

([2]) رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** ، ص 240.

([3]) اسماعيل يحي التكريتي ، **المحاسبة الادارية** ، (عمان : دار الحامد ، 2007م) ، ص 327.

يرى الباحث ان الاصناف التى سبق ذكرها تمثل الانواع المختلفة للتقارير المالية

سادساً : مستخدمي جودة التقارير المالية :

تعتبر تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من المعلومات المحاسبية من الامور الاكثر تعقيداً في المحاسبة ، فمن ناحية لديهم نطاقاً واسعاً متضارباً من المصالح ، ومن ناحية اخرى تختلف الحاجة للمعلومات ، ونوعها حسب الخيارات التي يواجهها مستخدم هذه المعلومات ، حيث لكل مستفيد منهم هدف معين من تحليل وتفسير القوائم المالية والمعلومات المالية ، فهناك من يهدف إلى معرفة وتحديد نتائج الاعمال التي حصلت في الماضي ، ومنهم من يريد اساساً ان يبني عليها التقديرات او التكتيك المستقبلي من اجل المفاضلة بين البدائل المتاحة [1].

إن مستخدمو التقارير المالية هم الملاك والمقرضين والمديرين والمستثمرين ضامني الاستثمار والمسؤولون عن البورصات المالية والسلطات الضريبية والمشرعين والصحافة المالية ووكالات التقارير والتجمعات التجارية وباحث الاعمال ، واساتذة الجامعات وطلاب البحوث العامة .

تختلف الفائدة التي تعود على الاطراف السابق ذكرها فبعضهم منفعته مباشرة مثل الملاك والادارة وهناك من منفعتهم غير مباشرة كالمستثمرين ، ويهتم المستثمرون المحتملون بالمعلومات المالية التي تتعلق بشكل مباشر بالمنشأة التي تولد قدرتها على التدفقات النقدية الجيدة ، لان قراراتهم تتعلق بالمبالغ والتوقيتات لعدم التاكد المتعلقة بالتدفقات النقدية ، وبالنسبة للمستثمرين والمقرضين والموردين والموظفين فإن المنشأة هي مصدر النقديه لهم في شكل توزيعات ارباح او فوائد او زياده الاسعار السوقية للاسهم والعملاء وتعتبر المنشأة هي مصدر الحصول على السلع والخدمات، ولا تقدمها إلا عن نقدية كافية لسداد قيمة الموارد بالنسبة للموردين ، فان التدفقات النقدية تمثل جزء هام من مسؤوليتها والادارة ، وتنتج اهداف التقارير اساساً من الاحتياجات المعلوماتية من جانب المستخدمين الخارجيين الذين يحتاجون إليها من المنشأة ، ولذلك يستخدمون المعلومات التي تقدمها لهم الادارة[2] .

الشكل رقم (1/1/2) يوضح المستخدمين للتقارير والقوائم المالية واحتياجاتهم :

شكل رقم (1/1/2)

مستخدمي التقارير والقوائم المالية واحتياجاتهم

المستخدمين	احتياجات المستخدمين
المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة :	1/ القياس الشامل للاداء :
1/ المساهمين (الحاليين والمحتملين)	أ/ مقاييس مطلقة .
2/ الدائنين (قصيرة وطويلة الاجل)	ب/ بالمقارنة مع الاهداف والمعايير

(1) محمد مطر ، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية ، مرجع سابق** ، ص 48.

(2) طارق عبد العال حماد ، **التقارير المالية ، مرجع سابق** ، ص 41 .

3/ المديرين المستهلكين / الموردين المنافسين /	ج/ بالمقارنة مع شركات اخرى
المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة : 1/ محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة. 2/ اتحادات العمال . 3/ الوكالات والهيئات الحكومية 4/ الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية	2/ تقييم اداء الادارة : أ/ الارباح والكفاءة في استخدام الموارد ب/ المسئولية القانونية 3/ التوقعات المستقبلية : أ/ الارباح ب/ التوزيعات والفوائد ج/ الاستثمارات د/ التوظيف 4/ الحكم على المركز المالي : أ/ تقييم اليسر المالي ب/ تقييم درجة السيولة ج/ تحديد درجة المخاطر وعدم التاكد 5/ تخصيص الموارد 6/ تقييم الديون وحقوق الملكية 7/ تقييم الالتزام باللوائح والقوانين 8/ تقيـيم مسـاهمة المشـروع الاجتماعيـة وخدمـة البيئـة والاقتصاد القومي

المصدر : كمال الدين الدهراوي ، **المحاسبة المتوسطة** ، (القاهرة : المكتب الجامعي الحديث، 2009م) ، ص 17.

المبحث الثاني

القياس والافصاح عن جودة التقارير المالية

إن الافصاح ذو مدلول واسع ومتطور فهو مدلول واسع لأنه يغطي مجال جودة التقارير المالية بالكامل ، كما انه مدلول متطور لأنه يتأثر بالبيئة المحيطة ، فنجد أنه يلبي الاتجاهات الحديثة في المحاسبة ، من حيث توفير نوعيات جديدة من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للمنشأة .

والمستعرض لطبيعة التطور في اساليب الافصاح المحاسبي يجدتوسعاً مطرداً في عدد ومحتوى القوائم المالية وتوقيت اعدادها ، هذا بالاضافة إلى التوسع في عرض المعلومات المرافقة لتلك القوائم المالية في محاولة من المحاسبين لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتعددة لمستخدمي التقارير المالية المحاسبية ، لقد اتجه الفكر المحاسبي لتحديد القدر الملائم من المعلومات التي ينبغي الافصاح عنها ، ونوعية هذه المعلومات ومدى الزامية الافصاح عن هذه المعلومات والمحصلة تعميق التعرف على

جوانب الافصاح كمعبر عن جودة التقارير المالية، ويمكن تبويب الافصاح المحاسبيوفقاً لثلاثة اتجاهات من خلال الشكل التالي :

شكل رقم (1/2/2)

التبويبات المختلفة للافصاح

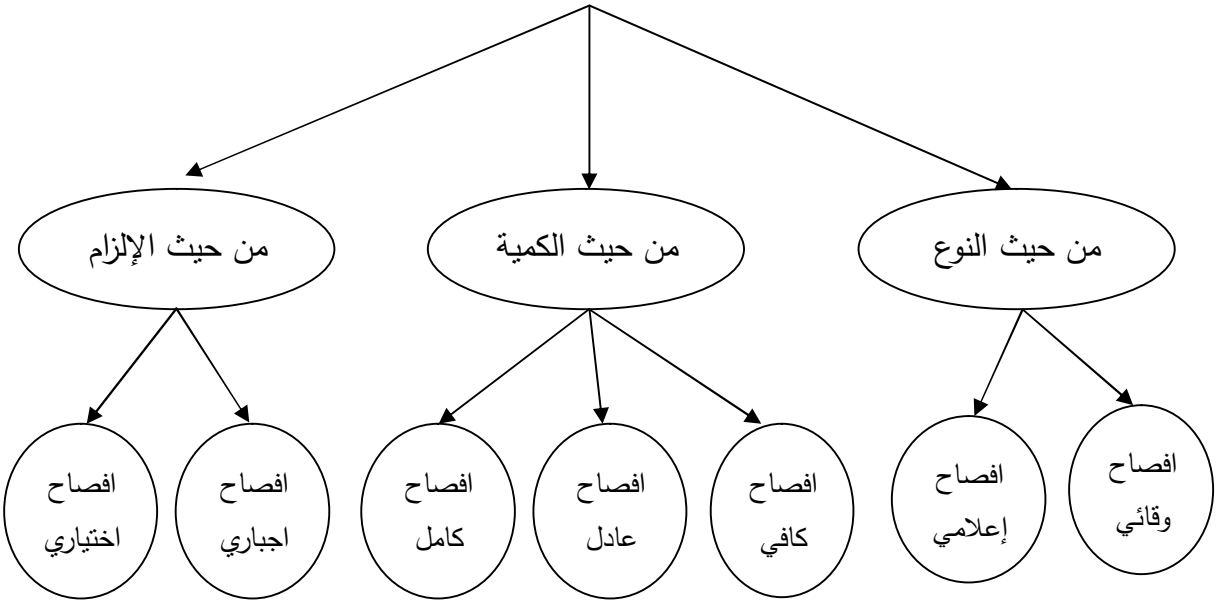

المصدر : إعداد الباحث ، 2015م.

1/ من حيث انواع التقارير المفصح عنها:

يتمثل هذا الاتجاه في [1]:

ا/ الافصاح الوقائي : أي التركيز على الافصاح عن المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والوثوق فيها والتي تتمتع باكبر قدر من الموضوعية بحيث تجعل التقارير المالية غير مضللة لأصحاب الشأن بصفة عامة وحماية المستثمر العادي ذو الخبرة المحدودة بصفة خاصة .

ب/ الافصاح الاعلامي : أي التركيز في الافصاح على توفير عنصر الملاءمة بالمعلومات كأحد خصائص جودة التقارير المالية بما يفيد في اتخاذ القرارات مما يتطلب توافر درجة أكبر من الدراية والخبرة لمستخدمي هذه التقارير .

([1]) أمين السيد أحمد لطفي ، **الافصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة ودور واجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المهنية** ، (القاهرة : دار النهضة ، 1998م) ، ص 4.

يرى الباحث ان الافصاحطبقاً لنوع المعلومات المفصح عنها يحقق خصائص جودة التقارير المالية لما يوفره من الخصائص الاساسية للمعلومات المحاسبية من ملاءمة وموضوعية والتي من شانها زيادة الوعي الاستثماري لدى المستثمرين.

2/ من حيث كمية وحجم المعلومات المفصح عنها:

يتمثل هذا الاتجاه في [1]:

أ/ الافصاح الكامل : يقصد به العرض الكامل في التقارير المالية لجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للوحدة الاقتصادية والانشطة التي اثرت عليها واللازمة لمستخدمي جودة التقارير المالية.

ب/ الافصاح العادل : يقصد به الافصاح في التقارير المالية عن كافة البيانات والمعلومات التي تساهم في ايضاح الحالة المالية للوحدة الاقتصادية لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية دون تحيز لفئة دون الاخرى .

ج/ الافصاح الكافي : يقصد به أن تتضمن جودة التقارير المالية الحد الادنى من المعلومات بما يجعلها مفهومة وغير مضللة .

يرى الباحث مما سبق انه في ظل الافصاح من حيث الكمية الاشارة إلى عدم الافراط في عرض المعلومات التي تفيد او قد تكون غير هامة لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية.

3/ من حيث الالزام بالمعلومات المفصح عنها :

يتمثل هذا الاتجاه في [2]:

أ/ الافصاح الاجباري: يقصد به الافصاح المقنن أو الالزامي الذي يتم في ضوء وجود هيئة او منظمة معينة تصدر معايير أو متطلبات تشريعية او مهنية تحكم عملية إعداد التقارير المالية من زاوية محتوى وكمية ونوع المعلومات المفصح عنها بتلك التقارير . بالاضافة إلى ملاءمة توقيت الافصاح عن هذه المعلومات .

ب/ الافصاح الاختياري : يقصد به الافصاح غير المقنن الذي يحقق فيه الافصاح بدون الزام من أي جهة تقوم لوحدة الاقتصادية بالافصاح الاختياري عن المعلومات .

يرى الباحث انه من المفضل ان يكون الافصاح عن المعلومات بالتقارير الماليةافصاحاً الزامياً لضمان توفير المعلومات بالصورة التي تحقق جودة التقارير المالية .

التعريف بالشفافية

اجمع المهتمون باسواق المال على ضرورة توافر الشفافية للتحقق من جودة التقارير المالية وبالتالي المحافظة على الاستقرار وزيادة النمو ، وانه يتم ضمان وجود الشفافية في التقارير المالية من خلال

([1]) سعيد بن صالح الرويتع ، **مدى ملاءمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في ظل اختلاف الظروف البيئية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الاول ، 2000م) ، ص 11.

([2]) امين السيد احمد لطفي ، **مرجع سابق** ، ص 20 .

الافصاح الكامل وتوفير العرض الكامل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين والمشاركين في السوق[1].

المقصود بالشفافية في اللغة ، يقال شفاف أي ما لا يحجب ما وراءه[2]. وثوب شفاف أي رقيق [3]. وشف هو الذي يستشف ما وراءه أي يمكن ان يبصر ما وراءه[4].

على ذلك فالشفافية تعني القدرة على ابصار الاشياء الموضوعة خلف ساتر وبالتالي القدرة على رؤيتها ومعرفة حقيقتها .

مما سبق يمكن القول ان الشفافية تعني أن تعمل الادارة في بيت من زجاج مكشوف للعاملين والجمهور[5].

كما تعني الشفافية الافصاح المحسن بما يتخطى المبادئ المحاسبية ذات القبول العام والمعايير والمتطلبات التشريعية في جودة التقارير المالية لتزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات واعية ورشيدة [6].

يرى البعض ان الشفافية يقصد بها التمثيل الصادق للمعلومات عن احداث ومعاملات المنشأة الواردة في التقارير المالية التي جرى اعدادهاوفقاً للمعايير الخاصة بالتقرير المالي الدولي [7].

لعل الملمح الاساسي لتوافر الشفافية هو مدى توافر الامكانية للجميع للوصول إلى مصادر المعلومات والاطلاع عليها . وهنا تثار مسائل حيوية للغاية اهمها حساسية المعلومات وتوقيت نشرها ، عدم نشر بعض المعلومات ، غير ان حق متخذي القرار "المستثمرين" لا يقتصر فقط على تلقي المعلومات من مصادرها ، وإنما ينطوي كذلك على حقهم في التبادل والمشاركة في تكوين الاراء وصنع القرارات خلال جميع مراحل اتخاذها ، ويذهب هذا الرأي إلى ان الشفافية تعني ان تكون معلومات التقارير المالية تعكس ما يجري ويدور داخل الوحدة الاقتصادية موضوع الاستثمار ، بحيث تكون كل الحقائق معروضة ومتاحة للاطلاع والبحث والمسائلة والنقاش [8].

مما سبق يرى الباحث ان الشفافية تعني توفير كافة البيانات والمعلومات للجميع دون تمييز، أي العمل داخل اطار محاسبي لا يضع حواجز امام المستثمرين للوصول إلى حقيقة الوضع المالي بالتقارير المالية .

يتمثل الهدف الاساسي من اعداد التقارير والقوائم المالية في توفير معلومات عن المركز المالي (قائمة المركز المالي) والاداء (قائمة الدخل)، والتغيرات في المركز المالي (قائمة التدفقات النقدية) للمنشأة ، ويتم

([1]) كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) ، ص 49 .

([2]) امين السيد احمد لطفي ، **المحاسبة الدولية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 277.

([3]) مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوجيز** ، (القاهرة : مطابع الاميرية ، 1411هـ) ، ص 283

([4]) الفيومي ، **المصباح المنير** ، ج1، (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1990م) ، ص 327

([5]) سامي محمد الطوخي ، **الادارة بالشفافية** ، (القاهرة: جامعة القاهرة ،مجلة البحوث الادارية ، العدد الأول ، 2002م) ، ص 40 .

([6]) يحيى بالعيد، **الفساد الاداري وغياب الشفافية والامن المعلوماتي** ، متاح على الموقع www,ALjazira.com

([7]) سامي محمد الطوخي ، **مرجع سابق** ، ص 42 .

([8]) مصطفى الكتبرى ، **اخلاقيات العمل الاداري في مواجهة ظاهرة الرشوة والحاجة إلى تقوية المواطنة والشفافية في المجتمع الاداري**، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مؤتمر آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية ، 8-10 سبتمبر ، 1990م) ، ص 39.

تامين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الافصاح الكامل ، وعن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين في ضوء الافصاح العام يجب ان يكون من السهل تفسير القوائم المالية ، في حين أن المزيد من المعلومات يكون أفضل حالاً من أن تكون قليلة إلا انه من جهة اخرى فإن تقديم تلك المعلومات على هذا النحو يعتبر مكلفاً ، لذلك فإن صافي عائد تقديم مزيد من الشفافية يجب ان يتم تقييمه بحرص ، وقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) بتطوير اطار عام لاعداد وعرض القوائم ، ويتضمن ذلك الاطار ما يلي[1]:

1. تحديد المفاهيم المرتبطة باعداد وعرض القوائم المالية إلى المستخدمين الخارجيين.
2. ارشاد واضعي المعايير عند تطوير المعايير المحاسبية .
3. مساعدة المعدين والمراجعين والمستخدمين في تفسير المعايير المحاسبية الدولية والتعامل مع القضايا التي لم تغطيها بعد عن طريق تلك المعايير .

طبقاً للمعايير الدولية يتم اعداد القوائم المالية عادة بافتراض أن المنشأة سوف تستمر في مزاولة اعمالها (فرض الاستمرارية) وان الاحداث يتم تسجيلها على اساس الاستحقاق ، وأن آثار المعاملات والاحداث الاخرى يتم الاعتراف بها عندما تحدث ، ويتم بعد ذلك التقرير عنها في القوائم المالية عن الفترات التي ترتبط بها ، ولعل اهم ما يجب ان تتميز به هذه المعلومات هي ان تكون غير مضللة ، ويرى مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي أن البيان رقم (4) أن المعلومات المالية الستوفية للاهداف والشروط النوعية كالمحاسبة المالية تكون ايضاً مستوفية للمعايير التي تجعلها صالحة للافصاح الملائم ، وهذه الشروط او المعايير التي يجب توافرها في المعلومات التي يتم الافصاح عنها هي[2]:

1. الملاءمة .
2. القابلية للفهم .
3. القابلية للمراجعة والتحقق .
4. الحياد .
5. التوقيت الملاءم .
6. القابلية للمقارنة .
7. ان تكون كاملة .

يرى الباحث أن الافصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعت في اعداد القوائم والتقارير المالية من الامور الهامة التي يتم على ضوئها التاكد من سلامة ودقة ملائمة التقارير والقوائم المالية .

([1]) صادق محمد ، سعيد دوياب، **التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكونية وحدود استخدامها للاغراض الحكومية** ، (مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ، العدد 40 ، 1994م) ، ص 18 .

([2]) محمد فؤاد عبد المعطي ، عبده قاسم علي ، **مرجع سابق** ، ص 67 .

ركزت معظم مجموعات المعايير المحاسبية على المستويات الدولية والاقليمية والمحلية على ضرورة الافصاح عن السياسة المحاسبية التي تتبع لاعداد وتصوير القوائم المالية ، وما يرتبط بها من ايضاحات وبيانات تفسيرية مكملة وتشير السياسة المحاسبية إلى المعالجات والممارسات والقواعد والطرق والاجراءات المحاسبية التي تم تبنيها او اختيارها عند اعداد وتصوير القوائم المالية في منشآت الاعمال الهادفة للربح . وقد نصت كافة معايير الافصاح عن السياسات المحاسبية على ضرورة الالتزام بباقي المعايير المحاسبية التي لاقتقبولاً عاماً ونظراً لاشتمال السياسة المحاسبية على الاختيار بين عديد من الاسس والاجراءات، فقد تركزت معظم معايير الافصاح عن السياسة المحاسبية للادارة اختيار اكثر السياسات المحاسبية ملاءمة لظروف المنشأة او الشركة شريطة مراعاة ثلاثة اعتبارات اساسية [1]:

1. الحيطة والحذر .
2. الجوهر اكثر اهمية من الشكل .
3. الاهمية النسبية .

كما توجد اعتبارات اخرى يجب مراعاتها في الافصاح عن السياسات المحاسبية [2]:

1. عند الالتزام بالفرضيات والمبادئ المحاسبية الاساسية وهي الاستمرارية والاتساق والاستحقاق ليس من الضروري الافصاح عن هذه الفرضيات اما في حالة مخالفتها فيجب الافصاح عن هذه المخالفة واسبابها .
2. يجب ان تتضمن البيانات الماليةافصاحاً واضحاً وموجزاً عن السياسات المحاسبية المستخدمة .
3. يعتبر الافصاح من أهم السياسات المهمة المستخدمةوجزءاً مكملاً للبيانات المالية المحاسبية ويجب الافصاح عن هذه السياسات في مكان واحد .
4. لا يجوز تبرير أي معالجة محاسبية خاطئة لعناصر التقارير والقوائم المالية وذلك بحجة الافصاح عن هذه المخالفة .
5. يجب الافصاح عن أي تغيير يحدث في السياسات المحاسبية وعن اسباب هذا التغيير.
6. في حالة حدوث تغيير في السياسات المحاسبية ، وكان لهذا التغيير أثر هام على قيمة اعمال الفترة المحاسبية او الفترات اللاحقة يجب حينئذ الافصاح عن هذا التغيير وتحديدهكمياً .
7. عند اعداد البيانات المحاسبية يجب اظهار الارقام المقارنة عن الفترة السابقة .

يمكن تصنيف امور الافصاح المرتبط بالقوائم المالية في مجموعتين [3]:

المجموعة الأولى : تشمل ما يمكن أن يطلق عليه الافصاح بين الامور العامة المرتبطة بالمنشأة او الشركة المصدرة لقوائمها المالية وتتضمن ضرورة ان توضح القوائم المالية اسم المنشأة وجنسيتها وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني ونوع العملة التي اعدت على اساسها القوائم المالية ، وكذلك القانون ونوع العملة

([1]) محمد فواد عبدالعاطى ، **المرجع السابق** ، ص37 .
([2]) محمد مطر ، **مرجع سابق** ، ص 354 .
([3]) أحمد صلاح عطية ، **مشاكل المحاسبة والافصاح في صناديق الاستثمار** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) ، ص 158 .

التي اعدت على اساسها القوائم المالية، وكذلك الامر بالنسبة للفترة التي تغطيها القوائم المالية وتاريخ المركز المالي . وارقام المقارنة بالفترة المالية السابقة .

المجموعة الثانية : فهي ذات طابع محاسبي وترتبط بالبيانات والمعلومات الواجب الافصاح عنها في قائمة الدخل ، وما يرفق بالقوائم المالية من ايضاحات مكملة .

مما سبق يلاحظ الباحث :الآتي ان الافصاح في القوائم المالية ينقسم إلى نوعين :

1. افصاح عام للايضاحات المرفقة بالقوائم المالية .
2. افصاح محاسبي مرتبط بقائمة المركز المالي وقائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل .

الافصاح في قائمة المركز :

هي قائمة توضح ارصدة اصول والتزامات الصندوق في تاريخ محدد ، الهدف من تلك القائمة هو الكشف عن المركز المالي محل الاهتمام في تاريخ محدد ، وان مستخدمي الميزانيات العمومية يريدون على وجه التحديد ان يعرفوا ما هي قيمة الموارد وما هي استخدامات تلك الموارد ، وهم يرغبون في معرفة ما هو مقدار حقوق الملاك الداخليين وما هو مقدار قيمة القروض والالتزامات المستحقة التي للغير من اجل حساب قيمة اجمالي راس المال المستثمر او المستخدم ، وما هي الموارد التي في ضوئها يتم استخدامها كما انهم يرغبون في التصرف على اجمالي راس المال العامل وصافي راس المال العاملواحياناً بصافي الاصول النقدية الجارية لتقييم مدى سيولة الشركة [1].

تطلبت معايير المحاسبة عرض عناصر محددة كحد ادنى بقائمة المركز المالي لذلك فان التحليلات الاضافية لعناصر الميزانية تدرج ضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية والجداول الايضاحية الاخرى ، اكثر منها ضمن قائمة المركز المالي ، وفيما يلي نموذج لقائمة المركز موضحة بالجدول رقم (1/2/2) :

جدول رقم (1/2/2)

قائمة المركز المالي في / /

اسم الشركة			**نوع العملة**	
الصافي	مجمـــــع الاهلاك	التكلفة		سـنة المقارنة
			الاصول طويلة الاجل :	
			الاصول الثابتة	
xx		xx	اراضي	
xx	xx	xx	مباني وانشاءات ومرافق	
xx	xx	xx	الآلات ومعدات واجهزة	

([1]) أمين السيد احمد لطفي ، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الطريقة التحليلية واختبار التفاضل** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 17 .

	وسائل نقل وانتقال	××	××	××
	عدد وادوات	××	××	××
	الاثاث وتجهيزات	××	××	××
		××	××	××
	مشروعات تحت التنفيذ			
	تكوين سلعي		××	
	إنفاق استثماري		××	××
	الاصول طويلة الاجل الاخرى			
	الاستثمارات طويلة الاجل (القيمة السوقية ...)		××	
	في الشركات تابعة وشقيقة (بين كل نوع على حدة)			
	شهرة المحل		××	
	براءات الاختراع والعلامات التجارية		××	××
	مجموع الاصول طويلة الاجل			×××
	الاصول المتداولة			
	المخزون			
	خامات	××		
	وقود وقطع غيار	××		
	إنتاج غير تام	××		
	بضاعة مشتراة بغرض البيع	××		
	إنتاج تام	××		
	المدينون واوراق القبض			
	عملاء (بعد خصم المخصص البالغ قيمته ...)	××		
	أ.قيض (بعد خسم المخصص البالغ قيمته ...)	××		
	حسابات مدينة لدى الشركات القابضة والتابعة والشقيقة	××		
	حسابات مدينة لأعضاء مجلس الادارة والمديرين	××		
	حسابات مدينة أخرى	××	××	
	استثمارات متداولة في اوراق مالية :			
	(بعد خصم المخصص البالغ قيمته...)			
	(القيمة السوقية تبلغ .....)			
	النقدية			
	ودائع لأجل بالبنوك	××		
	حسابات جارية بالبنوك	××		

	××	××	نقدية بالخزينة	
×××			مجموع الاصول المتداولة	
			الالتزامات المتداولة	
			المخصصات	
		××	مخصص ضرائب متنازع عليها	
		××	مخصص مطالبات ومنازعات	
	××	××	مخصصات اخرى (تذكر تفصيلاً)	
	××			
			البنوك الدائنية	
			الدائنون وأوراق الدفع	
		××	موردون واوراق الدفع	
		××	حسابات دائنة مستحقة للشركات القابضة والتابعة والشقيقة	
		××	دائنو توزيعات	
		××	حسابات دائنة أخرى	
	××	××	حسابات دائنة لأعضاء مجلس الادارة والمديرين	
×××			مجموع الالتزامات المتداولة (الخصوم)	
×××			راس المال العامل	
×××			اجمالي الاستثمار	
			يتم تمويله على النحو التالي :	
			حقوق المساهمين :	
		××	راس المال المصدر والمكتتب فيه	
		××	يخصم مبالغ غير مسددة	
	××		راس المال المدفوع	
	××		الاحتياطات (تذكر تفصيلاً)	
	××		ارباح او (خسائر) مرحلة	
×××			اجمالي حقوق المساهمين	
			الالتزامات طويلة الاجل	
	××		قروض من البنوك	
	××		صكوك تمويل او سندات	
	××		قروض من شركات قابضة وتابعة وشقيقة	
	××		أخرى	
×××				
×××			اجمالي تمويل رأس المال العامل والاصول طويلة الاجل	

الايضاحات المرفقة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم وتقرأ معها ويتم الافصاحة عن تفاصيل كل حساب بالايضاحات المتممة للقوائم الماليةوفقاً لمتطلبات الافصاح الواردة بمعايير المحاسبة المصرية
تقرير مراقبي الحسابات مرفق
عضو مجلس الادارة رئيس مجلس الادارة

المصدر : د. امين السيد أحمد لطفي ، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاضل** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م – 2004م) ، ص ص 19 – 20 .

الافصاح في قائمة الدخل :

يطلق على هذه القائمةتقليدياً حساب المتاجرة وحساب الارباح ووالخسائر ، والمعروف أن تلك القائمة لا توفر المعلومات بطريقة نافعة للمستخدمين ، وأن تلك القائمة ذات الخطوة الواحدة التي تدمج كافة بنود المصروف (بدون تبويب) مع كل بنود الايراد تصبح أكثر تضليلاً للقرار ، لذلك فإن الشكل ذو الخطوة المتعددة لحد ما يعتبر الاكثر نفعاً نسبياً ،عموماً فإن تلك القائمة توفر معلومات عن الاداء او ينبغي مراعاة الآتي [1]:

1. الايراد .
2. نتائج انشطة التشغيل .
3. تكاليف التمويل .
4. نصيب الارباح أو الخسائر من الشركة الاصلية والمشروعات المشتركة التي يتم المحاسبة عنها بطريقة حقوق الملكية .
5. مصروف الضريبة .
6. الربح او الخسائر من الانشطة .
7. البنود غير العادية .

الجدول رقم (2/2/2) يوضح نموذج لقائمة الدخل:

جدول رقم (2/2/2)

قائمة الدخل عن الفترة المالية من / / إلى / /

اسم الشركة				
كلي	جزئي	كلي		سـنة

([1]) أمين السيد أحمد لطفي ، **نظرية المحاسبة ، مرجع سابق**، ص 540.

				المقارنة
	×××		صافي المبيعات (ايرادات النشاط)	
	×××		يخصم : تكلفة المبيعات	
××			مجمل الربح او الخسارة	
			يخصم :	
	××		مصروفات عمومية وادارة	
	××		مصروفات تمويلية	
	××		مخصصات بخلاف الاهلاك	
	×××		رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقال اعضاء مجلس الادارة	
××			إجمالي المصروفات	
			يضاف	
		××	ايرادات استثمارات واوراق مالية من	
		××	شركات قابضة وشقيقة	
		××	قروض لوحدات مرتبطة	
		××	أوراق المالية أخرى	
		××	فوائد محصلة	
	××	××	ايرادات أخرى عادية	
×××			صافي ارباح أو (خسائر) النشاط	
		××	ايرادات غير عادية	
		××	ألاباح أو (خسائر) رأسمالية	
	××	××	أرباح أو (خسائر) فروق العملة	
			يخصم منه	
	××		مصروفات غير عادية	
×××				
×××			صافي الربح أو الخسارة قبل الضرائب	
×××			ضريبة الدخل	
××			صافي الربح أو الخسارة بعد ضرائب الدخل	
×			نصيب السهم	

المصدر : د. أمين السيد أحمد لطفي ، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 542 .

الافصاح في قائمة التدفقات النقدية :

ازداد اهتمام الفكر المحاسبي في السنوات الاخيرة بالافصاح عن التدفقات النقدية بجانب الافصاح عن الدخل والمركز المالي ، بهدف تحسين الافصاح المحاسبي وقد ترجمه هذا الاهتمام باستجابة العديد من المنظمات المهنية باصدار معايير محاسبية توصي باضافة قائمة للتدفقات النقدية كجزء مكمل للقوائم المالية المنشورة [1].

تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالية والاداء والتغيرات في المركز المالي للمنشأة والتي تفيد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وتقوم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي للمنشأة في قائمة منفصلة تسمى قائمة التدفقات النقديةوفقاً للتدفقات النقدية تعتبر من القوائم التي تستخدمحالياً بواسطة محللي القوائم المالية بهدف تحويل قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الصادرة من المنشأة للاغراض المختلفة ، وتساعد تلك القائمة على توضيح المشاكل والسياسات المالية للمنشأة وتوفر معلومات مفيدة في مجال تخطيط الاحتياجات النقدية المستقلة[2] .

يوضح الجدول رقم (3/2/2) قائمة التدفقات النقدية :

جدول (3/2/2)

قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية		
المتحصلات النقدية :		
- المتحصلات النقدية	××	
- المدفوعات النقدية	(××)	
المدفوعات النقدية		×××
صافي التدفق النقدي الناتج من الانشطة التشغيلية		
التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية		
- المتحصلات النقدية	××	
- المدفوعات النقدية	(××)	
صافي التدفق النقدي الناتج من الانشطة الاستثمارية		×××
التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية		
- المتحصلات النقدية	××	
- المدفوعات النقدية	(××)	
صافي التدفق النقدي الناتج من الانشطة التمويلية		×××
صافي التدفق النقددي من خلال الفترة		×××
(+) رصيد النقدية وما في حكمها اول المدة		×××

([1]) محمد لطفي عبد المنعم ، **تطور الافصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة باستخدام مدخل التدفقات النقدية** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 1995م) ، ص 16.

([2]) أحمد نصر ، **المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) ، ص 781.

(-) رصيد النقدية وما في حكمها آخر المدة		×××

المصدر : د. أمين السيد أحمد لطفي ، **نظرية المحاسبة (منظور التوافق الدولي)** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2005م) ، ص 546.

الافصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية

يجب على المنشأة ان تعرض في قائمة مستقلة ضمن القوائم المالية قائمة التغير في حقوق الملكية بحيث توضح ما يلي[1]:

1. صافي الربح أو الخسارة عند الفترة .
2. كل بند من بنود الايرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر وفقاً لما تتطلبه المعايير التي تم أخذها مباشرة إلى حقوق الملكية ومجموع تلك البنود.
3. المعلومات على راس المال مع اصحاب حقوق الملكية والتوزيعات لهم .
4. رصيد الارباح والخسائر المرحلة في بداية الفترة وفي تاريخ الميزانية .

يوضح الجدول رقم (4/2/2) بيان التغيرات في حقوق الملكية :

جدول رقم (4/2/2)

قائمة التغير في حقوق الملكية

	راس المال	الاحتياطي القانوني	الاحتياطات (تذكر تفصيلاً)	احتياطي إعادة التقييم	الارباح المرحلة	الاجمالي
رصد في 31 ديسمبر	×		×	(×)	×	×
التغييرات في السياسات المحاسبية					(×)	(×)
الرصد المعدل	×	×	×	(×)	×	×
دخل من اعادة تقييم الاصول				×		×
عجز من اعادة تقييم الاستثمارات				(×)		×
صافى الارباح والخسائر التي لم تتاثر بها قائمة الدخل				×	(×)	×
صافى ربح العام					×	×
رصيد محول للاحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعان الارباح					(×)	(×)

([1]) امين السيد أحمد لطفي ، **مراجعة القوائم المالية ، مرجع سابق** ، ص 28 .

اصدار اسهم نقدية	×					×
رصيد فى 31 ديسمبر 2001	×	×	×	(×)	×	×
عجز من اعادة تقييم الاصول				(×)		
نقص من اعادة تقييم الاستثمارات				×		×
صافى الارباح او الخسائر التي لم تتاثر بها قائمة الدخل				(×)	(×)	(×)
ربح العام					×	×
الاحتياطي القانوني		×			(×)	
توزيعات الارباح					(×)	(×)
اصدار الاحتياطيات	×		(×)		(×)	
رصيد فى 31 ديسمبر 2002	×	×	×		×	×

المصدر: د. أمين السيد احمد لطفي ، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الاجراءات التحليلية واختبارات التفاضل** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م – 2001م) ، ص 27 .

المبحث الثالث

خصائص جودة التقارير المالية

يتطلب مواكبة التغيرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات من جانب التقارير المالية المحاسبية القدرة والمرونة والاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذي يحدث على الصعيد العالمي في نظم المعلومات من الاستجابة للعرض والافصاح من جانب ومدى جودتها من جانب آخر لاغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذي القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتي من بنودها صافي الربح المحاسبي .

اهتم كثير من الفقهاء في علم المحاسبة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية واثرها المباشر سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين الحاليين والمرتقبين في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة ، مثل قرار الاحتفاظ بالاوراق المالية أو قرار التخلص منها او الدخول في استثمارات جديدة ، او من جانب تأثيرها على اسعار الاصول المالية خاصة وعلى جميع الاصول بصفة عامة[1].

ولما كان دور التقارير المالية يتمثل اثرها المباشر على الاصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى تلك المعلومات التي تحويها التقارير المالية بالاضافة إلى اعتمادها على مستوى الكفاءة التي يتمتع بها السوق ونوعية تلك الكفاءة ، هل هي كفاءة تبادلية ام كفاءة تشغيلية ام كفاءة هيكلية ام جميعهامعاً [2].

مما لا شك فيه أن للتقارير المالية خصائص لابد ان تكون متوافرة لتحقيق اغراض الجودة ولتحقيق المصداقية في الدخل المحاسبي ، الامر الذي يتطلب معه البحثدائماً عن خصائص للتقارير المالية لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذي القرار في الاعتماد عليها ، خاصة وان قياس الدخل المحاسبي اصبح في ظل تطورات معايير المحاسبة يعتبر على قياس القيمة العادلةبدلاً من التكلفة التاريخية للافصاح عن القيم الواقعية للاصول في ظل ظروف التذبذب في الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة بالتدفقات النقدية المخصومة [3].

قام البعض بعرض العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية عند قياس الدخل المحاسبي والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة وسوق المنافسة الكاملة من خلال الشكل (1/3/2):

الشكل رقم (1/3/2)

العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية وبين قياس الربح المحاسبي

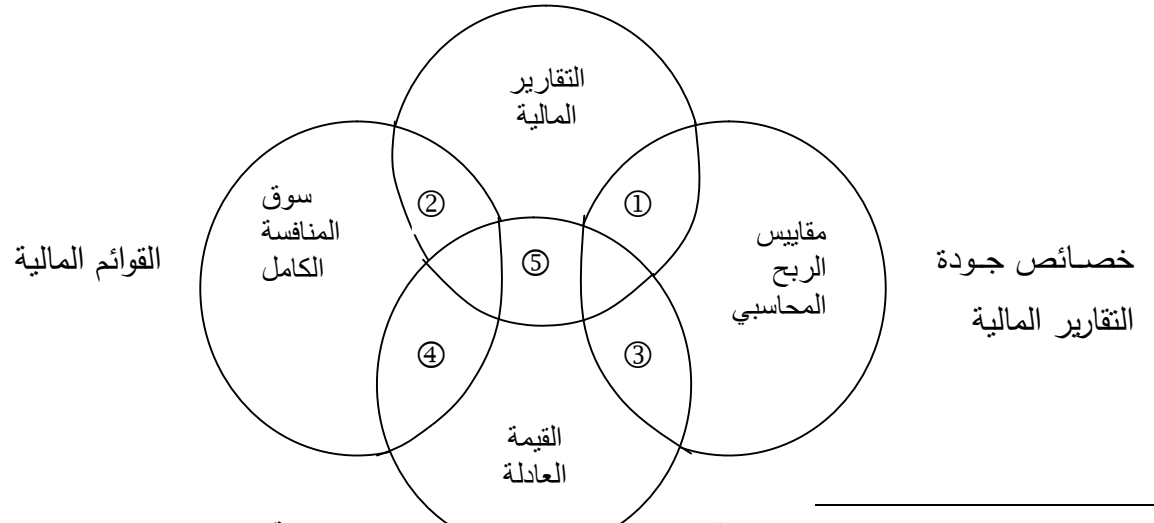

([1]) احمد حلمي جمعة ، عطا الله خليل ، **معايير التدقيق وتكنولوجي ، التطورا ت الحالية** ، (المنوفية : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد الثاني ، 2002م) ، ص 321 .

([2]) محمد اشرف عبد البديع ، **دور الافصاح الدفتري عن معلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية** ، (اسيوط : جامعة اسويط ، كلية التجارة ، المجلة العلمية ، العدد 30 ، 2001م) ، ص 514.

([3]) عطا الله خليل ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشدي قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية** ، (عمان : جامعة الزيتونة ، المؤتمر العلمي الرابع ، 15 – 17 فبراير ، استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) ، 2005م) ، ص 17 .

المصدر : محمود عبد الحميد ، **مدى تأثير متغيرات الحجم والاداء وسياسة الافصاح على شمولية الافصاح في التقارير المالية المنشورة** ، (سوهاج : جامعة سوهاج ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية ، 1999م) ، ص 63 .

يرى الباحث ان الشكل السابق يبرز العلاقة بين خصائص جودة التقارير المالية وبين قياس الربح المحاسبي في ظل محاسبة القيمة العادلة.

تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (1) في الدور المتبادل بين كل من جودة التقارير المالية واثرها على قياس الربح المحاسبي في الوقت الذي يؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاسه على خصائص التقارير المالية من خلال المعلومات المحاسبية المنشورة بالقوائم المالية من خلال ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (2) ، اما المنطقة رقم (3) فتشير إلى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي بينما تشير المنطقة (4) إلى العلاقة القوية بين الاصدارات المهنية الرامية إلى توحيد قياس القيمة العادلة للاصول المعروضة في القوائم المالية في ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الاصول سواء ان كانت ماليه او اصول اخرى ، اما المنطقة رقم (5) فهي نقطة التقاء وترابط العناصر الاربعة التي تمثل في الاثار المباشرة لمدى دلالة جودة التقارير المالية والتي تؤدي إلى القياس العادل لقيم الاصول متمثلاً في مدى تأثير جودة التقارير المالية على الاداء وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية .

مما لا شك فيه ان الخصائص التي تتسم بها التقارير المالية تمثل الامداد المباشر للمحاسب من معلومات عند اعداد القوائم المالية تتمثل في خصائص اساسية ويمكن عرضها في الشكل رقم (2/3/2):

الشكل رقم (2/3/2)

الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

ت	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	المقصود بها
1	الملاءمة	وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والاغراض التي تعد من اجلها وتساعد من يتخذ القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار .
2	الوثوق	ان تكون هذه المعلومات مستندية ، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرز الثقة في تلك المعلومات كما تبرز إمكانية الاعتماد عليها ، كما ان النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام اساليب معينة للقياس والافصاح المحاسبي يستطيع ان يتوصل إليها شخص آخر ومستقل عن الشخص الاول بتطبيق نفس الاساليب
3	الحياد	اصطلاح يصف عدم التحيز هذه الصفة تتفق مع مستندية المعلومات ، لأن المعلومات المتحيزة ويحكم طبيعتها معلومات لا يمكن الثقة بها او الاعتماد عليها ، وتساعد المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد الوفاء بالاحتياجات المشتركة لمتخذي القرار وتتسم المعلومات المحاسبية بانها

		معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب اي نتائج محددة مسبقاً.
4	القابلية للمقارنة	يؤدي إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بين اداء المنشأة واداء المنشآت الاخرى خلال فترة معينة ، كما تمكن من المقارنة باداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمينة المختلفة
5	التوقيت الملائم	تقديم المعلومات في حينها ، بمعنى انه يجب اتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها وذلك لان هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها او إذا تم التراخي في تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الاحداث التي تتعلق بها
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها وتتوقف امكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية ، كما تتوقف على قرارات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية اخرى
7	الاهمية النسبية والافصاح التام الامثل	إن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب ان تفصح عن كافة المعلومات المحاسبية ذات الاهمية النسبية وكثيراً ما تتطور المعلومات المحاسبية باعتبارها وسيلة قياس واتصال وتقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الاهمية النسبية
8	القيمة التنبؤية	اي ان تكون للمعلومات المحاسبية امكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية
9	اقتصادية المعلومات	تتمثل في الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد اكبر من تكلفة انتاجها
10	الثبات	وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والاساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى إذا ما دعت الحاجة إلى تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم اخذ ذلك بعين الاعتبار من قبل المستخدم .

المصدر : من اصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي قائمة المساهمين رقم (2) التي تم اصدارها في 1980م بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية .

من الشكل رقم (2/3/2) يرى الباحث انه متى كان هناك توافر بالقدر الكافي لخصائص جودة التقارير المالية كلما كان الحكم بها عالياً ، بالشكل الذي ينعكس على دقة قياس الربح المحاسبي في القوائم المالية .

كما توجد مجموعة من الخصائص التي تتصف بها جودة التقارير الماليةطبقاً لاصدارات مجلس معايير المحاسبة الامريكي لكي تكون مفيدة للمستخدمين ومما لا شك فيه ان تحقق المنفعة والاستفادة لمستخدمي التقارير المحاسبية مرتبط بجودة هذه المعلومات ، تتمثل هذه الخصائص في الشكل التالي :

شكل رقم (3/3/2)

خصائص جودة التقارير المالية

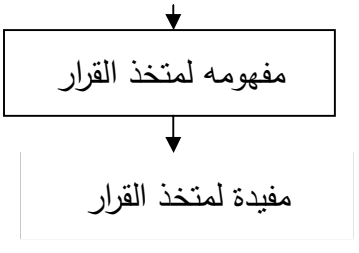

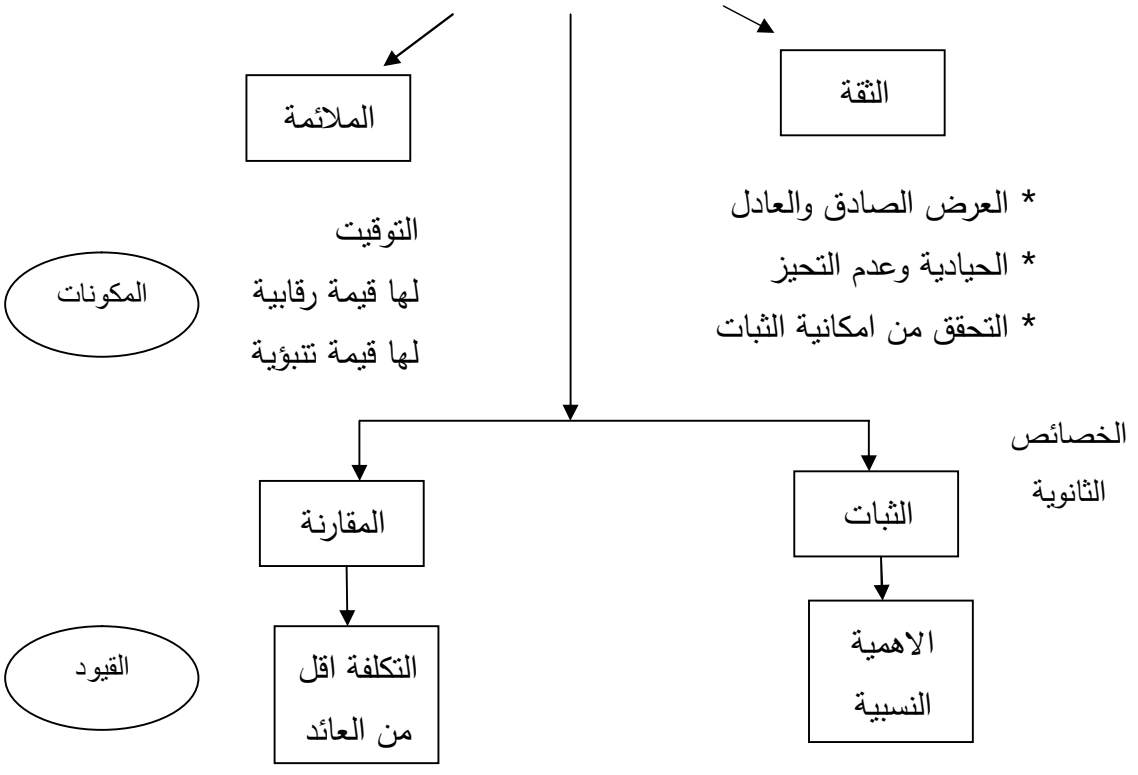

المصدر : هشام فاروق الابياري ، **نحو نظام مقترح للشفافية في القوائم المالية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2009م) ، ص 331.

يتضح للباحث من الشكل رقم (3/3/2) الآتي :

1. العرض الصادق والعادل يعبر عن مضمون الظاهرة الاقتصادية .
2. العرض الصادق العادل يركز على الجوهر فوق الشكل وبالتالي فإن المعلومات تكون مفيدة في اتخاذ القرارات .
3. صعوبة التحديد الدقيق والواضح لمفهوم الموثوقية وامكانية الاعتماد عليها وبالتالي اختلاف الثبات .
4. صعوبة القياس الكمي للموثوقية وامكانية الاعتماد .

تجدر الاشارة إلى ان مجلس معايير المحاسبة الامريكية حدد خصائص اخرى يمكن اضافتها للخصائص السابقة مثل الشفافية والدقة والوضوح ، الصدق ، وثبات السياسات والاجراءات المتبعة في إعداد التقارير المالية من فترة لأخرى إضافة إلى القيود التي تخضع لها فائدة المعلومات المحاسبية مثل الاهمية النسبة والتكلفة والعائد [1].

([1]) Financial Accounting Standard Board (FASB), **Conceptual Frane Work for Financial Repo**rting, New York, 2006,P.40.

ونتيجة لأهمية التقارير المالية وما تحويه من معلومات وايضاً ما تعرضت له جودة التقارير المالية من تحريفات وظهور ما يعرف بجودة التقارير المالية والاجتماعية ، ظهرت ضرورة الحاجة إلى اعادة الثقة في التقارير المالية وتفصيل هيكل الرقابة الداخلية على التقرير المالي [1].

العوامل المؤثرة في خصائص جودة التقارير المالية

تعتبر جودة التقارير المالية وسلامتها الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه ولكن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في عملية انتاج التقارير المالية وتوصيلها يمكن بيانها في [2]:

1. المقومات المادية

تتضمن المكونات المادية مثل الادوات والاجهزة المحاسبية اليدوية والآلية التي يتم استخدامها في انتاج المعلومات المحاسبية .

2. المقومات البشرية

تتمثل في مجموعة الاشخاص القائمين على تشغيل النظام المحاسبي والعاملين فيه .

3. المقومات المالية

تشمل كافة الاموال المتاحة للنظام والتي يستخدمها للقيام بمهامه ووظائفه .

4. قاعدة بيانات

تحتوي على مجموعة من الاجراءات التطبيقية والبيانات الضرورية الازمة لتشغيل النظام وتحقيق اهدافه .

مما سبق يرى الباحث ان التطبيق السليم لنظام التقارير المالية يؤدي إلى جودة التقارير المالية .

تعتبر التقارير المالية هي الوسيلة الاساسية للاتصال بين الادارة والاطراف الاخرى المهتمة بالمنشأة ، ومن خلال التقارير المالية يمكن للاطراف الاخرى التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة ، وما حققته المنشأة من نتائج ، كما ان التقارير المالية هي تطبيق لمجموعة من المعايير المحاسبية ، وكذلك تطبيق لمجموعة من الآليات التي تساعد على الرقابة والاشراف على القائمين باعداد التقارير المالية .

تعرف الجودة بشكل عام على انها عمل الشيء الصحيح بالطريقة الصحيحة من اول مرة وفي كل مرة، طبق لمجموعة محددة من المعايير ، فجودة التقارير المالية تعني وضوح وشفافية التقارير المالية وتوافر المعلومات في التوقيت المناسب [3].

([1]) دعاء عبد الوهاب نصر عبد الله ، **اطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية** ، (حلوان: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) ، ص 387.

([2]) علي عبد الباسط كمون، **حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية** ، (حلب: مجلة المحاسبة ، العدد 56 ، 2014م) ، ص 20.

([3]) هشام حسن عواد المليجي ، **تقييم جودة التقرير المالي الالكتروني** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 2003م) ، ص 19 .

اتساقاً مع السياق السابق تعني جودة التقارير المالية تحقيق خصائص الجودة المتفق عليها وهي الملاءمة وامكانية الاعتماد والقابلية ، وهو خصائص عامة يمكن استخدامها في تقييم جودة التقارير المالية سواء الورقية ام الالكترونية.

العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية

توجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة التقارير المالية ، وقد اقترح البحث المحاسبي العديد من العوامل التي من المحتمل ان تؤثر على جودة التقارير المالية ومن اهم العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية ما يلي [1]:

1. المعايير المحاسبية

تقوم المعايير المحاسبية بدور هام في تنظيم السياسة المحاسبية ويتم ذلك من خلال استخدامها في اعداد وعرض التقارير المالية ، ويتم اعداد تلك المعايير في ضوء الاطار الفكري للمحاسبة المالية، واكد مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) أن ضمن العلاقة الرئيسية على جودة المعايير المحاسبية ، حيث يجب توفير معايير عالية الجودة على الرغم من الاتفاق على ضرورة توفير معايير محاسبية ذات جودة عالية حتى يمكن توفير تقارير ذات جودة عالية إلا ان الاراء اختلفت بشان هذه الجودة والمتطلبات التي يجب توفيرها في المعايير المحاسبية .

وفي هذ الصدد فهناك اربعة وجهات نظر لتقييم جودة المعايير المحاسبية [2]:

أ. وجهة نظر واضعي المعايير المحاسبية ، حيث يهتمون بتحديد اهم الخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية اثناء مرحلة الصياغة والاعداد ، حتى يمكن الوصول إلى معايير محاسبية عالية الجودة .

ب. وجهات نظر معدي ومراجعي التقارير المالية ، حيث يهتمون بالخصائص التي يجب توافرها في المعايير المحاسبية بحيث تتمتع المعايير بالقابلية والفهم والتطبيق وتحسين المعايير للاداء والممارسات المحاسبية اثناء مرحلة اعداد التقارير المالية ومراجعة التقارير المالية .

ج. وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية ، حيث يهتمون بتلبية المعايير المحاسبية لاحتياجات مستخدمي التقارير المالية وذلك من خلال مدى توافر خصائص معينة في المعلومات المحاسبية

([1]) هشام عواد المليجي ، **استخدام النظرية المحددة المتعددة في بناء اطار لمعايير تقييم جودة الاطر الفكرية للمحاسبة المالية** ، (حلوان: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العليمة للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2010م) ، ص 15.

([2]) أحمد سعيد قطب ، **تقييم جودة المعايير المحاسبية – دراسة مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2003م) ، ص 134.

للحكم على مدى جودتها وقد اخذ المشروع المشترك بين معايير المحاسبة المالية الامريكي والدولي بوجهة النظر هذه .

د. وجهة نظر سوق الاوراق المالية ، حيث يتم تقييم جودة المعايير المحاسبية بمدى فاعليتها في تخصيص الموارد في سوق الاوراق المالية ، وسيتم هذا التقييم بناء على المحتوى المعلوماتي للمعلومات المحاسبية وتأثيرها على متخذي القرارات .

2. حوكمة الشركات

تعتبر حوكمة الشركات احد الوسائل الاساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية والازمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات والتي ترجع إلى الفساد المالي والاداري، والممارسة غير السليمة للرقابة والاشراف ونقص الخبرة والمهارة ، كذلك اختلال هيكل التمويل وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها بالاضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الافصاح والشفافية وعدم اظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الاوضاع المالية للمنشأة [1].

من الجدير بالذكر انه ليس هناك تعريف محدد للحوكمة فتذكر الدراسات القانونية على حوكمة الشركات على أساس العلاقات التعاقدية بين مختلف الاطراف المهتمة بالشركة ، بينما تركز الدراسات الاقتصادية على أساس ان الحوكمة هي الاطار الذي يعمل على تعظيم الربحية وقيم الشركة في الاجل الطويل ، كما تركز الدراسات السلوكية للحوكمة على وجهات النظر الاخلاقية باعتبرها أساس لحماية حقوق الاقلية [2].

فحوكمة الشركات هي مجموعة من الاختصاصات التي تؤدي إلى تعزيز الرقابة على ادارة الشركة والذي يؤدي إلى تعظيم قيمة الشركة وحقوق المساهمين ، وحماية اصحاب المصالح الاخرى في الشركة .

3. المراجعة الخارجية

تمثل خدمات المراجعةدوراً محورياً في تحديد مدى جودة التقارير المالية ، حيث تتأثر جودة التقارير المالية بالمراجع الخارجي ، وذلك لأن الهدف من المراجعة الخارجية هو التخلص من الاخطاء المقصودة وغير المقصودة في جودة التقارير المالية ، وبالتالي تحسين جودة التقارير المالية ، وتتطلب معايير المراجعة الخارجية من المراجع الخارجي أن يناقش مع لجان المراجعة مدى جودة المعايير

([1]) صالح محمد رضا ، **دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 2010م) ، ص 57.

([2]) ياسر السيد كساب ، **دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد 73، 2009م) ، ص 1 .

المحاسبية المستخدمة في اعداد التقارير المالية وليس فقط المعايير المستخدمة في إعداد التقارير المالية [1].

4. لجان المراجعة

تعتبر لجان المراجعة من الاتجاهات الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول ، كما توصي العديد من المنظمات المهنية والعلمية بتكوينهانظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عملية التقارير المالية والافصاح لحملة الاسهم وكذلك لتدعيم استقلالية عملية المراجعة .

تعتبر لجان المراجعةتطويراً لعملية المراجعة في معناها الواسع ، حيث جاءت فكرتها بهدف توفير وسيلة فنية ورقابية تعمل على حماية اصحاب المصالح المختلفة بالمنظمة من خلال توفير تاكيدات اضافية بان مجالس ادارة المنظمات تؤدي مسئولياتها ووكلاء عنهم بكفاءة وفعالية ، فلجان المراجعة تقوم بالتاكيد من وجود بيئة رقابية داخلية فعالة احد عناصرها وظيفة مستقلة لمراجعة الداخلية ذات جودة مرتفعة مع توافر نظام معلومات سليم يتضمن جودة التقارير المالية [2].

يعتبر الهدف الرئيسي من لجان المراجعة هو تأكيد زيادة جودة التقارير المالية ، فهي تلعبدوراً محورياً في مجال الارتقاء بجودة التقارير المالية وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف فهي تقوم بالتاكيد على تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وتدعيم استقلالية وظيفة المراجعة عن ادارة المنظمة ومساعدة المراجع الخارجي على اداء عملية المراجعة بدون اي ضغوط تؤثر سلباً على جودة التقارير المالية [3].

5. المراجعة الداخلية

يعتبر موضوع المراجعة الداخلية من الموضوعات التي تناولها الفكر المحاسبي منذ زمن طويل الا ان معظم هذه الدراسات اهتمت بمعايير جودة المراجعة الداخلية ، ومدى اهتمام المراجع الخارجي بهذه المعايير عند اعتماده على عملية المراجعة الداخلية وعلى الرغم من ان المراجعة الداخلية لها تأثير كبير على جودة التقارير المالية فهناك القليل من الدراسات التي اهتمت بهذه القضية إلا انه بصفة عامة المراجعة الداخلية تلعبدوراً هاماً وفعال في الحد من سلوك الادارة نحو التلاعب في جودة التقارير المالية ومن ثم تحسين جودة التقارير المالية[4].

7. هيكل الملكية :

([1]) مجدي محمد سامي ، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد 2 ، 2009م) ، ص 184 .

([2]) **المرجع السابق** ، ص 190 .

([3]) عبد اللطيف محمد عبد الرحمن ، **أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، 2009م) ، ص 207 .

([4]) ياسر السيد كساب ، **مرجع سابق** ، ص 238 .

ادى ظهور هيكل الملكية في شركات المساهمة والتي تتميز بانفصال الملكية عن الادارة إلى ظهور مشاكل عديدة يطلق عليها مشاكل الوكالة ، فالادارة تسعى إلى تعظيم ما تحصل عليه من عائد ومكافآت حتى ولو على حساب الملاك وكذلك من خلال التعاقد ، وهناك العديد من المحاولات لحد مشاكل التعارض بين الادارة والملاك ، وذلك من خلال تنويع التعاقدات وتنويع الحوافز التي تحصل عليها الادارة [1].

يعتبر هيكل الملكية أحد آليات حوكمة الشركات والتي تؤثر على جودة التقارير المالية ، حيث تعدد وتنوع هياكل الملكية ، حيث يوجد ما يسمى بهيكل الملكية المشتقة والذي يتم بملكية عدد كبير من المساهمين لعدد صغير من الاسهم وهنالك الملكية المركزة التي تتسم بملكية عدد قليل من السماهمين لعدد كبير من الاسهموفضلاً عن اشتمال كل نوع من انواع هياكل الملكية على عدد من الانواع الفرعية ، وهيكل الملكية يؤثر على جودة التقارير المالية ، وقد يكون هذا الاثر ايجابي ام سلبي ولكن باي حال فإنه يؤثر على جودة التقارير المالية.

8/ خصائص الشركة

اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية على مدى تأثير خصائص الشركة على جودة التقارير المالية، ومن اهم هذه الخصائص ما يلي [2]:

أ. اداء الشركة ، حيث من المتوقع مع اداء الشركة الضعيف ان تلجأ الشركة إلى التلاعب في رقم الدخل ، ادارة الدخل مما يعني انخفاض جودة التقارير المالية.

ب. نسبة المديونية ، عندما تكون نسبة المديونية للشركة عالية تلجأ إلى التلاعب في التقارير المالية وهو ما يعني انخفاض في جودتها .

ج. حجم الشركة ، فعندما يكون حجم الشركة كبير تقوم ادارة الشركة بتقديم تقارير مالية عالية الجودة ، بالاضافة إلى ان الشركات الكبيرة يكون لديها نظام رقابة فعال وذلك عكس الشركات الصغيرة والشكل رقم (4/3/2) يوضح العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية :

شكل رقم (4/3/2)

العوامل المؤثرة على جودة جودة التقارير المالية

العوامل المؤثرة على جودة جودة التقارير

([1]) هشام محمد عواد ، **أثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلومات للتقارير المالية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 2010م) ، ص 25.

([2]) الرفاعي ابراهيم مبارك ، **جودة انشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ادارة الارباح** ، (الرياض : جامعة الملك سعود ، 2010م) ، ص 16.

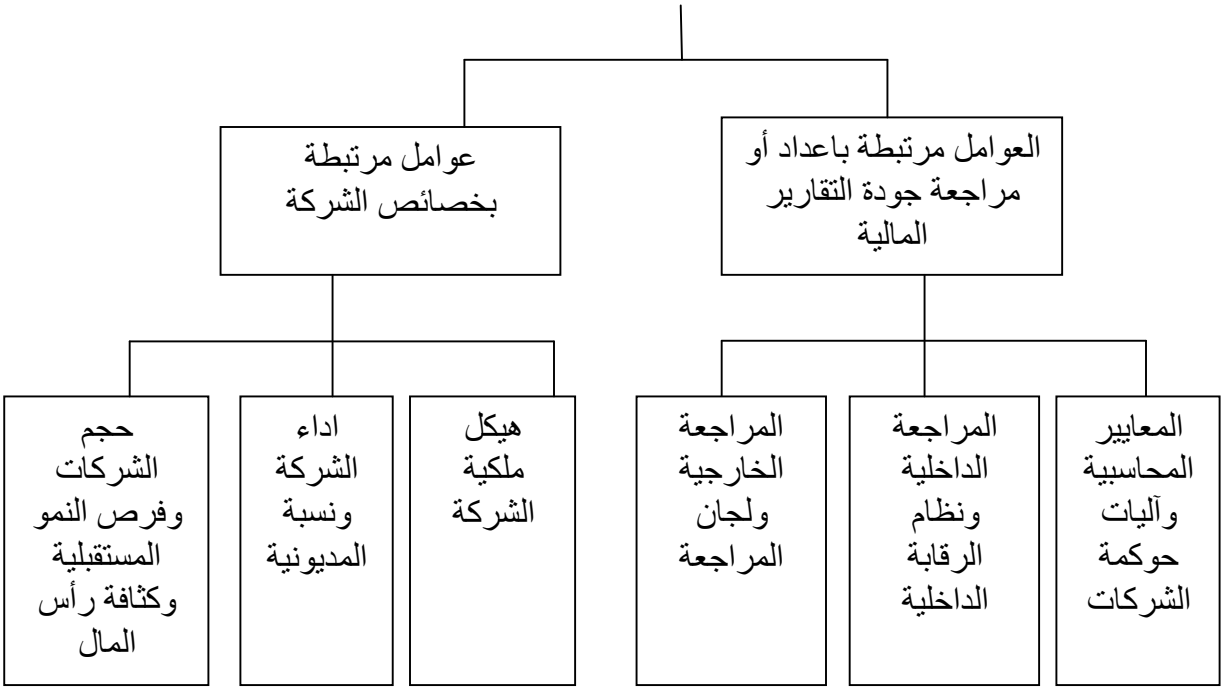

المصدر : إعداد الباحث ، 2015م.

الشكل رقم (4/3/2) يوضح العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية وتنقسم الى عوامل مرتبطة باعداد ومراجعة التقارير المالية وعوامل مرتبطة بخصائص الشركة.

تأثير خصائص جودة التقارير المالية على اداء المنشأة:

إن عوائد ومزايا جودة التقارير المالية ستؤدي إلى تحسين الاداء المالي للمنشأة ، إدارة المخاطر، نظم الرقابة الداخلية وعملية تبادل الاسهم ، كما انها ستدعم نمو المنشأة بجانب تحقيق جودة جودة التقارير المالية.

إن استخدام إجراءات التقارير المالية الفعالة سيعتمد على عوائد سوق راس المال ووفورات تكاليف الوكالة وتكاليف التقرير عن حساسية المعلومات المالية ، كما ان الافصاح المعلوماتي سيتم توفيره عندما تكون للمنشأة احتياجات راسمالية ، بجانب سعيها لزيادة الاموال في اسواق السهم والدين ، وبصفة عامة أن المنشأة ستميل إلى الافصاح عن المعلومات المحاسبية زات الجودة العالية عندما يكون الاداء مرضي[1].

إن جودة السلوك المالي للمنشأة والتقارير المالية ستعتمد على مستوى عدم تماثل المعلومات ، وتشير جودة التقارير المالية على دوام الافصاح عن الاحتياطي الاختياري مع اتصافه بالحداثة والجودة العالية، كما ان المنشآت ذات التقارير المالية الفعالة ستميل الى اظهار مستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات في

([1]) علاء محمد ماو العين ، **مجدي مليجي عبد الحكيم ، محددات تطبيق حوكمة الشركات واثرها على مستوى جودة التقارير المالية ،** (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2012م) ، ص 220.

ظل فترات عدم التأكد وسيتم مكافأتها من خلال سوق الاسهم ، حيث يتم اعلان المستثمرين بالمعلومات عن الاستراتيجيات المالية والادارية والتوقعات المستقبلية كما تؤثر جودة التقارير المالية على المشاركين في الاسواق مع خفض التكاليف السياسية والتنظيمية بجانب خفض اي اشارات إدارية سلبية محتملة ، وان المنشآت ذات التقارير المالية الفعالة ستميل إلى توفير درجات عالية من الافصاح الاعلامي وحجم تداول الاسهم ، الملكية المؤسسية والمتابعة التحليلية ، كما ان المنشآت ذات الملكية المتفرقة والتي تسعى إلى جذب المستثمرين للمؤسسة سيمثل ايضاً إلى نشر التقارير المالية بشكل مكثف للاطراف المعنية ، كما انه من الممكن تحسين وتطوير التقارير المالية عن طريق زيادة كمية ونوعية وتوقيت المعلومات المفصح عنها في الاعلان عن الارباح ، وفي التقارير السنوية ، بالاضافة إلى اطلاق الاعلام ومواقع الانترنت للمنشأة .

مما سبق يرى الباحث أن التقارير المالية من الممكن تعزيزها وتقويتها عن طريق الاستمرار في امداد الاعلام بالمعلومات اللازمة عن الاداء المالي للمنشأة وتوقعاتها وقراراتها التحويلية والاستثمارية .

محددات جودة التقارير المالية [1]:

1. المنفعة.
2. التكلفة .
3. الاهمية النسبية (عينة الاعتراف) .
4. الممارسات السائدة في الصناعة .
5. سياسة التحفظ .

مما سبق يرى الباحث ان التقارير المالية تعتبر مخرجات مالية توضح قوائم المنشأة وطبيعة عملها الداخلي وتهتم المحاسبة بالتقارير المالية لأنها وسيلة ملخصة لعمليات المشروع .

([1]) رضوان حلوة حنان ، **مرجع سابق** ، ص 118.

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الاول: نبذة تعريفية عن سوق الخرطوم للاوراق المالية

المبحث الثانى : اجراءات الدراسة الميدانية

المبحث الثالث : تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الد

نبذة تعريفية عن س للأوراق المالية

بدأت فكرة إنشاء سوق للأوراق المالية في السودان منذ العام 1962م حيث تم إجراء العديد من الدراسات والاتصالات بدأتها وزارة المالية وبنك السودان بمشاركة مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. [1]

في العام 1982م تمت إجازة قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية من قبل مجلس الشعب لكي ينظم إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان ولكن لم يتم أي شئ في هذا المجال حتي عام 1992م .

بدأت الخطوط الجادة لإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية في أغسطس 1992م وذلك في ظل سياسة التحرير الاقتصادي والتي نادي بها البرنامج الثلاثي بالإنقاذ الاقتصادي (1990م – 1993م).

تم تأسيس هيئه الأسواق المالية في عام 1992م وفي نوفمبر من نفس العام أقر مجلس الوزراء تعديلات على قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 1982م ولكن هذا القانون المعدل لم يفي بكل الأغراض لإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية.

قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية:

- في عام 1994م أجاز المجلس الوطني الانتقالي قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية والذي أصبحت بموجبة سوق الخرطوم للأوراق المالية كياناً قانونياً مستقلاً .
- بدأ العمل في السوق الأولية (سوق الإصدارات) في العاشر من شهر أكتوبر 1994م.
- بدأ العمل في السوق الثانوية (سوق التداول) في شهر يناير من العام 1995م بعدد 24 شركة مدرجة.
- في العام 1996م ارتفع عدد الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية من 34 إلى 40 شركة.
- في العام 1997م : زيادة مقدرة في رأس المال السوقي سوق الخرطوم للأوراق المالية من 31 مليون دولار أمريكي إلى 139 مليون دولار أمريكي .
- تأسيس بنك الاستثمار المالي للمساهمة في تنمية التعامل في سوق الأوراق المالية .
- في العام 1999م بدأ العمل بنظام السوق الموازية وتم تصنيف الشركات المدرجة بالسوق الثانوية وفقاً لاستيفائها للشروط المنظمة لإدراج الشركات في أي من السوقين النظامي أو الموازي .
- في العام 2001م بداية إدراج العديد من صكوك الصناديق الاستثمارية وشهادات المشاركة الحكومية (شهامة).
- في العام 2002م توسع في علاقات السوق مع المؤسسات المالية الإقليمية والدولية [2].
- تطور سوق الخرطوم للأوراق المالية في العام 2003م ، تم إعلان مؤشر الخرطوم وإدراج السوق في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي .

([1]) قسم التوعية والأبحاث ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، العدد 1 ، 2011م ، ص 9.

([2]) **المرجع السابق** ، ص 11 .

- إدراج سهم سوداتل تقاطعياً في سوق أبو ظبي للأوراق المالية في العام 2004م. بلغ حجم التداول أعلى معدل له منذ إنشاء السوق. تم توقيع اتفاقية تعاون مشترك بين سوق الخرطوم للأوراق المالية وبورصتي القاهرة والإسكندرية.
- في العام 2005م ارتفاع قياسي في حجم التداول إلي 1.21 مليار جنية وارتفاع في المؤشر بنسبة نمؤ بلغت 97.3% وارتفاع في القمة السوقية إلي 7.47 مليار جنية وحسب قاعدة بيانات صندوق النقد العربي أقل السوق المرتبة الأولي من حيث نمو القيمة السوقية مقارنة ببقية الأسواق العربية بلغت 50.8% .
- في العام 2006م ارتفاع كبير في معدلات التداول حيث سجل حجم التداول 2.06 مليار جنية بنسبة نمؤ بلغت (7%).

هناك مجموعة من الاعتبارات التي يجب مراعاتها عند حصر وتحديد البدائل الاستثمارية: (إن يسهم البديل المقترح في تحقيق الأهداف المحددة بصورة مباشرة. إذ يأخذ البدائل المقترح لكل حسباته لإمكانيات والموارد المتاحة . إمكانية لمد البدائل المقترح المرتقبة كمياً ، مما يساعد علي تقييمه بطريقة سليمة).

مرحلة الدراسات المبدئية لجدوى البدائل الاستثمارية : تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل اتخاذ القرارات الاستثمارية ، حيث يتم إجراء دراسة استطلاعية لكل البدائل الاستثمارية من حيث الإبعاد البيئية ولإبعاد الاقتصادية والقانونية والسياسية التسويقية ، فإذا كانت النتائج غير مشجعة يكون القرار عدم إجراء الدراسات التفعيلة ورفعت البديل الاستثماري .

مرحلة دراسات الجدوى التفصيلية للبدائل الاستثماري : إذا كانت نتائج دراسة الجدوى المبدئية مشجعة ولكنها غير كافية يتم إجراء مجموعة من الدراسات التفصيلية : (دراسة الجدوى التسويقية – دراسة الجدوى الفنية والهندسية – دراسة الجدوى المالية والاقتصادية).

مرحلة التقييم والمفاضلة بين البدائل واتخاذ القرار الاستثماري : بعد تجميع بيانات دراسات الجدوى التفصيلية المتعلقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للبديل الاستثماري يتم تطبيق معايير تقويم المشروعات الاستثمارية اختيار البديل الاستثماري الأفضل وفقاً لهذه المعايير .

مرحلة تنفيذ القرار الاستثماري ومتابعة تنفيذه وتقويمه : إذا كان قرار الاستثمار بالقبول يتم تأسيس أو استثناء المشروع ثم يتم تجربة تشغيل المشروع ، وبعد التأكد من نجاح التنفيذ يتم تشغيل المشروع نهائياً ، ثم يتم عملية تقييم أداء المشروع وحتي الأرباح .

الإطار المؤسسي لسوق الخرطوم للأوراق المالية :

مسئوليات وأهداف ووظائف ومزايا وأنواع سوق الخرطوم

أولاً المسئوليات:

يكون المجلس مسولاً مسئولية كاملة عن إدارة تعريف شئون السوق وتحقيق أغراضها ووضع السياسة العامة لها في إطار السياسات المالية والاقتصادية العامة والخطط لتشييد وتنفيذ أعمالها مع عدم الإخلال بعموم ما تقدم ويكون المجلس السلطات التالية: [1]

1. إجراء الدراسات عن السوق في ظل الظروف السياسية والمالية والاقتصادية السائدة .
2. وتقديم التوصيات للجهات الحكومية ذات العلاقة بكل الأمور التي تساعد علي تنمية السوق وحماية أموال سوق الخرطوم للأوراق المالية .

نص قانون سوق الخرطوم للأوراق المالية علي أن تكون للسوق الأغراض التالية:

1. تنظيم ومراقبة سوق الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً وتحويل ملكيتها وفقاً للقوانين واللوائح السائدة .
2. تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين كالموظفين وتهيئة الظروف والملائمة لتوظيف المدخرات والأوراق كالمالية مما يعود بالنفع علي المواطن والاقتصاد السوداني .
3. العمل على توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلي نقل الملكية للأصول الرأسمالية للدولة إلي أوسع الفئات الوطنية.
4. تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عن طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور.
5. ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية حماية لصغار المستثمرين .
6. اقترح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحكومي رؤوس الأموال والإشراف علي السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل والآجل في السودان وذلك بما يتحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية . [2]
7. العمل على تبادل الخبرات وذلك بالاتصال بالأسواق المالية العامة العالمية الإقليمية العربية والانضمام لعضويتها .
8. إنشاء جهاز موحد تنظيم وتحويل ملكية الأوراق المالية وإيداعها ومتابعة شئون المساهمين وإدارة المركز والإشراف والرقابة علية .
9. ترشيح قواعد السلوك المهني والمراقبة الذاتية والاتصالات بين الوكلاء والعاملين في مجال التعامل بالأوراق المالية .
10. تأهيل الموظفين والوكلاء بما يتناسب المستأجرات التي تطرأ علي صناعة الأوراق المالية بهدف رفع كفائهم العلمية والعملية . [1]

([1]) **المرجع السابق** ، ص 11 .
([2]) سوق الخرطوم للاوراق المالية .

ثانياً: وظائف ومزايا وأنواع سوق الخرطوم للأوراق المالية:

لم تعد أسوق الخرطوم للأوراق المالية اقتصادياً وإنما أصبحت ركناً اساسياً من الأركان المالية وكانت أهميتها تنبع من كونها احد الأدوات الهامة التي تعمل علي تحديد المدخرات المالية ومن وظائفها: -

1. تعريف جمهور المستثمرين ورجال الاعمال بالشوكات والمؤسسات الوطنية حيث يعطي حجم التداول أسهم الشركات وأسعار أسهمها مؤشراً واضحاً .
2. تنظيم ومراقبة عملية الإصدار الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية والتعامل معها بالشكل الذي يكمل سلامتها.
3. توفير تشكيلية متنوعة من الأوراق الاستثمارية تهيئة لكل مستثمر اختيار الوجهة المناسبة.
4. من عادة المستثمرين في الأوراق المالية تسهيل استثماراتهم أو (حولاتهم) إلي نقود بسرعة وسهولة .
5. حماية جمهور المستثمرين من عمليات النصب والاحتيال .

كما يقوم سوق الخرطوم للأوراق المالية من خلال القوانين واللوائح التي تنظم أعمالها بالإشراف والمراقبة علي سير عمليات تداول الأوراق المالية بيعاً وشراءًبالإضافة إلي تنظيم ومراقبة عملية إصدار الأوراق المالية في السودان. [2]

مزايا سوق الخرطوم للأوراق المالية :

المزايا التي تحصل عليها الشركة في حالة تحويلها إلي شركات مساهمة:

1. يتمتع التمويل الذي تحصل عليه الشركة المساهمة العامة عن طريق الاكتتاب العام بقدر كبير من الاستقرار.
2. التمويل عبر آلية الشركة المساهمة العامة كبير الحجم طويل الأجل بخلاف التمويل الذي يتم الحصول عليه من البنوك ومصادر التمويل الاخري ويلزم الشركة بسداده للجهة المحولة خلال فترة زمنية محددة.
3. إذا رغب المساهم في استرداد قيمة مساهمته في رأس مال الشركة لا يطالب به الشركة وإنما يتم بيع الأسهم عن طريق عرضها للبيع لأي مستثمر آخر عبر سوق الخرطوم للأوراق المالية وفي هذه الحالة لا تتأثر الشركة ولا موقفها المالي.
4. كما تحصل شركة المساهمة العامة علي الأولوية في حالة طلب التمويل من البنك والدعم التمويلي والفني المقدم من الصناديق الإقليمية الدولية .
5. تتمتع بميزة الإلغاء الجزئي من ضريبة أرباح الاعمال المساهمة العامة من 20% إلي 15% مقابل 35% علي الشركات الخاصة .

([1]) د. عصام الدين متولي ، **دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال** ،(القاهرة : د.ن ، 2004م) ، ص 11 .

([2]) دليل سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 2005م.

6. تستطيع شركة المساهمة العامة دعم قدراتها الإدارية من خلال مشاركة المساهمين في الجمعية العمومية . [1]

أثبتت بعض الدراسات التي أجريت إن الضغط النفسية المرتبطة بتحمل المخاطر تكون مضاعفة لدي أصحاب الشركات الخاصة بخلاف شركات المساهمة العامة. وأظهرت تلك الدراسات أن رجل الاعمال الذي يمتلك شركة بالكامل (بنسبة 100%) إذا تلخص من 25 % من أسهم الشركة الآخرين وتحول إلي شركة مساهمة عامة رغم فقدانه 25% من أرباح إلا أنه نسبة ضغوطه النفسية تعادل في وزنها ثلاث أضعاف ما فقده من أرباح.

يلاحظ إذ القانون الجديد لسوق الخرطوم للأوراق المالية قدم ميزات إضافية لتشجيع الشركات الخاصة والعائلية للتحول إلي شركات مساهمة عامة.

أنواع سوق الأوراق المالية :

وتقسم السوق المالي إلي عدة أسواق من أهمها:

1. السوق النقدي :

هي السوق التي تتداول فيها الأوراق المالية القصيرة الأجل المتدنية الأقطار ومن أهم هذه الأوراق : [2]

أ. أزونات الخزانة (الخزينة) .

ب. شهادات الإبداع القابلة للتداول .

ج. الأوراق التجارية القابلة للتداول .

2.سوق رأس المال :

هي السوق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية الطويلة الأجل ، التي من أبرزها :

أ. الأسهم .

ب. الصكوك .

وسميت بطويلة الآجل لان ليس لمشتري الورقة الحق في مطالبة الشركة باسترداد قيمتها طالما الشركة مازالت قائمة ، أو لم يحل أجلها كما في الصكوك .

3.سوق المشتقات :

وتمثل عقود المشتقات اساساً في الخيارات العقود الاجلة والعقود المستقبلية ، وعقود المبادلة . وكما يدل عليها من أسهمها فإن هذه العقود وكذلك قيمتها السوقية تشتق أو تتوقف علي القيمة السوقية لأصل آخر يتداول في سوق حاضر . فسعر العقد المستقبلي لشراء الخشب يرتبط علي سعره في السوق الحاضر الذي يتداول فيه .

([1]) **المرجع السابق** ، ص 10 .

([2]) **المرجع السابق** ، ص 3

وقيمة عقد خيار لشراء سهم ما ، يتوقف علي القيمة السوقية للسهم في سوق الأوراق المالية (وكل أنواع المشتقات غير مطبقة في سوق الخرطوم للأوراق المالي لأنها غير شرعية).

أهداف سوق الخرطوم للأوراق المالية:

نص قانون سوق الخرطوم اللأواق المالية علي أن تكون للسوق الأغراض التالية:

1. تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعا وشراء وتحويل ملكيتها وفقا للقوانين واللوائح السائدة .
2. تشجيع الإدخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع علي المواطن والاقتصاد السوداني .
3. العمل علي توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الإقتصاد الوطني وعلي نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلي أوسع الفئات الوطنية .
4. تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توافرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور .
5. ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية حماية لصغار المستثمرين .
6. إقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف علي السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الآجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. [1]

الرؤية المستقبلية والهيكل التنظيمي والمؤسسات المساهمة :

لا يخفي علي أحد الدور الهام الذي تلعبه أسواق المال في اقتصاديات الدول النامية المتقدمة علي حد سواء ، حيث أنها تمثل أحدى أدوات السياسة المالية المستخدمة في تعبئيه المدخلة المحلية وأداة جاذبة لرؤوس الأموال الأجنبية ، إضافة إلي دورها الفاعل في تمويل خطط التنمية الاقتصادية .

عندما تم انتداب السيد / عثمان حمد محمد خير مساعد محافظ بنك السودان المركزي لسوق الخرطوم للأوراق المالية في 2009/4/12م تم تكليفه من قبل السيد/ وزير المالية والاقتصاد الوطني السابق ورئيس مجلس إدارة سوق الخرطوم للأوراق المالية آنذاك الدكتور/ عوض الجاز لإعداد خطة متكاملة للترقية الأداء بالسوق وإضافة أسوق مالية جديدة بحيث يواكب التطورات الهائلة التي شهدتها الأسواق المالية الإقليمية والعالمية من حيث التقنيات المستخدمة في تلك الأسواق والأدوات المالية الجديدة التي تم استحداثها والتعبيرات الهيكلية التي شهدتها الأسواق .

([1]) تقرير : سوق الخرطوم للاوراق المالية، ص 4 .

هذا بالإضافة إلى تطوير الأنظمة المتعلقة بالتداول والتسوية والإنقاص ومراقبة التداول وإيجاد بنك للمعلومات وأنظمة نشر وتوزيع البيانات الناتجة عن التداول ، وذلك بما يلبي متطلبات وتطلعات المستثمرين المحليين والأجانب .

اشتملت الخطة علي احدي عشر محوراً كان في مقدمتها التحول من التداول اليدوي إلي التداول الالكتروني وذلك لان سوق الخرطوم للأوراق المالية ومنذ إنشائه في العام 1995م لا يزال يعمل يدوياً ولم يواكب التطورات التقنية التحديث في تلك الأسواق الإقليمية والدولية. [1]

المحاور الرئيسية للرؤية المستقبلية :

التداول الإلكتروني :

وكما هو معلوم فإن التداول الإلكتروني يندلع تحت ما يسمي الإقتصاد الرقمي Digital Economy ويعني المبادلات والتداولات التجارية التي تتم عن طريق الرسائل الإلكترونية والرقمية (Transaction – Financial Electronic) ويدخل في ذلك جميع المبادلات والصفقات والتدفقات المعلوماتية الخاصة بالأوراق المالية والأسهم والصكوك والعملات الأجنبية والسلع وغيرها.

فوائد تداول الإلكتروني :

يحقق التداول الالكتروني عدد من المكاسب منها :

1. تحسين أداء عمليات التداول ورفع كفاءتها وسرعة انجازها .
2. تحسين دقة وكفاءة عمليتان التسوية والتقاص .
3. تطوير نظام للمراقبة والتحكم في عمليات التداول ، والتسوية والتقاص .
4. تسهيل عمليات استخراج ونشر المعلومات والتقارير ، مع إمكانية عالية للتحكم في التقارير المستخرج والمعلومات المنشورة
5. تطوير نظام تقارير تتميز بالكفاءة والدقة في إعداد التقارير كما يتيح الاستعلام عن طريق شبكة الانترنت ، الرسائل القصيرة ....وغيرها. [2]
6. تسهيل ربط وتوصيل نظام السوق المحوسب مع أنظمة الدفع القومية .
7. تقليل الوقت والجهد المبذولين في عملية التداول المختلفة .
8. ترميز المستثمرين وإعطاء رقم مميز لكل مستثمر .
9. ربط جميع أعضاء السوق وبنوك التسوية في النظام الإلكتروني المحوسب.
10. ربط وتوصيل نظام السوق الالكتروني المحوسب مع الأسواق الإقليمية والعالمية .
11. زيادة الشفافية لنشاطات وعمليات السوق المختلفة .
12. تقليل ضرورة وجود الوكلاء بمباني السوق للمشارك في عمليات التداول.

([1]) **المرجع السابق** ، ص 14.

([2]) **المرجع السابق** ، ص 15.

13. تطوير نظام السوق الالكتروني موثوق فيه يضمن درجة عالية من السرية الخصوصية ، التكاملية والسلامة لبيانات السوق .
14. تشجيع الاستثمار الداخلي والخارجي وذلك بتوفير البيانات الملائمة والخاصة بتبادل الأسهم ، الصكوك، وكافة المنتجات المالية التي ستصدر وذلك لمساعدت المستثمرين لاتخاذ القرار الخاص بالاستثمار في السودان .
15. حساب مؤشر السوق العام وبالقطاعات .

عالمياً يضمن سلامة البيانات من الاختراق والسرقة ويضمن سرعة التنفيذ ويوفر أنظمة أمان موثوق بها وقاعدة بيانات جيدة . [1]

مكونات النظام الإلكتروني :

يتكون النظام من عدد من الأنظمة وهي :

1. نظام التداول الالكتروني
2. نظام التسجيل المركزي للإيداع
3. نظام التسوية والتقاص .
4. نظام الرقابة والتحكم .
5. نظام بنك للمعلومات .
6. نظام نشر المعلومات .

وكانت المشكلة الرئيسية التي واجهة الإدارة التنفيذية للسوق هي التكلفة العالية لبرامج التداول الالكتروني Soft ware وتوفير النقد الأجنبي لشرائها خاصة بالوضع في الاعتبار إن نظام التداول الالكتروني وحدة لا تقل تكلفة عن 10.000 دولار بخلاف الأنظمة الخمسة الاخري (نظام الحفظ والإيداع، التسوية والمقاص ، ومراقبة التداول ، بنك المعلومات ونظام نشر وتوزيع بيانات التداول).[2]

ولكن بتوفيق من المولي عز وجل وبدعم لا يقدر بثمن من هيئة سوق المال وسوق مسقط للأوراق المالية بسلطنة عمان تم إهدائنا برنامجاً متكاملاً شاملاً الأنظمة الستة . كما قام مشكورين بإهدائنا ستة شاشات عملاقة مجاناً ذلك الأمر الذي مكننا من البدء في الإجراءات العملية لمشروع أطلقنا عليه اسم مشروع حوسبة عمليات التداول والإيداع بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

كبدائه لرؤية السوق في استخدام تقنية المعلومات والاتصالات لتطوير أعماله.

الهيكل التنظيمي لسوق الخرطوم للأوراق المالية :

يتكون الهيكل التنظيمي الجديد لسوق الخرطوم للأوراق المالية في الدوائر الآتية : [3]

([1]) د . عصام الدين متولي ، **مرجع سابق** ، ص 10.
([2]) **المرجع السابق** ، ص 16.
([3]) **المرجع السابق** ، ص 22 .

1. مجلس إدارة السوق .
2. المستشارين (الاقتصادي + والقانون).
3. المدير العام .
4. نائب المدير العام .
5. دائرة الشئون الإدارية .
6. دائرة الشئون المالية.
7. دائرة الشركات والإصدارات
8. دائرة الدراسات والبحوث.
9. دائرة الوكلاء والقاعة.
10. دائرة التقنية .
11. دائرة المراجعة الداخلية .
12. دائرة المراجعة والتفتيش .
13. دائرة مركز الإيداع.

المبحث الثاني

إجراءات الدراسة الميدانية

يتناول الباحث في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعها في تنفيذ هذا الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها،

والطريقة التي اتبعت لتطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحثتحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة. يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من الاداريين المراجعيين والمحاسبين بسوق الخرطوم للاوراق المالية

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (100) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الاداريين والمراجعيين والمحاسبين، واستجاب (92) فرداً أي ما نسبته (92%)تقريباً من المستهدفين، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة.

للخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحث على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

1. الأفراد من مختلف الفئات العمرية (أقل من30 سنة، 30-40 سنة، 40-50 سنة، 50-60 سنة، أكثر من 60 سنة).
2. الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).
3. الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة،محاسب تكاليف ، اقتصاد، ، إدارة أعمال ،نظم معلومات محاسبية، دراسات مصرفية ، أخرى).
4. الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (محاسب مالي ، رئيس حسابات ، مراجع، محاسب تكاليف، مدير مالي، أخرى).
5. الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (أقل من 5 سنوات، 5-10 سنوات، 10-15 سنة،15-20 سنة، 20-25 سنة ، أكثر من 25 سنة).
6. الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة سودانية ،زمالة عربية ، ، زمالة أمريكية ، زمالة بريطانية، أخرى).

وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات أعلاه (خصائص المبحوثين):

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

العمر بالسنوات	العدد	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	31	%33.7
40-30	40	%43.5
50-40	18	%19.6
60-50	3	% 3.3
المجموع	92	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م.

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

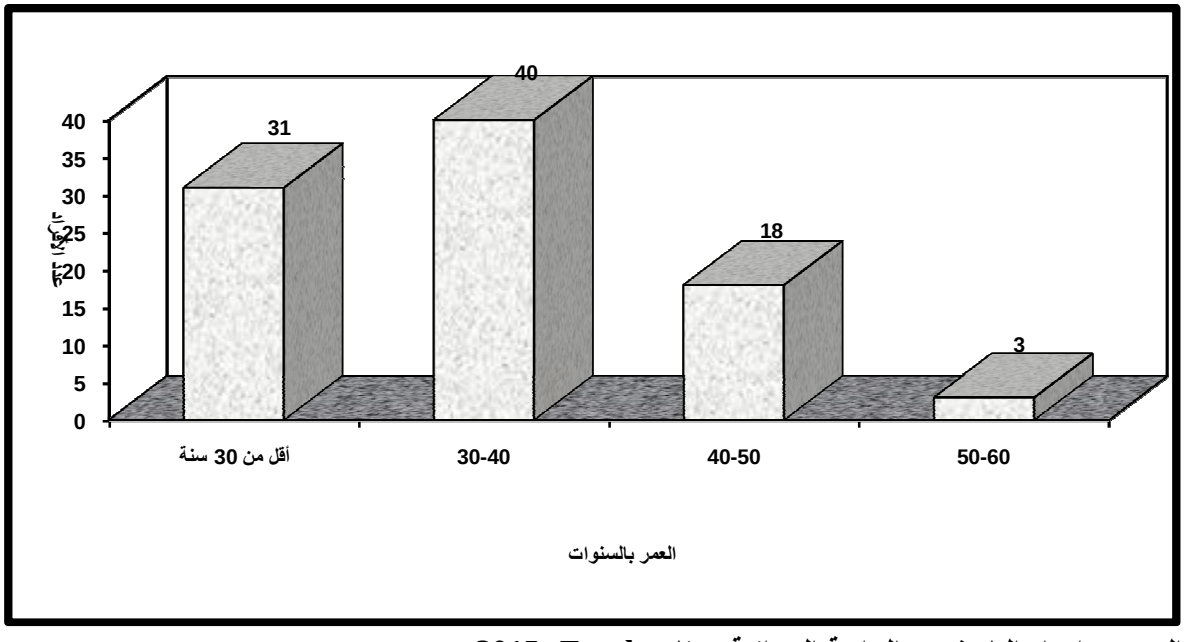

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة أعمارهم مابين (30-40) سنة، فقد بلغ عدد هؤلاء الأفراد (40) فرداً وبنسبة (43.5%) من العينة الكلية، وبلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم (أقل من 30) سنة (31) فرداً وبنسبة (33.7%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (40-50) سنة (18) فرداً وبنسبة (19.6%)، كما بلغ عدد الأفراد الذين أعمارهم ما بين (50-60) سنة (3) أفراد وبنسبة (3.3%).

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	22	%23.9
دبلوم عالي	13	%14.1
ماجستير	48	%52.2
دكتوراه	6	%6.5
أخرى	3	% 3.3
المجموع	92	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

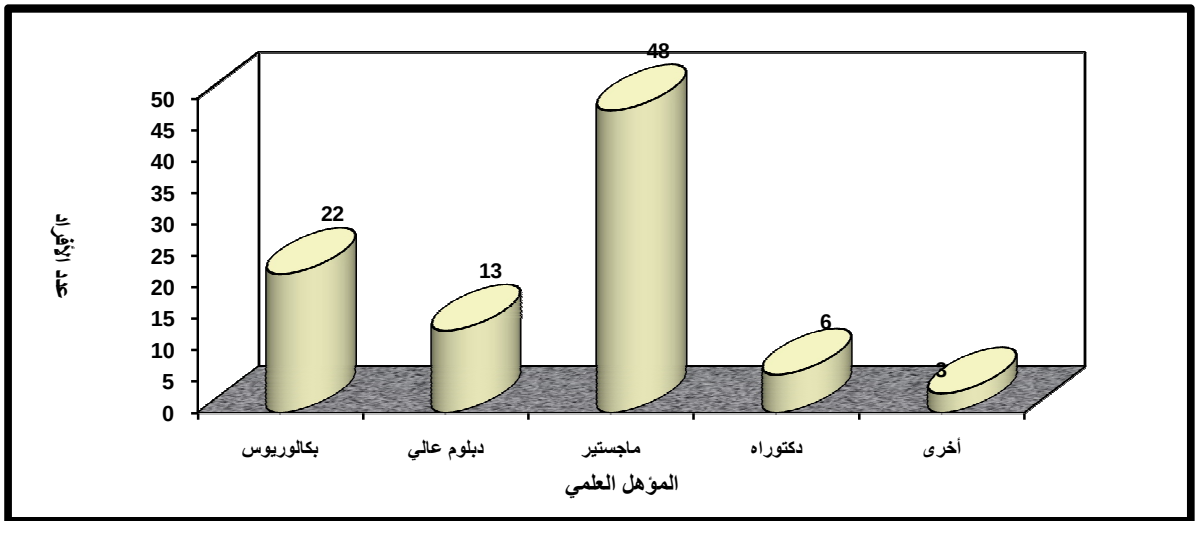

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3)، أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير حيث بلغ عددهم (48) فرداً ويمثلون ما نسبته (52.2%) من العينة الكلية، وتضمنت العينة على (22) فرداً وبنسبة (23.9%) من حملة الشهادة الجامعية (البكالوريوس) ، و (13) فرداً وبنسبة (14.1%) من حملة شهادة الدبلوم العالي، و (6) أفراد وبنسبة (6.5%) من حملة شهادة الدكتوراه. كما تضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (3.3%) لهم مؤهلات علمية أخرى غير المذكورة اعلاه.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية

محاسبة	32	%34.8
محاسبة تكاليف	14	%15.2
اقتصاد	21	%22.8
إدارة أعمال	11	%12.0
دراسات مصرفية	5	%5.4
أخرى	9	% 9.8
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

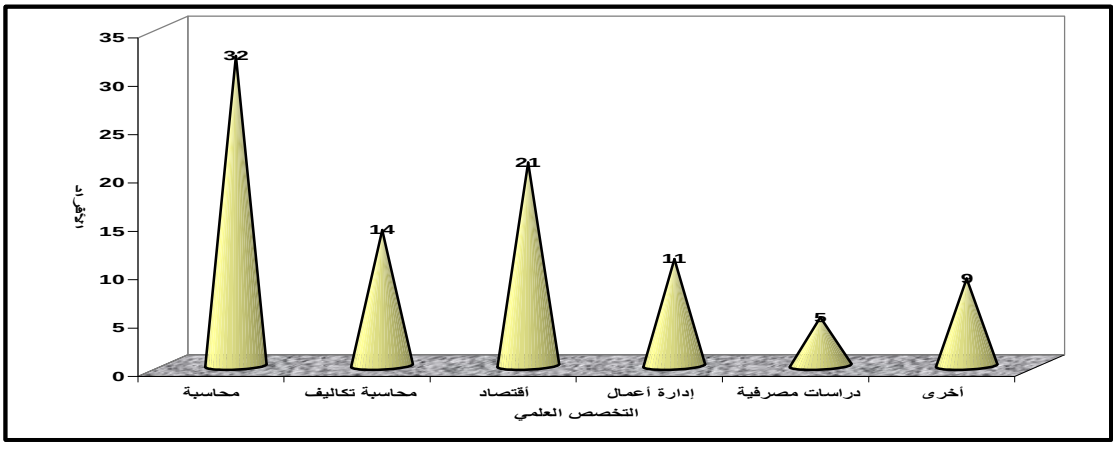

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

نجد من خلال الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو المحاسبة، حيث بلغ عددهم في عينة الدراسة (32) فرداً وبنسبة (34.8%)، وبلغ عدد الأفراد المتخصصين محاسبة تكاليف في العينة (14) فرداً وبنسبة (15.2%)، وعدد الأفراد المتخصصين اقتصاد في العينة (21) فرداً وبنسبة (22.8%)، عدد الأفراد المتخصصين دراسات مصرفية في العينة (5) أفراد وبنسبة (5.4%)،تضمنت العينة على (9) افرد وبنسبة (9.8%) لهم تخصصات أخرى غير المذكورة.

4- المركز الوظيفي :

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية

محاسب مالي	23	%25.0
رئيس حسابات	14	%15.2
مراجع	14	%15.2
محاسبة تكاليف	4	%4.3
مدير مالي	5	%5.4
أخرى	32	% 34.8
المجموع	92	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

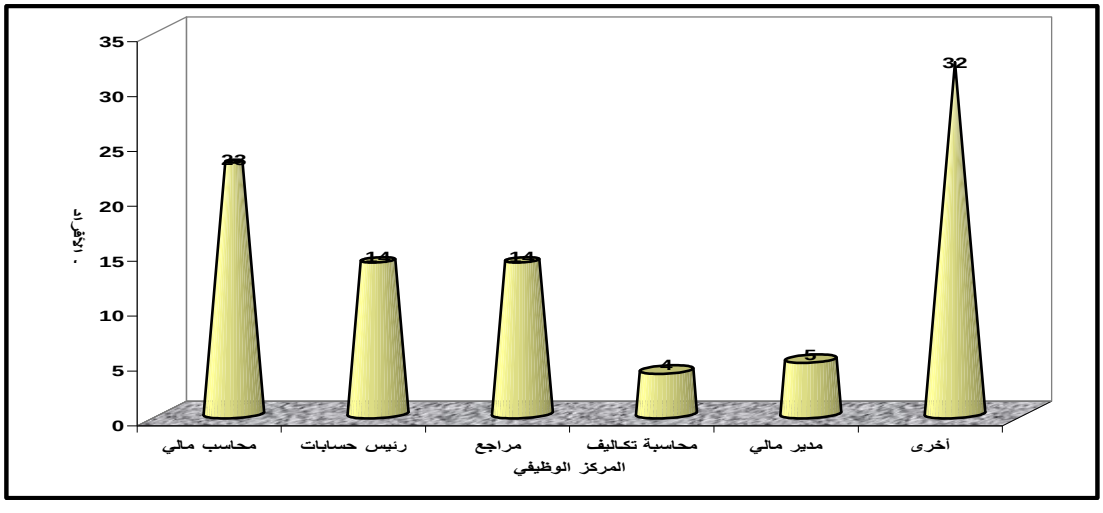

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم مراكزهم الوظيفي أخرى إذ بلغ عددهم (32) فرداً وبنسبة (34.8%)، و(23) فرداً وبنسبة (25.0%) مراكزهم الوظيفي محاسب مالي ، و (14) فرداً وبنسبة (15.2%) مراكزهم الوظيفي رئيس حسابات، و (14) فرداً وبنسبة (15.2%) مراكزهم الوظيفية مراجع، (4) أفراد وبنسبة (4.3%) مراكزهم الوظيفية محاسب تكاليف ، و (5) أفراد وبنسبة (5.4%) مراكزهم الوظيفية مدير مالي.

5- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية

أقل من 5 سنوات	33	%36.9
10-5	34	%37.0
15-10	16	%17.4
20-15	2	%2.2
25-20	7	%7.6
المجموع	100	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

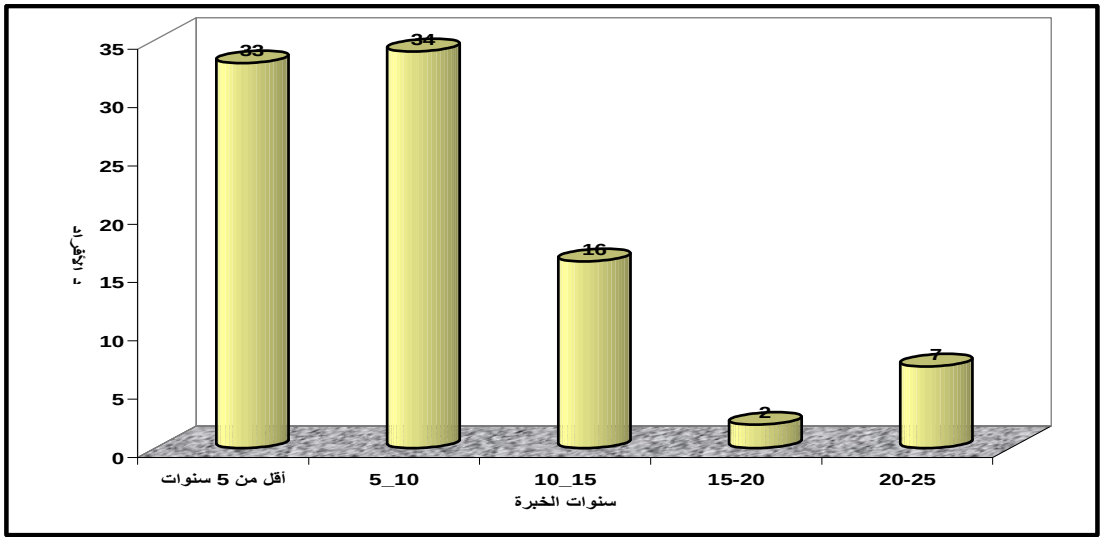

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن هناك (33) فرداً وبنسبة (36.9%) لهم خبرة مابين (أقل من 5 سنوات)، وهناك (34) فرداً وبنسبة (37.0%) لهم خبرة ما بين (5-10 سنوات)، وهناك (16) فرداً وبنسبة (17.4%) لهم خبرة ما بين (10-15 سنة)، وهناك فردين وبنسبة (2.2%) لهم خبرة ما بين (15-20 سنة).تضمنت العينة على (7) أفراد وبنسبة (7.6%) لهم خبرة ما بين (15-20 سنة).

6- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم جدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية

زمالة سودانية	28	%30.4
زمالة أمريكية	6	%6.5
زمالة بريطانية	3	%3.3
أخرى	40	%43.5
لايوجد	15	%16.3
المجموع	92	%100

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع البياني لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

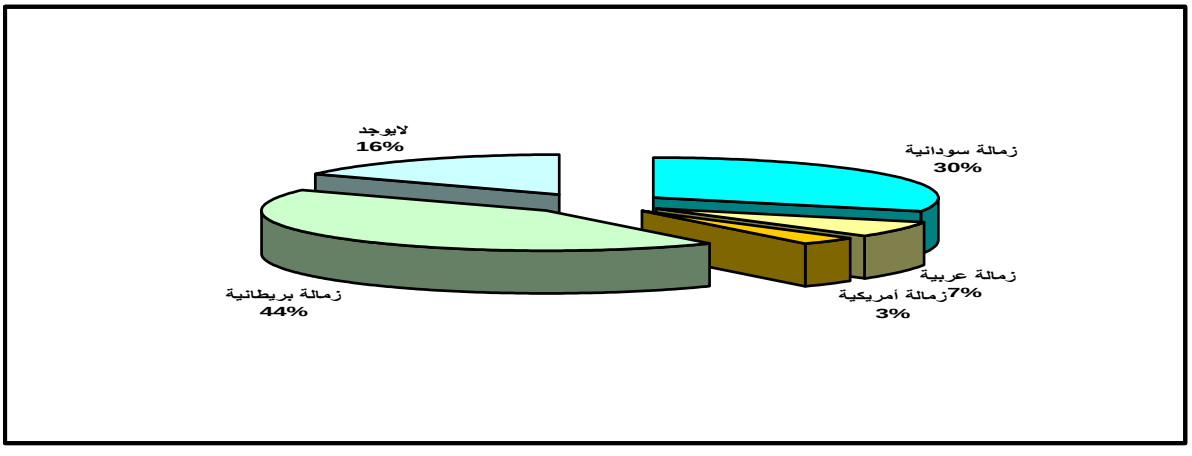

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، برنامج Excel، 2015م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) ان غالبية أفراد عينة الدراسة لديهم مؤهلات أخرى حيث بلغ عدد هؤلاء(40) فرداً بنسبة (43.5%) ، (6) أفراد وبنسبة (6.5%) له مؤهل مهني (زمالة امريكية)، (3) أفراد وبنسبة (3.3%) لهم مؤهل مهني (زمالة بريطانية)، و(15) فرداً وبنسبة (16.3%) ليس لديهم مؤهل مهني.

أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان. وأحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين: (راجع الملحق رقم (1)).

القسم الأول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على بيانات حول: التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (44) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وقد تم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الأربع كما يلي:

- الفرضية الأولى: تتضمن (6) عبارات.
- الفرضية الثانية: تتضمن (6) عبارات.
- الفرضية الثالثة: تتضمن (7) عبارات.
- الفرضية الرابعة: تتضمن (7) عبارات.

ثالثاً: ثبات وصدق أداة الدراسة

1.الثبات والصدق الظاهري

للتأكد من الصدق الظاهري لاستبيان الدراسة وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرض الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة والبالغ عددهم (6) محكمين ومن مختلف المواقع الوظيفية والتخصصات العلمية. وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء التعديلات التي اقترحت عليها (ملحق رقم 2) .

2.الثبات والصدق الإحصائي

يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة. ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً .كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار. ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

أ. طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان-براون.

ب. معادلة ألفا-كرونباخ.

ج. طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

د. طريقة الصور المتكافئة.

هـ. معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات. وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له[1]. قام الباحث بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحث بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن

[1] عبد الله عبد الدائم ، التربية التجريبية والبحث التربوي، ط2، (بيروت: دار العلم للملايين، 1984م) ، ص355.

إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:[2]

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحث بأخذ عينة استطلاعية بحجم (15) فرداً من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضية	معامل الارتباط	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.77	0.87	0.93
الثانية	0.70	0.82	0.91
الثالثة	0.80	0.89	0.94
لاستبيان كاملاً	0.79	0.88	0.94

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح من نتائج الجدول رقم (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن استبيان الدراسة تتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً .

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الأشكال البيانية.
2. التوزيع التكراري للإجابات.
3. النسب المئوية.
4. معامل ارتباط بيرسون.
5. معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

[2] سعد عبد الرحمن ، القياس النفسي - النظرية والتطبيق، ط3، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998م) ، ص149.

6. الانحدار الخطي البسيط.
7. الارتباط الخطي البسيط.
8. الانحدار الخطي المتعدد.
9. معامل التحديد.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج Excel لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة

لجأ الباحث بعد التأكد من ثبات وصدق الاستبيان إلى توزيعه على عينة الدراسة المقررة (92) فرداً ، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحث لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الاسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لاأوافق، لاأوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية.

جدول (8/2/3)

المحور الاول: القياس المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم قياس الاصول الثابتة في التقارير المالية وفقاً لاساس القيمة العادلة	27 % 29.3	55 %59.8	6 %6.5	4 %4.3	0 %0.0
2	تهتم المنشأة بالقياس وفقاً لاساس القيمة العادلة.	20 %21.7	39 %42.4	25 %27.2	6 %6.5	2 %2.2
3	قياس الاصول الثابتة وفقاً لاساس القيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن أداء المنشأة	26 %28.3	39 %42.4	19 %20.7	5 %5.4	3 %3.3
4	لقياس وفقاً للقيمة العادلة يحد من التلاعب في قيمة الاصول.	29 %31.5	34 %37.0	18 %19.6	9 %9.8	2 %2.2
5	قياس الاصول الثابتة وفقاً للقيمة العادلة يجنب المنشأة مشاكل التضخم.	28 %30.4	46 %50.0	14 %15.2	7 %7.6	2 %2.2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

جدول (9/2/3)

المحور الثاني: الافصاح المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافــق بشدة
1	الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابيلة للمقارنة.	35 % 38.0	51 %55.4	5 %5.4	1 %1.1	0 %0.0
2	الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية .	18 %19.6	43 %46.7	24 %26.1	5 %5.4	2 %2.2
3	الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.	27 %29.3	33 %35.9	24 %26.1	5 %5.4	3 %3.3
4	الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الأرتفاع المستمر للاسعار.	28 %30.0	41 %44.6	10 %10.9	11 %12.0	2 %2.2
5	الإفصاح عن معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المنشأة للمخاطر والحد الادنى المقبول منها.	25 %27.2	32 %34.8	27 %29.3	6 %6.5	2 %2.2
6	الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوصف المخاطر المرتبطة بالادوات المالية وقياسها.	22 %23.9	48 %52.2	11 %12.0	6 %6.5	5 %5.4

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

جدول (10/2/3)

المحور الثالث: القياس المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يؤثر فى جودة التقارير المالية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافــق بشدة
1	اتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المنشأة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم.	29 % 31.5	41 %44.6	18 %19.6	2 %2.2	2 %2.2
2	اتباع اسلوب التسعير الخارجي يسهم في	20	34	26	7	5

	تفعيل اتباع القيمة العادلة ويساعد علي تحقيق عدالة جودة التقارير المالية.	%21.7	%37.0	%28.3	%7.6	%5.4
3	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يساعد علي ملاءمة المعلومات في جودة التقارير المالية.	28 %30.4	40 %43.5	17 %18.5	4 %4.3	3 %3.3
4	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة التقارير المالية.	32 %34.8	34 %37.0	17 %18.5	6 %6.5	3 %3.3
5	الإعتماد علي اساس القيمة العادلة يعكس الوجود الفعلي للاصول غير الملموسة في القوائم المالية (الشهرة ، المزايا ، الافكارية ، الادوات المالية المركبة).	33 %35.9	44 %47.8	11 %12.0	3 %3.3	1 %1.1
6	الاعتماد علي القيمة العادلة يودي الي قياس سليم للربح الدوري (مقابلة الايرادات بالمصروفات) (اندماج ناتج النشاط التجاري مع ناتج المضاربة علي اسعار الاصول).	28 %30.4	39 %42.4	19 %20.7	5 %5.4	1 %1.1
7	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوفر القابلية للفهم في معلومات جودة التقارير المالية.	23 %25.0	46 %50.0	14 %15.2	7 %7.6	2 %2.2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

جدول (11/2/3)

المحور الرابع: الافصاح المحاسبي وفقا للقيمة العادلة يوثر في جودة التقارير المالية

ت	العبارة	التكرار والنسبة %				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يتم الافصاح عن المكاسب او الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشاة .	23 % 25.0	41 %44.6	20 %21.7	5 %5.4	3 %3.3
2	الافصاح عن كافة المعلومات التي	31	41	13	5	2

	تساعد في القيمة العادلة للادوات المالية يساعد علي عدالة القوائم المالية.	%33.7	%44.6	%14.1	%5.4	%2.2
3	الافصاح عن الناتج الفعلي لاعادة تقييم الاصول الثابتة وفقاً للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.	29 %31.5	35 %38.0	21 %22.8	6 %6.5	1 %1.1
4	الافصاح عن الاصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة	27 %29.3	43 %46.7	12 %13.6	7 %7.6	3 %3.3
5	الافصاح عن عمليات اتفاقيات اعادة الشراء من حيث طبيعة وقدرات الصفقات واسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد علي فهم المعلومات المالية.	27 %29.3	37 %40.2	21 %22.8	4 %4.3	1 %1.1
6	الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعتراف واسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.	25 %27.2	36 %39.1	23 %25.0	6 %6.5	2 %2.2
7	الافصاح عن الادوات المالية بقيمها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.	22 %23.9	37 %40.2	22 %23.9	9 %9.8	2 %2.2

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

المبحث الثالث

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص اثر القياس والافصاح المحاسبى وفقاً للقيمة العادلة فى جودة التقارير المالية ، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة " أوافق بشدة "، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق "، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة " محايد "، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة " لاأوافق "، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة " لاأوافق بشدة ". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي

هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية واسلوب الانحدار الخطي البسيط والمتعدد.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي :

"**القياس المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة**".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن القياس المحاسبي يؤثر في القمة العادلة. وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يتم قياس الاصوال الثابته في التقارير المالية وفقاً لاساس القيمة العادلة.	4	أوافق
2	تهتم المنشأة بالقياس وفقاً لاساس القيمة العادلة.	4	أوافق
3	قياس الاصوال الثابته وفقاً لاساس القيمة العادلة.	4	أوافق
4	القياس وفقاً للقيمة العادلة يحد من تلاعب في قيمة الأصوال	4	أوافق
5	القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوفر معلومات مفيده لاتخاذ القرار	4	أوافق
6	قياس الاصول الثابتة وفقاً للقيمة العادلة يجنب المنشأة مشاكل التضخم.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن طمس او قياس الاصوال الثابته في التقارير المالية وفقاً لاساس القيمة العادلة.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن تهتم المنشأة بالقياس وفقاً لاساس القيمة العادلة.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه أن غالبية القيمة أفراد العينة موافقين على **قياس الاصوال الثابته وفقاً لاساس القيمة العادلة.**

4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن قياس الاصوال الثابته وفقاً لاساس القيمة العادلة.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوفر معلومات مفيده لاتخاذ القرار.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن قياس الاصول الثابتة وفقاً للقيمة العادلة يجنب المنشأة مشاكل التضخم.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن القياس المحاسبي كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و القيمة العادلة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين القياس المحاسبي والقيمة العادلة

	معـــــاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.428	5.684	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.608	7.357	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.61			
معامل التحديد (R^2)	0.38			
أختبار (F)	54.129	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 1.428 + 0.608x_1$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (2/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين القياس المحاسبي كمتغير مستقلة و القيمة العادلة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.61).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.38)، هذه القيمة تدل على أن القياس المحاسبي كمتغير مستقلة تساهم بـ (38%) في القيمة العادلة (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (54.129) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 1.428: متوسط القيمة العادلة عندما القياس المحاسبي يساوي صفراً .

5. 0.608: وتعني زيادة القياس المحاسبي وحدة واحدة تزداد القيمة العادلة بـ 61%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **القياس المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة** " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **الإفصاح المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة** ".

للتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	لإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابيلة للمقارنة.	4	أوافق
2	لإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة بين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية .	4	أوافق
3	لإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.	4	أوافق
4	لإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الأرتفاع المستمر للاسعار.	4	أوافق
5	الإفصاح عن معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المنشأة للمخاطر والحد الادنى المقبول منها.	4	أوافق
6	لإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوصف المخاطر المرتبطة بالادوات المالية وقياسها.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابيلة للمقارنة.

2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير في المعايير الدولية.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يحد من التقلب في أسعار الأصول الثابتة.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً لأساس القيمة العادلة يسهم في تجنب مشاكل الأرتفاع المستمر للاسعار.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح عن معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المنشأة للمخاطر والحد الادنى المقبول منها.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإفصاح المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوصف المخاطر المرتبطة بالادوات المالية وقياسها.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن القياس المحاسبي كمتغير مستقل ممثل بـ (x1) و القيمة العادلة كمتغير تابع ممثل بـ(y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين القياس المحاسبي و القيمة العادلة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.428	5.684	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.608	7.357	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.61			
معامل التحديد (R^2)	0.38			

أختيار (F)	54.129	النموذج معنوي
$\hat{y} = 1.428 + 0.608x_1$		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (4/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين القياس المحاسبي كمتغير مستقلة و القيمة العادلة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.61).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.38)، هذه القيمة تدل على أن القياس المحاسبي كمتغير مستقلة تساهم بـ (38%) في القيمة العادلة (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (54.129) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 1.428: متوسط القيمة العادلة عندما القياس المحاسبييساوي صفراً .
5. 0.608: وتعني زيادة القياس المحاسبي وحدة واحدة القيمة العادلة بـ 61%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **القياس المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة** " قد تحققت.

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الإفصاح المحاسبي كمتغير مستقل ممثل بـ (x2) و القيمة العادلة كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقيمة العادلة

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	2.370	6.155	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.553	3.039	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.75			
معامل التحديد (R^2)	0.56			

أختيار (F)	29.233	النموذج معنوي
$\hat{y} = 2.370 + 0.553x_2$		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (5/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الإفصاح المحاسبي كمتغير مستقلة والقيمة العادلة كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.75).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.56)، هذه القيمة تدل على أن القياس المحاسبي كمتغير مستقلة تساهم بـ (56%) في القيمة العادلة (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (29.233) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 2.370: متوسط القيمة العادلة عندما الإفصاح المحاسبيساوي صفراً .
5. 0.553: وتعني زيادة الإفصاح المحاسبي وحدة واحدة القيمة العادلة بـ 55%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **القياس المحاسبي يؤثر في القيمة العادلة** " قد تحققت.

3- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **القيمة العادلة تؤثر في جودة التقارير المالية** ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن القيمة العادلة تؤثر فى جودة التقارير المالية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (6/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	اتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المنشأة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم.	4	أوافق
2	اتباع اسلوب التسعير الخارجي يسهم في تفعيل اتباع القيمة العادلة ويساعد علي تحقيق عدالة جودة التقارير المالية.	4	أوافق
3	لقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يساعد علي ملاءمة المعلومات في جودة	4	أوافق

	التقارير المالية.		
4	لقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة التقارير المالية.	4	أوافق
5	الإعتماد علي اساس القيمة العادلة يعكس الوجود الفعلي للاصول غير الملموسة في القوائم المالية (الشهرة ، المزايا ، الافكارية ، الادوات المالية المركبة).	4	أوافق
6	الاعتماد علي القيمة العادلة يودي الي قياس سليم للربح الدوري (مقابلة الايرادات بالمصروفات) (اندماج ناتج النشاط التجاري مع ناتج المضاربة علي اسعار الاصول).	4	أوافق
7	لقياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوفر القابلية للفهم في معلومات جودة التقارير المالية.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن اتباع سعر محدد لقياس الأصول الثابتة في المنشأة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم.
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن اتباع اسلوب التسعير الخارجي يسهم في تفعيل اتباع القيمة العادلة ويساعد علي تحقيق عدالة جودة التقارير المالية.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يساعد علي ملاءمة المعلومات في جودة التقارير المالية.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات في جودة التقارير المالية.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الإعتماد علي اساس القيمة العادلة يعكس الوجود الفعلي للاصول غير الملموسة في القوائم المالية (الشهرة ، المزايا ، الافكارية ، الادوات المالية المركبة).
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على الاعتماد علي القيمة العادلة يودي الي قياس سليم للربح الدوري

(مقابلة الايرادات بالمصروفات) (اندماج ناتج النشاط التجاري مع ناتج المضاربة علي اسعار الاصول).

7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن القياس المحاسبي وفقاً للقيمة العادلة يوفر القابلية للفهم في معلومات جودة التقارير المالية.
8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن القيمة العادلة كمتغير مستقل ممثل بـ (x3) وجودة التقارير المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين القيمة العادلة وجودة التقارير المالية

	معاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.231	5.234	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.756	7.234	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.80			
معامل التحديد (R^2)	0.64			
أختيار (F)	30.231	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 1.231 + 0.756x_3$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (7/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين القيمة العادلة كمتغير مستقلة وجودة التقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.80).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.64)، هذه القيمة تدل على أن القيمة العادلة كمتغير مستقلة تساهم بـ (64%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (30.231) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 1.231: متوسط جودة التقارير المالية عندما القيمة العادلةيساوي صفراً .
5. 0.756: وتعني زيادة القيمة العادلة وحدة واحدة يزداد جودة التقارير المالية بـ 76%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **القيمة العادلة تؤثر فى جودة التقارير المالية** " قد تحققت.

4- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **الافصاح المحاسبي يؤثر في جودة التقاير المالية** ".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أن الافصاح المحاسبي يؤثر في جودة التقاير المالية.

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الرابعة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (8/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	يتم الافصاح عن المكاسب او الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشاة.	4	أوافق
2	الافصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في القيمة العادلة للادوات المالية يساعد علي عدالة القوائم المالية.	4	أوافق
3	لافصاح عن الناتج الفعلي لاعادة تقييم الاصول الثابتة وفقاً للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.	4	أوافق
4	الافصاح عن الاصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة	4	أوافق
5	الافصاح عن عمليات اتفاقيات اعادة الشراء من حيث طبيعة وقدارات الصفقات واسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد علي فهم المعلومات المالية.	4	أوافق
6	الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعتراف واسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.	4	أوافق
7	الافصاح عن الادوات المالية بقيمها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتبين من الجدول رقم (8/3/3) ما يلي:

1. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن يتم الافصاح عن المكاسب او الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة في المنشاة ..
2. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الافصاح عن كافة المعلومات التي تساعد في القيمة العادلة للادوات المالية يساعد علي عدالة القوائم المالية.
3. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الافصاح عن الناتج الفعلي لاعادة تقييم الاصول الثابتة وفقاً للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.
4. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الافصاح عن الاصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة.
5. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الافصاح عن عمليات اتفاقيات اعادة الشراء من حيث طبيعة وقدارات الصفقات واسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد علي فهم المعلومات المالية.
6. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السادسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تشمل الاعتراف واسس القياس والافتراضات في تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقي للمنشأة.
7. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة السابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن الافصاح عن الادوات المالية بقيمها العادلة يجعل المعلومات التي يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالي.

8. بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الرابعة.

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام اسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الإفصاح المحاسبي كمتغير مستقل ممثل بـ (x4) وجودة التقارير المالية كمتغير تابع ممثل بـ (y)وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (9/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس العلاقة بين الإفصاح المحاسبي جودة التقارير المالية

	معـــــاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمـــــــــــة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.411	4.111	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.667	5.356	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.67			
معامل التحديد (R^2)	0.45			
أختيار (F)	22.312	النموذج معنوي		
$\hat{y} = 1.411 + 0.667x_4$				

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (9/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الإفصاح المحاسبي كمتغير مستقلة وجودة التقارير المالية كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.67).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.45)، هذه القيمة تدل على أن الإفصاح المحاسبي كمتغير مستقلة تساهم بـ (45%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (22.312) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. 1.411: متوسط جودة التقارير المالية عندما القيمة العادلةيساوي صفراً .
5. 0.667: وتعني زيادة القيمة العادلة وحدة واحدة تزداد جودة التقارير المالية بـ 67%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " **الافصاح المحاسبي يؤثر في جودة التقاير المالية** " قد تحققت.

عرض ومناقشة نتائج الانحدار الخطي المتعدد:

متغيرات الدراسة:

(y) : جودة التقارير المالية

(x1) : الإفصاح المحاسبي

(x2) : القيمة العادلة

جدول رقم (10/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير الافصاح المحاسبي والقيمة العادلة في جودة التقارير المالية

	معـــــاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمـــــــــة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	1.345	4.149	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.210	6.200	0.000	معنوية
$\hat{B}_2$	0.158	5.333	0.000	معنوية
معامل الارتباط المتعدد (R)	0.77			
معامل التحديد (R^2)	0.60			
أختيار (F)	31.498	النموذج معنوي		
النموذج	$\hat{y} = 1.345 + 0.210x_1 + 0.158x_2$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (10/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين الافصاح المحاسبي والقيمة العادلة وجودة التقارير المالية ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.77).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.60)، هذه القيمة تدل على ان الافصاح المحاسبي والقيمة العادلة كمتغيرات مستقلة تساهم (60%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (31.498) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار**(B)** معنوية الافصاح المحاسبي ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.200) وهي عند مستوى أقل (0.000), القيمة العادلة بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.333) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (**الافصاح المحاسبي والقيمة العادلة**) على المتغير التابع (**جودة التقارير المالية**).

تقييم النموذج:

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لايعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لاخطاء كما في الجدول التالي:

جدول رقم (11/3/3)

أختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيرات المستقلة	التبـــــاين المسموح به	معامـــل التضـــخم	معامـــــل الالتواء	الخطـــا المعياري	نسـبة معامـل الالتواء	Durbin-Watson

	Tolerance	التبـــاين VIF	Skewness		الـــى الخطـــأ المعياري	
الإفصاح المحاسبي	0.324	3.088	0.261	0.222	1.176	2.180
القيمة العادلة	0.127	7.863	0.367		1.445	

المصدر: المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

1.أختبار الارتباط الذاتي(Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية بإستخدام إحصائية داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية n=92 و P=4 فان إحصائية DW=2.181 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

2. أختبار الارتباط االخطي المتعدد (Multi-collinearity):

للتحقق من مشكلة التداخل الخطي المتغيرات المستقلة إجراء الاختبار بواسطة أحصائية (VIF /Variance Inflation Factor) نجد جميع قيم VIF للمتغيرات المستقلة أقل من 10 وهذا يعني ان النموذج لايعاني من مشكلة التداخل الخطي اي عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة.

3. اختبار التوزيع الطبيعي (Normal Distribution):

للتحقق من ان توزيع البيانات طبيعياً تم قسمة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري ونجد أن نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري لجميع المتغيرات المستقلة تقع ضمن المدى (2و2-) يشير ذلك الى أن المتغيرات المستقلة تتوزع طبيعاً .

متغيرات الدراسة:

(y) : جودة التقارير المالية

(x1) : القياس المحاسبي

(x2) : القيمة العادلة

جدول رقم (12/3/3)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقياس تأثير القياس المحاسبي والقيمة العادلة في جودة التقارير المالية

	معـــــاملات الانحدار	أختبار (t)	القيمـــــــــة الاحتمالية(Sig)	التفسير
$\hat{B}_0$	0.402	12.958	0.000	معنوية
$\hat{B}_1$	0.162	5.332	0.000	معنوية
$\hat{B}_2$	0.189	6.676	0.000	معنوية
معامل الارتباط المتعدد	0.73			

(R)		
معامل التحديد (R^2)	0.53	
أختيار (F)	25.172	النموذج معنوي
النموذج	$\hat{y} = 0.402 + 0.162x_1 + 0.189x_2$	

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

يتضح جدول رقم (12/3/3)

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين القياس المحاسبي والقيمة العادلة وجودة التقارير المالية ، حيث بلغت قيم معامل الارتباط المتعدد (0.73).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) (0.53)، هذه القيمة تدل على ان القياس المحاسبي والقيمة العادلة كمتغيرات مستقلة تساهم (53%) في جودة التقارير المالية (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار المتعدد معنوي حيث بلغت قيمة أختبار (F) (25.172) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
4. من النتائج اعلاه نجد ان جميع معاملات الانحدار **(B)** معنوية القياس المحاسبي ، بلغت قيمة (t) المحسوبة (5.332) وهي عند مستوى أقل (0.000), القيمة العادلة بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.676) وهي عند مستوى أقل من (0.000)، وهذه النتيجة تدل على وجود تأثير معنوي من قبل المتغيرات المستقلة (القياس المحاسبي والقيمة العادلة) على المتغير التابع (جودة التقارير المالية).

تقييم النموذج:

يجب التحقق من نموذج الانحدار الخطي المتعدد انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي الارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية قام بإجراء اختبار الارتباط الذاتي والتداخل المتعدد والتوزيع الطبيعي لاخطاء كما في الجدول التالي:

جدول رقم (13/3/3)

اختبار الارتباط الذاتي والتدخل الخطي المتعدد والتوزيع الطبيعي

المتغيرات المستقلة	التباين المسموح به Tolerance	معامل التضخم التباين VIF	معامل الالتواء Skewness	الخطا المعياري	نسبة معامل الالتواء الى الخطأ المعياري	Durbin-Watson
القياس المحاسبي	0.951	1.051	0.220	0.200	1.100	2.120
القيمة العادلة	0.951	1.051	0.331		1.655	

المصدر: المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2015م

1.اختبار الارتباط الذاتي(Auto correlation):

تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للاخطاء العشوائية بإستخدام إحصائية داربن واتسن(DW) بمستوى دلالة 5% ودرجة حرية n=92 و P=4 فان إحصائية DW=2.120 تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي بين الاخطاء العشوائية.

الخاتمة

تشتمل على الآتي :

أولاً : النتائج

ثانياً : التوصيات

أولاً : النتائج

بعد الدراسة النظرية والعملية تم التوصل إلى النتائج الآتية :

1. اتضح جلياً ان هنالك الكثير من المنظمات المهنية سواء على المستوى المحلى او الدولى القيام باصدار معايير وارشادات تتعلق بالمحاسبة عن القيمة العادلة وتحديد اسس القياس والافصاح المحاسبى طبقا لذلك
2. ان استخدام مدخل القيمة العادلة فى مجال الافصاح والقياس المحاسبي يقلل من مشكلة المكاسب المالية الوهمية للاصول المالية ذات الجودة المرتفعة وحتى تعتبرها المنشآت مكاسب حقيقية بينما تحتفظ بالاصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة.

3. يعكس مدخل محاسبة القيمة العادلة التغييرات فى الحالة المالية للمنشآت الناتجة عن التقلبات فى معدلات الفوائد واسعار الصرف واثرها على اسعار الاسهم فضلاً عن انه يوضح التغيرات فى عوائد الاسهم والمخاطر المرتبطة بها.
4. يعمل مدخل القيمة العادلة على اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الاقرب الى الواقع فى تاريخ اعداد ميزانية المركز المالى للمنشأة ونتيجة اعمالها بحيث يعترف بالدخل اما بالحفاظ على القوة الشرائية العامة لحقوق المساهمين فى المنشأة او بعد الحفاظ على الطاقة التشغيلية للمنشأة وان مفهوم القيمة العادلة يكون مبنيا على ان المنشأة مستمرة فى اعمالها لاجل غير محدد.
5. توفر محاسبة القيمة العادلة مقاييس للاصول والالتزامات اكثر من تلك التى توفرها محاسبة التكلفة التاريخية كما ان استخدام القيمة العادلة لتقييم الاصول والالتزامات اكثر تميزاً فى ظل الاقتصاديات التى تعانى من ارتفاع مستمر فى معدلات التضخم.
6. القيمة العادلة للاصول الثابتة تتميز عن القيمة السوقية التى تقدر عادة بمعرفة الخبراء والمختصين فى التقييم والتثمين وفى حالة عدم وجود دليل على القيمة السوقية بسبب الطبيعة المختصصة للاصول او بسبب ندرة تداولة الا كجزء من النشاط مستمر يتم التقييم على اساس العائد او التكلفة الاستبدالية للاصل.
7. مدخلات القياس للقيمة العادلة تتمثل فى الافتراضات التى يستخدمها المشاركين فى السوق فى تسعير الاصول والالتزامات المختلفة والتى يجب اقياسها بالقيمة العادلة حسب طبيعة المدخلات المستخدمة فى بناء الافتراضات .
8. تسعى الوحدات الاقتصادية لاختيار اساس القياس المحاسبى المناسب واستخدامة عند اعداد وعرض القوائم المالية الا ان المتتبع للفكر المحاسبى يمكن ان يلاحظ ويعد بدائل عديدة للقياس المحاسبى وهذا التعدد يمثل محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية اكدت التطور المهنى للمحاسبة ومن ثم يصعب تحديد وجة واحدة لهذا التعدد .
9. اذا كانت القيمة العادلة غير ممكنة من الناحية العملية يجب على المنشاات الافصاح عن كافة المعلومات التى تساعد فى تقدير لهذه القيمة للادوات المالية مثل القيمة المستحقة تواريخ الاستقاق كما يجب على المنشآت الافصاح عن الاسباب التى جعلت القيمة العادلة غير ممكنة من الناحية العملية .
10. التقارير المالية عبارة عن مخرجات يبنبع الطلب عليها من حاجة صانعى القرارات الاقتصادية المختلفة وتتضمن هذه المخرجات معلومات عن المركز المالى ونتائج العمليات التشغيلية للوحدات التى تقع فى اهتماماتهم .
11. تقوم التقارير المالية بتوفير المعلومات الازمة للمستثمرين والدائنين تمكنهم من التعرف على انشطة المنشأة المالية بطريقة سليمة .

12. يتمثل دور التقارير المالية فى الاثر المباشر على الاصول المالية بالاضافة الى اعتمادها على مستوى الكفاءة التى يتمتع بها السوق ونوعية تلك الكفاءة .
13. توافر الشفافية ضرورة للتحقق من جودة التقارير المالية وبالتالى المحافظة على الاستقرار وزيادة النمو ويتم ضمان وجود الشفافية فى التقارير المالية من خلال الافصاح الكامل وتوفير العرض الكامل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات.
14. يتم تامين وضمان وجود الشفافية فى القوائم المالية من خلال الافصاح الكامل وعن طريق العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الى مدى اوسع من المستخدمين فى ضوء الافصاح العام .
15. اختبرت الدراسة نتائج التقدير وجود ارتباط قوى من القياس المحاسبى كمتغير مستقل والقيمة العادلة كمتغير تابع حيث بلغت قيم الارتباط البسيط 0.61 .
16. معظم افراد العينة موافقين على ان الافصاح المحاسبى وفقا لاساس للقيمة العادلة يسهم فى تجنب مشاكل الارتفاع المستمر فى الاسعار فى سوق الخرطوم للاوراق المالية .
17. اثبتت الدراسة الميدانية ان معظم افراد العينة موافقين على ان القياس المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يساعد على ملاءمة المعلومات .
18. اظهرت نتائج الدراسة الميدانية ان غالبية افراد العينة موافقين على ان الافصاح عن كافة المعلومات التى تساعد فى القيمة العادلة للادوات المالية يساعد على عدالة القوائم المالية .

ثانياً : التوصيات

بناءً على نتائج البحث يوصى الباحث بالاتى :

1. الالتزام الدقيق بتطبيق معايير المحاسبة الدولية بما فيها المعايير المتعلقة بالقيمة العادلة فى سوق الخرطوم للاوراق المالية لم لها من قدرة على تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية.
2. اجراء المزيد من البحوث والدراسات فى مجال القياس والافصاح عن القيمة العادلة مع تعزيز تلك الابحاث بدراسات ميدانية.
3. اجراء المزيد من الدراسات التى تتعلق بمدى كفائة معايير القيمة العادلة فى سوق الخرطوم للاوراق المالية .

4. ضرورة اهتمام سوق الخرطوم للاوراق المالية بالافصاح عن المعلومات المحاسبية عند فحص جودة التقارير المالية .
5. على سوق الخرطوم للاوراق المالية ولكى تتحقق الثقة بالمعلومات المالية يلزم ان تكون المعلومات قابلة للاثبات وانة بالامكان التحقق من سلامتها ومما يتطلب الالتزام باكبر قدر ممكن من الحياد فى القياس والافصاح المحاسبى .
6. الدراسات والبحوث المستقبلية:

أ. دراسة تحليلية للمعيار (IFRS13) للافصاح عن القيمة العادلة فى منشات الاعمال .

ب. محاسبة القيمة العادلة فى المؤسسات الهادفة للربح فى البيئة السودانية – دراسة شركات الاتصالات فى السودان.

ج. جودة المراجعة واثرها فى التقارير والقوائم المالية فى ظل محاسبة القيمة العادلة.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المصادر والمراجع باللغة العربية:

1.الكتب

- ابن منظور ، **لسان العرب** ، (بيروت : دار صادر ، 1998م).
- ـــ ، **لسان العرب** ، ج1 ، (بيروت : دار صادر ، 2003م).
- ابراهيم مصطفى وآخرون ، **المعجم الوسيط** ، ج2 ، (القاهرة : مجمع اللغة العربية ، 1961م).
- أحمد نصر ، **المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004م).

- أحمد صلاح عطية ، **مشاكل المحاسبة والافصاح في صناديق الاستثمار** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م).
- أمين السيد أحمد لطفي ، **الافصاح في التقارير المالية لشركات المساهمة ودور واجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المهنية** ، (القاهرة : دار النهضة ، 1998م) .
- ـــ ، **المحاسبة الدولية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- ـــ ، **مراجعة القوائم المالية باستخدام الطريقة التحليلية واختبار التفاضل** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- اسماعيل يحي التكريتي ، **المحاسبة الادارية** ، (عمان : دار الحامد ، 2007م).
- دونالد كيسو ، **المحاسبة المتوسطة** ، تعريب : أحمد حامد حجاج ، (الرياض : دار المريخ ، 2007م) .
- وصفي عبد الفتاح ابوالعطاس ، **دراسات متقدمة في مجال المحاسبة المالية** ، (الاسكندرية : دار الجامعة ، 2009م) .
- حكمت أحمد الراوي ، **المحاسبة الدولية** ، (عمان : دار حنين ، 1995م) .
- حسني دهمش ، **القوائم المالية والقوائم المحاسبية** ، (عمان : مطبعة الاردنية ، 1995م) .
- حسن محمد حسن ابو زيد ، **دراسات في المحاسبة الادارية ، تحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : دار الثقافة ، 2000م) .
- طارق عبد العال حماد ، **دليل المستثمر إلى بورصة الاوراق المالية** ، (الاسكندرية : ايتراك ، 1998م) .
- ـــ ، **شرح معايير المحاسبة فقط الدولية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2002م).
- ـــ ، **التقارير المالية : اسس الافصاح والعرض** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2003م) .
- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2001م) .
- كمال خليفة أبوزيد ، **نظرية المحاسبة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 1990م).
- مجمع اللغة العربية ، **المعجم الوجيز** ، (القاهرة : مطابع الاميرية ، 1411هـ) ، ص 283
- محمد امين ، **نظرية القياس في المحاسبة** ، (القاهرة جامعة القاهرة، كلية التجارة ، 2006م).
- محمد محمد خليل ، **المراجعة والرقابة المحاسبية** ، (القاهرة : دار الجامعات ، 1998م) .
- محمد سامي راضي ، **المحاسبة المتوسطة** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2004م) .
- محمد العظمة ، **المحاسبة المالية** ، (الكويت : الكويت ، 1996م) .
- نعيم سابا فوزي ، **الازمة العالمية صمود محاسبة القيمة العادلة** ، (عمان : دار الاشعاع ، 2009م).

- سعد عبد الرحمن ، **القياس النفسي - النظرية والتطبيق**، ط3، (القاهرة: دار الفكر العربي، 1998م).
- عادل طه فايد ، **نظم المعلومات المحاسبية والماليه**، (القاهرة : كلية التجارة ، 2000م) .
- عباس مهدي الشيرازي ، **نظرية المحاسبة** ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع ، 1990م) .
- عبد الله عبد الدائم ، **التربية التجريبية والبحث التربوي**، ط2، (بيروت: دار العلم للملايين، 1984م).
- عبد المنعم عوض الله وآخرون ، **نقد وتحليل القوائم المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، 1993م).
- عصام الدين متولي ، دور المعلومات المحاسبية في الوفاء باحتياجات سوق المال ، (القاهرة : د.ت).
- فداغ الفداع ، **المحاسبة المتوسطة النظرية والتطبيق في القوائم المالية والاصول** ، (عمان : دار الوراق ، 22003م) .
- الفيومي ، **المصباح المنير** ، ج1، (بيروت : دار الكتب العلمية ، 1990م) .
- الرفاعي ابراهيم مبارك ، **جودة انشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ادارة الارباح**، (الرياض : جامعة الملك سعود ، 2010م) .
- رضوان حلوة حنان ، **مدخل نظرية المحاسبة** ، (عمان : دار الثقافة ، 1998م).
- رضوان حلوة حنان ، **المحاسبة الادارية** ، (عمان : دار الثقافة ، 2000م) .

2.الر سائل الجامعية :

- احمد محمد حماد أرباب ، **تحديد القيمة العادلة لمنشآت قطاع الاعمال العام المخصصة في السودان، دراسة تحليلية وتطبيقية على مدبغة الخرطوم** ، (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة دكتوراة في ادارة الاعمال ، غير منشورة ، 2007م).
- أحمد عبد العظيم إبراهيم الجزار ، **قياس مدى تحقيق المعايير الدولية للشفافية في التقارير المالية، دراسة تطبيقية في السوق المالية السعودية** ، (صنعاء: جامعة صنعاء ، رسالة ماجستير في الإدارة، 2005م).
- دعاء عبد الوهاب نصر عبد الله ، **اطار مقترح لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تفعيل هيكل الرقابة الداخلية** ، (حلوان: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) .

- وسن يحي احمد ، أدارة الارباح وتاثيرها فى جودة المعلومات المحاسبية ، (بغداد : جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد ، رسالة ماجستير غير منشورة , 2010م).
- عبدالوهاب موسي الجعلي ,اثر حوكمة الشركات علي درجة الافصاح فى البيانات المالية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية ، (الخرطوم ,جامعة السودان للعلوم والتكنولجيا ,رسالة دكتوراة غير منشورة ,2010م).
- عبد المجيد عبد الرحيم علي ، **دور التقارير المالية الدورية في تنشيط سوق الاوراق المالية ،** (الخرطوم : جامعة امدرمان الاسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2004م) .
- مأمون مدني مهدي سبيل ، **دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق الدول النامية ،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، 2004م) .
- محمد آدم محمد هارون ، **نموذج علمي بديل للقياس المحاسبي لترشيد قرارات إعادة هيكلية راس المال وأثره علي قياس القيمة العادلة للمنشأة ،** (الخرطوم : جامعة امدرمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة ، 2013م) .
- محمد أحمد إبراهيم خليل ، **دور لمدخل مقترح لمحاسبة القيمة العادله في الازمة المالية العالمية،** (القاهرة: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2011م).
- محمد صبحي محمد موسى ، **المحاسبة عن القيمة العادلة للأصول المالية لأغراض تعظيم منفعة المعلومات المحاسبية ،** (القاهرة: جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2010م) .
- محمود محمود ناجي ، **اثر مداخل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الاوراق المالية على ملاءمة المعلومات المحاسبية ،** (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) .
- المقام محمد منصور عبودي ، **دور البيانات والمعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل في المؤسسات المصرفية ،** (الخرطوم : جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة، 2004م).
- فاتن محمد حمدي ، **اطار مقترح للمحاسبة عن الادوات المالية المشتقة ،** (القاهرة : جامعة حلوان، كلية التجارة ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2003م).

3.المجلات والدوريات العلمية :

- ابراهيم عيد موسى السعير ، زيد عائد مردان ، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الاداء المالي في المصارف التجارية** ، (الكوفة : الكلية التقنية ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، السنة الثامنة ، العدد الخامس والعشرون ، د.ت).
- احمد زكريا زكي ، **اثر استخدام اساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطر المراجعة** ،(القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الأول ، 2012م) .
- أحمد حلمي جمعة ، **المدقق الخارجي وتقديرات القيمة العادلة** ، (عمان : المجلة الاردنية لادارة الاعمال ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ، 2007م).
- احمد حلمي جمعة ، عطا الله خليل ، **معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات ، التطورا ت الحالية،** (المنوفية : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة ، العدد الثاني ، 2002م) .
- أحمد حسن علي عامر ، **مشكلات القياس والافصاح المحاسبي لادوات التحوط في الانشطة المصرفية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الأول ، 2001م) .
- أحمد محمد جمعة ، **دور آليات الحوكمة في تحسين ملاءمة هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة،** (الرياض ، مجلة الادارة العامة، العدد الثالث ، 2002م) .
- أحمد سعيد قطب ، **تقييم جودة المعايير المحاسبية – دراسة مقارنة بين البيئة المصرية والسعودية،** (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، مجلة التجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2003م) .
- اسماعيل محمد اسماعيل ، **دور القوائم المالية المعدة وفق IFRS في توجيه وتشجيع الاستثمارات،** (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الأول ، 2008م) .
- جون وآخرون ، **تقدير القيمة العادلة** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2003م).
- جمال سعد خطاب ، **تأثيرات قياس القيمة العادلة للاصول المستحوذ عليها والالتزامات المحتملة عن نشاط توريق الديون** ، (القاهرة : جامعة المنوفية ، كلية التجارة ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، العدد 33 ، 2004م).
- الهادي آدم محمد ابراهيم ، **تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية،** (القاهرة : جامعة سوهاج ، كلية التجارة ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، العدد الثاني، 2008م).

- هيثم ممدوح العبادي، مف**هوم القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية وإنسجامها مع قانون الضريبة في الأردن** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، العدد الثاني ، 2008م) .
- هشام حسن عواد المليجي ، **استخدام النظرية المحددة المتعددة في بناء اطار لمعايير تقييم جودة الاطر الفكرية للمحاسبة المالية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العليمة للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثاني ، الجزء الثاني ، 2010م) .
- ـــ ، **تقييم جودة التقرير المالي الالكتروني** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 2003م) .
- هشام محمد عواد ، **أثر هياكل الملكية المركزة على المحتوى المعلومات للتقارير المالية** ، (حلوان: جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع، 2010م).
- ـــ، **فعالية القياس المحاسبي للقيمة العادلة في ضوء المعيار الأمريكي 157 بالإشارة إلي الأزمة المالية العالمية**، (القاهرة : جامعة بنها ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبيوت التجارية ، العدد الأول ، 2009م).
- حازم الخطيب ، طاهرة القرشي ، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد** ، (عمان : جامعة الزيتونة ، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية ، المجلد الثاني ، العدد الثالث ، 2004م) .
- حمدان سعيد سعد الحمدان ، **المحاسبة عن الإستثمارات المالية بإستخدام القيمة العادلة في إطار المعايير الدولية والسعودية وأثرها على قرارات المستثمرين** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، مجلة كلية التجارة ، العدد الرابع، رسالة ماجستير في المحاسبية غير منشورة، 2006م).
- طارق عبد العال حماد ، **مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2003م) .
- ـــ ، **مشكلات تطبيق القيمة العادلة في البيئة المصرية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 2003م).
- ياسر السيد كساب ، **دور آليات الحوكمة في تعزيز جودة التقارير المالية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتأمين ، العدد 73، 2009م) .
- لطفي منير ، محمد أبو نصار ، **العوامل المؤثرة في تأخير اصدار التقارير المالية السنوية للشركات الاردنية** ، (مجلة دراسات العلوم الانسانية ، المجلد 25 ، العدد الثاني ، د.ت).

- مجدي محمد سامي ، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 2 ، 2009م) .
- محمد اشرف عبد البديع ، **دور الافصاح الدفتري عن معلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية** ، (اسيوط : جامعة اسويط ، كلية التجارة ، المجلة العلمية ، العدد 30 ، 2001م) .
- محمد زيدان ابراهيم ، **مدى اهمية الافصاح عن معلومات القيمة العادلة للاوراق المالية لاغراض تشجييع الاستثمار في سوق الأوراق المالية** ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الرابع ، 2003م) .
- محمد زيدان ابراهيم ، **المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في اطار المعايير المحاسبية بالتطبيق على البنوك التجارية في مصر** ، (القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، العدد الثاني ، 2008م) .
- محمد زكريا زكي ، **اثر استخدام اساس القيمة العادلة في القياس والافصاح المحاسبي على تقدير خطة المراجعة** ، (القاهرة : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، العدد الأول ، 2012م).
- محمد لطفي عبد المنعم ، **تطور الافصاح المحاسبي للقوائم المالية المنشورة باستخدام مدخل التدفقات النقدية** ، (الزقازيق : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 1995م).
- محمد محمد عبد الغني ، **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في البنوك التجارية** ، (القاهرة : جامعة الزقازيق ، كلية التجارة ، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، العدد الثاني ، 2004م) .
- محمود حسن قاقيش ، **العوامل المحددة لفترة اصدار التقرير المالي السنوي للشركات المساهمة العامة الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية** ، (عمان : المجلة العربية للمحاسبة ، العدد الأول ، 2009م) .
- محمود محمد ناجي زعطوط، **أثر بدائل القياس المحاسبي للقيمة العادلة لاستثمارات البنوك التجارية في الأوراق المالية على ملاءمة المعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة الاقتصاد ، العدد الثاني ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2007م) .

- مصطفى الباز ، **معيار محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن القيمة العادلة لمنشآت الاعمال المستثمرة** ، (القاهرة : جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 1993م).
- مصطفى الكتبرى ، **اخلاقيات العمل الاداري في مواجهة ظاهرة الرشوة والحاجة إلى تقوية المواطنة والشفافية في المجتمع الاداري**، (القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الادارية ، مؤتمر آفاق جديدة في تقوية النزاهة والشفافية ، 8-10 سبتمبر ، 1990م) .
- مصطفى نبيل على الشامي ، **دراسة تحليلية نفعيه المعلومات كمحتوى اعلامي للتقارير والقوائم المحاسبية في سوق الاعمال والاستثمار** ، (المنصورة : جامعة المنصورة ، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الاول ، 2003م).
- سامي محمد الطوخي ، **الادارة بالشفافية** ، (القاهرة: جامعة القاهرة ، مجلة البحوث الادارية ، العدد الأول ، 2002م) .
- سعيد بن صالح الرويتع ، **مدى ملاءمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في ظل اختلاف الظروف البيئية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الاول ، 2000م) .
- عاطف محمد العوام ، **المحاسبة عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية قصيرة الاجل** ، (القاهرة: جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثاني ، 1996م).
- عاصم محمد احمد سرور ، **دراسة تحليلية للمعيار (113) (IFRS) قياسات القيمة العادلة** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة العدد الثاني ، 2012م) .
- عبد اللطيف محمد عبد الرحمن ، **أثر تطبيق لائحة حوكمة الشركات في تحسين جودة المعلومات المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة القاهرة ، كلية التجارة ، مجلة المحاسبة والادارة والتامين ، 2009م).
- عبد الناصر محمد سيد درويش ، **تقييم إتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية علي الوظيفة المحاسبية** ، (القاهرة : جامعة المنصورة، كلية التجارة ، المجلة المصرية للدراسات التجارية ، العدد الثاني ، 2007م) .
- علاء محمد ماو العين ، مجدي مليجي عبد الحكيم ، **محددات تطبيق حوكمة الشركات واثرها على مستوى جودة التقارير المالية** ، (طنطا : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الثاني ، 2012م) .
- علي عبد الباسط كمون، **حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية** ، (حلب: مجلة المحاسبة، العدد 56 ، 2014م) .

- عماد حسني محمد زهران ، **مشكلات القياس والافصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، العدد الثاني ، 2001م) .
- عماد سعد محمد الصائغ ، **محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالازمة المالية العالمية** ، (الاسكندرية: جامعه الاسكندرية ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، 2011م).
- عصافت محمد عاشور ، **دور معايير المحاسبة في تشجيع الاستثمار في سوق الاوراق المالية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية، كلية التجارة ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، العدد الثالث، 2002م).
- صادق محمد ، سعيد دوياب، **التقارير المحاسبية المنشورة للشركات الكونية وحدود استخدامها للاغراض الحكومية** ، (مجلة دراسات الخليج الجزيرة العربية ، العدد 40 ، 1994م).
- صالح محمد رضا ، **دور لجان المراجعة في تخفيض المستحقات الاختيارية** ، (حلوان : جامعة حلوان ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثالث ، 2010م) .
- صافي فلوح ، **محاسبة القيمة العادلة في شركات التأمين** ، (دمشق : جامعة تشرين ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، العدد الأول ، 2000م).
- رضا ابراهيم صالح ، **اثر توجه المحاسبة عن القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعة الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني ، 2009م).
- رضا ابراهيم صالح ، **اثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية** ، (الاسكندرية : جامعه الاسكندرية ، كلية التجارة ، مجلة كلية التجارة والبحوث العلمية ، العدد 46 ، 2009م).
- قصيم لوندي ، **المحاسبة عن القيمة العادلة في البنوك التجارية والافصاح عنها طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية** ، (القاهرة : جامعة طنطا ، كلية التجارة ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، العدد الأول ، 2002م).
- غسان مصطفى أحمد ، **محاسبة القيمة العادلة بين البراءة والاتهام** ، (عمان : المجلة العربية لدراسات الشريعة والقانون ، العدد الأول ، 2014م).

4.المؤتمرات والأوراق العلمية :

- عطا الله خليل ، **دور المعلومات المحاسبية في ترشدي قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية** ، (عمان ، جامعة الزيتونة ، المؤتمر العلمي الرابع ، 15 – 17 فبراير ، استراتيجية الاعمال في مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) ، 2005م) .
- علي العموري ، **محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة والصادقة** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الأردنية ، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي السابق في الفترة من 13 – 14 سبتمبر 2006م).
- علي المعموري ، **محاسبة القيمة العادلة شريك استراتيجي لتحقيق النظرة الصحيحة الصادقة** ، (عمان : جمعية المحاسبين القانونيين الاردنية ، المؤتمر العلمي المعني الدولي السابع ، 16 – 17 فبراير ، 2006م) .
- نعيم دهمش ، عفاف ابو ذر ، **موثوقية وملاءمة استخدام القيمة العادلة وامكانية تطبيقها** ، (عمان: جمعية المحاسبين القانونيين الاردنية ، بحث مقدم إلى المؤتمر المهني الدولي السابع ، في الفترة من 13 - 14 سبتمبر ، 2006م).

5.التقارير والنشرات :

- دليل سوق الخرطوم للأوراق المالية لعام 2005م.
- قسم التوعية والأبحاث ، سوق الخرطوم للأوراق المالية ، العدد 1 ، 2011م.
- تقرير : سوق الخرطوم للاوراق المالية.

ثانياً : المراجع الاجنبية :

1.Books:

- Dan bolt and Rees ، **Test of Fair Value Accounting Under Extreme Conditions**, 2004.
- Dan Mozes, **Relevance of Financial Institutions, Fair Value Disclosures**: A Study in the Difficulty of Linking Unrealized Gain and Losses to Equity Values- 2002.

2. Others:

- AISB-FASB **Joint Conceptual Frame Work Project**, Phase (Measurement) Summary Report of the Conceptual Frame work Measurement Roundtables, Hong Kong, 16-17 January, 2007.
- FASB, Concepts Statement No.1, **Objective of Financial Reporting by Business Enterprises**, Paragraph 9 November 1978.
- FASB: **Financial Accounting Standard Board, Objective of Financial Reporting Business**, Enter Prices Concept, New York, Nov. 1975.
- Financial Accounting Standard Bard (FASB) No. 107, **Disclsure about Value Financial Instrument**, New York, 1991.

- Financial Accounting Standard Board (FASB), **Conceptual Frane Work for Financial Reporting**, New York, 2006.
- Financial Accounting Standard Board No 157, **Fair Value Measurement**, New York, 2006.
- Financial Accounting Standard Board No. 119, New York, 1994.
- Financial Accounting Standards Board (FASB), No.105, **Discolsure of Information about Financial Instruments with off Balace Shoot Risk**, New York, 1990.
- Nelson .K, **Fair Value Accounting For Commercial Banks : an Empirical Analysis of SAFS**, The Accounting Review, No.107 , 2004.
- Prosed MSV, **contents of environmental accounting disclosure what users require,** from annual reports Journal of accounting research vel ww-ssm com.

ثالثاً : المواقع الالكترونية :

1. يحيى بالعيد، **الفساد الاداري وغياب الشفافية والامن المعلوماتي** متاح على الموقع www,ALjazira.com
2. Elisabeth, Combes, **Financial Reporting ractices in the European Banking Sector:** Financial Instruments and Fair Value, (2004), from w.bham.ac.uk/ EAA/eaa2000/elisabeth.htm.

الملاحق

م

استماره الاستبانه

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

برنامج ماجستير في المحاسبة والتمويل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع : إستمارة استبيان

السيد/ ..... المحترم

إشارة للموضوع أعلاه ، ومساهمة في الإرتقاء بالبحث العلمي في مجال المحاسبة، يقوم الباحث بإعداد دراسة بعنوان " **أثر القياس والإفصاح المحاسبي على أساس القيمة العادلة فى جودة التقارير الماليـة** " للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، ولأجل التحقق من فروض الدراسة استخدم الباحث هذه الاستبانة كإحدى أدوات البحث الرئيسية .

وحتي تتحقق الفائدة المرجوة من الدراسة ، فإن الباحث يضع بين أيديكم هذه الاستبانة والتي نحاول عبرها الاستفادة من آرائكم من خلال تفضلكم بالإجابة الصريحة والدقيقة مع كتابة أية تعليقات ترونها ضرورية، والتي حتماً ستكون إضافة حقيقية لها والباحث على ثقة في توخيكم الدقة والعناية بما يخدم البحث العلمي .

وختاماً يتقدم الباحث لسيادتكم بخالص الشكر والتقدير على ما تقدموه من وقت وجهد للإجابة عن أسلة الإستبانة ، ونؤكد لكم أن بياناتها سرية وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

وتفضلوا بقبول وافر التحية والتقدير

الباحث:

يوسف احمد العوض

اولاً : البيانات الشخصية :

يرجي التكرم بوضع علامة (√) أمام الإجابة الصحيحة :

1/ العمر :

30 سنة فأقل	☐	30 واقل من 40 سنة	☐
40 واقل من 50 سنة	☐	50واقل من 60سنة	☐
60 سنة فأكثر	☐		

2/ المؤهل العلمي :

بكالوريوس	☐	دبلوم عالي	☐	ماجستير	☐
دكتوراه	☐	أخرى	☐		

3/ التخصص العلمي

محاسبة	☐	محاسبة تكاليف	☐	محاسبة مالية	☐
إدارة أعمال	☐	نظم معلومات	☐	دراسات مصرفية	☐
أخرى	☐				

4/ المركز الوظيفي :

محاسب مالي	☐	رئيس حسابات	☐	مراجع	☐
محاسب تكاليف	☐	مدير مالي	☐	أخرى	☐

5/ سنوات الخبرة :

5 سنوات فأقل	☐	5 واقل من 10سنة	☐
10 واقل من 15 سنة	☐	15واقل من20 سنة	☐
20 واقل من 25سنة	☐	25 سنة فاكثر	☐

ثانياً :عبارات الإستبانة

يرجى التكرم بوضع علامة (√) أمام ماتراها مناسبة

الفرضية الأولى :

القياس المحاسبى يؤثر فى القيمة العادلة.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ يتم قياس الاصول الثابتة فى التقارير المالية وفقا لاساس القيمة العادلة .					
2/ تهتم المنشأة بالقياس وفقا لاساس القيمة العادلة.					
3/ قياس الاصول الثابتة وفقا لاساس القيمة العادلة يوفر معلومات جيدة عن اداء المنشأة.					
4/ القياس وفقا للقيمة العادلة يحد من التلاعب فى قيمة الاصول.					
5/ القياس المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يوفر معلومات مفيدة لاتخاذ القرار.					
6/ قياس الاصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يجنب المنشأة مشاكل التضخم.					

الفرضية الثانية :

الافصاح المحاسبى يؤثر فى القيمة العادلة .

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ الافصاح المحاسبى وفقا لاساس للقيمة العادلة يوفر معلومات كمية للمنشأة تتصف بالقابلية للمقارنة .					
2/ الافصاح المحاسبى وفقا لاساس القيمة العادلة يبين مواكبة المنشأة للتغير فى المعايير الدولية.					
3/ الافصاح المحاسبى وفقا لاساس القيمة العادلة يحد من التغلب فى اسعار الاصول الثابتة.					
4/ الافصاح المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يسهم فى تجنب مشاكل الارتفاع المستمرللاسعار .					
5/ الافصاح عن معلومات كمية تتعلق بمدى تعرض المنشأة للمخاطر والحد الادنى المقبول لها.					
6/ الافصاح المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يوصف المخاطر المرتبطة بالادوات المالية وقياسها.					

الفرضية الثالثة :

القياس المحاسبى وفقا للقيمة العادلة فى جودة جودة التقارير المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ اتباع سعر محدد لقياس الاصول الثابتة فى المنشأة يجعل القوائم المالية قابلة للفهم.					
2/ اتباع اسلوب التسعير الخارجى يسهم فى تفعيل اتباع القيمة العادلة ويساعد على عدالة جودة التقارير المالية.					
3/ القياس المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يساعد على ملاءمة المعلومات فى جودة التقارير المالية.					
4/ القياس المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يدعم موثوقية المعلومات فى جودة التقارير المالية.					
5/ الاعتماد على اساس القيمة العادلة يعكس الوجود الفعلى للاصول غير الاملموسة فى القوائم المالية (الشهرة ، المزايا الافكارية،الادوات المالية المركبة).					
6/ الاعتماد على القيمة العادلة يؤدى الى قياس سليم للربح الدورى (مقابلة الايرادات بالمصروفات)(اندماج ناتج النشاط التجارى مع ناتج المضاربة على اسعار الاصول).					
7/ القياس المحاسبى وفقا للقيمة العادلة يوفر القابلية للفهم فى معلومات التقاريرالمالية.					

الفرضية الرابعة :

الافصاح المحاسبى وفقا للقيمة العادلة فى جودة جودة التقارير المالية.

العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ يتم الافصاح عن المكاسب او الخسائر الناتجة عن القيمة العادلة فى المنشأة.					
2/ الافصاح عن كافة المعلومات التى تسلعد فى القيم للادوات المالية يساعد على عدالة القوائم المالية.					
3/ الافصاح عن الناتج الفعلى لاعادة تقييم الاصول الثابتة وفقا للقيمة العادلة يعبر عن مصداقية المعلومات المالية.					
4/ الافصاح عن الاصول والالتزامات المالية المقدمة بالتكلفة المستهدفة وعدم تقييمها بالقيمة العادلة يجعل التقارير المالية غير ملائمة.					
5/ الافصاح عن عمليات اتفاقيات اعادة الشراء من حيث طبيعة وقدرات الصفقات واسس تقديمها بالقيمة العادلة يساعد على فهم المعلومات المالية.					
6/ الإفصاح عن السياسات المحاسبية التى تشمل الاعترافات واسس القياس والافتراضات فى تحديد القيمة العادلة يعبر عن الموقف الحقيقى للمنشأة.					
7/ الافصاح عن الادوات المالية بقيمها العادلة يجعل المعلومات التى يفصح عنها معبرة عن واقعها الحالى.					

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء وعناوين محكمي أداة الدراسة

م	الاسم	الدرجة العلمية	العنوان
1	أ.د. عبدالماجد عبدالله		جامعة ام درمان الاسلامية
2	د. بابكرابراهيم الصديق	استاذ المحاسبة المشارك	جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
3	د. ابراهيم فضل المولى		جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا
4	د. محمد رمضان		جامعة الزعيم الازهري
5	د. مصطفى الحكيم	استاذ المحاسبة المشارك	جامعة الزعيم الازهري
6	د. محمد ابكر	استاذ المحاسبة المساعد	جامعة الزعيم الازهري